AlHawa

منصف الشابي

صالح بن يوسف

حياة كفاح

نقوش عربية
ARABESQUES

AlHawa

محمد منصف الشابي

متحصل على شهادة الدكتورة سنة 1983 من جامعة رامس بفرنسا.
صدرت له مقالات و دراسات عديدةمن موضوعات الحركة الوطنية التونسية و بشكل خاصفي مسألة الصراع اليوسفي البورقيبي.
درّس التاريخ بجامعة قسنطينة في الجزائر،ساهم منذ 1967 في عديد المبادرات النضالية و السياسية في اتجاه قومي تقدمي و ديمقراطي.
احد مؤسسي الآتحاد الديمقراطي الوحدوي و عضو مكتبه السياسي.
عضو الآمانة العامة لمؤتمر الآحزاب العربية.
عضو بمجلس المستشارين منذ أوت 2006.

أحيانا تكتشف الحقيقة بعد الاف السنين. تصطدم فأس احد العاملين في حفريات تاريخية بجسم مجهول. فيشتخرج بكثير من الحذر خشية عليه من فعل الهواء و النور بعد غياب طويل عنهما. فاذا بها الحقيقة التاريخية .التي غفل عنها الباحثون. الحقيقة الساطعة التي لا تغيرها الاقاويل والكتابات بل انها هي التي تغير الاقاويل و الكتابات من الخطأ الى الصواب.

فما بالك و نحن نبحث عن حقيقة قريبة منا مازال عدد من الرجال الذين شاركوا في صنعها يتمتعون بصحة جيدة و يساهمون في نهضة الوطن و الشعب.

الاحداث لا تتغير بتراكم الغبار عليها، انها تغيب عن الانظار... مؤقتا فقط. لكن تاثيرها و فعلها لا يتوقف على قدرتنا لمتابعتها. فكثيرا ما تكون لها نتائج غير منتظرة.

السعر : 10 د.ت أو ما يعادلها ISBN : 9973.740.02.5

AlHawa

توطئة الطبعة الثانية

حرصت في هذه الطبعة الثانية من كتاب "صالح بن يوسف، حياة كفاح" أن أحافظ على النص الأصلي دون تغيير وذلك رغم شعوري بالنواقص التي تشوبه والراجعة أساسا إلى قلة المراجع الموثوقة بخصوص بعض صفحات المسيرة الوطنية للزعيم "صالح بن يوسف". أما ما ورد في الكتاب فهو نتيجة بحث علمي بعيد عن التأثيرات السياسية المتنوعة يستند إلى القرائن والأدلة التي يستطيع أي باحث أن يحصل عليها بكل سهولة. أما الجوانب التي لم يتناولها الكتاب فسوف تأتي عليها بالضرورة أعمال الباحثين المقتدرين الذين تضيق بهم جامعاتنا ومعاهدنا المختصة، خاصة وقد سقطت بعض الحواجز المعنوية بإقدام الدولة التونسية بعد تغيير "السابع من نوفمبر" في خطوات جريئة على إعادة الاعتبار للزعيم المناضل الراحل "صالح بن يوسف" وجلب جثمانه من القاهرة ودفنه دفنا رسميا في مقبرة كبار قادة العمل الوطني وتم تكريم عائلته. وكل هذه الخطوات توحي بأن كل الأبواب مفتوحة أمام الباحثين لتناول الموضوعات التي ضلت لعقود طويلة مقفولة دونهم ومحرمة عليهم.

رغم إني قرأت بعض النصوص حديثة الصدور والتي يطغى عليها أحيانا طابع السيناريو الذي كثيرا ما يستند إلى قوة المخيلة فإنني على يقين بأن السنوات القادمة سوف تحمل نصيبها من النصوص العلمية في ما أحلم به من إعادة كتابة تاريخ الحركة الوطنية

إضفاءا لمزيد العدل والإنصاف لأطرافها الفاعلة و سعيا حثيثا لإبراز أحداث وشخصيات غمرها السيل الجارف للرؤى الأحاديث والفرادية التي اتسمت بها المرحلة الأولى من استقلال تونس كما أني على يقين تام بأن هذا العمل سيزيد النسيج الوطني التونسي وحدة وانسجاما في وقت تشتد فيه التحديات المتنوعة.

إن الصورة الناصعة لماضينا تزيدنا قدرة على استشراف المستقبل وسير الأفق وتفادي ما مر به آباؤنا من تناقضات عجزوا عن حلها فبقيت تونس لفترة طويلة تجر آثارها وتجتر تفاصيلها.

فكتابة التاريخ ليست متعة شخصية بقدر ما هي مسؤولية جسيمة يصعب أحيانا إدراك أبعادها لأنها تمثل في مواجهة تفاعلات الحاضر ومتطلبات المستقبل تلك اللحظة التي نقرر فيها تحمل ماضينا الجلي دون لف و دوران مؤمنين بأن ذلك هو سبيل التقدم بالشعوب عموما وبشعبنا التونسي على وجه الخصوص.

وقد صادفني في مناسبات عديدة من ينزعج لاستمرار بعض الأقلام والألسن في محاولة ترصيع صور الماضي المجحفة عوضا عن تهذيبها والسير بها إلى حقل الحقيقة. أما أنا فلا أنزعج لذلك بل للحوار مع أصحاب هذا التوجه لذة واكتمالا لأن العلم سوف يحسم الموقف بأسرع مما يتوقعون.

محمد منصف الشابي أكتوبر 2007

AlHawa

الإهــــداء

إلى روح ذاك المناضل المجهول الذي عاش عزيزا ومات
كريما من اجل تونس عربية مستقلة ترفل في سماء
الحرية والعدالة.

AlHawa

تمـــــهيـــد

إن الأحداث التاريخية مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا وثيقا مهما كبرت المسافات بينها في الزمان والمكان.

ولئن كان من واجب المؤرخ أن يستطلع الأحداث الماضية ويصورها للأجيال اللاحقة دون زيف ودون
أي زيادة ونقصان فذلك ليس سوى جزء بسيط من المهمة. أما الجزء الأكبر والاهم فهو يتمثل في
البحث عن التسلسل المنطقي و السببي لهذه الأحداث. فالحقائق المنطقية وحدها تثبت في ذاكرة
الأمم والشعوب. أما التاريخ الآخر،ذاك الذي يفصل بحسب الطلب تجاوبا مع نرجسية الحاكم وخضوعا لمنطق القوة فهو لا يعدو أن يكون محاولة لإضفاء بعض الشرعية على نضام سياسي قائم .فيتم إبراز الوجوه وتقيببها حسب الإضاءة التي تقتضيها مصلحة ذوي السلطان ،وتنمق مسيرتهم وتفتح لهم صفحات بيضاء في تاريخ شعوبهم وبلدانهم يعبثون فيها بالتاريخ ويثبتون فوقها أحلامهم وقراءتهم الذاتية للأحداث .لكن هذه الأعمال مهما عظمت كمّا ومهما كلّفت مالا وجهدا تنهار بزوال الدافعين إلى
إنجازها وتطفو الحقيقة دائما تشوبها أحيانا بعض الأخطاء وتلطخها بعض المبالغات التي ترافق حتما عملية إعادة كتابة التاريخ...ولكنها الحقيقة.

AlHawa

مقدمة

عندما يقاس التاريخ ويفصّل حسب مقتضيات السياسة ورغبات السياسيين تسقط منه أجزاء كثيرة وتوضع أجزاء أخرى تحت المجهر. لكن التاريخ يتحمّل بشجاعة عملية خلط الأوراق وإعادة ترتيبها . يتحمّلها ويصبر حتّى تدق الساعة وتعود الأمور إلى نصابها . فالقراءات الظرفية تسقط بسقوط مصادر الإيحاء بها. وتبقى الحقيقة وحدها قائمة إلى ابد الدهر. لأنها تقوم على الأحداث ، والأحداث ثابتة لا تتغير . الأحداث الماضية جامدة لا تتغير . فالذي يتغير هو إدراكنا لها وقراءتنا لها وقدرتنا أو استعدادنا لوصفها وربطها ببعضها البعض.

وفي المجتمعات الأبوية والشرقية على وجه الخصوص يتطور نظام الحكم وتتعدد اهتماماته لكنه لا يخرج عن دائرة الحكم الفردي. والتاريخ يكون وصفا لمسيرة الأب المثال والأجداد بحسب سلسلة التناوب على السلطة .ويكون كذلك أداة التبرير الثانية للحكم القائم إلى جانب القوة . وعندما تنفرج الأزمة تعود الشعوب إلى تقييم الحقبات الماضية من حياتها وتبحث عن سبل للتدارك . وتعيد ترتيب بيوتها مثلما يفعل سكان المدينة بعد مرور عاصفة هوجاء.

إن تاريخ المعركة الوطنية تعرّض إلى هجمة كبيرة من طرف القوة السياسية التي استلمت الحكم اثر انتهاء مرحلة الاستعمار الفرنسي المباشر لتونس. واستهدفت هذه الحملة بالدرجة الأولى الدور الذي

لعبه الشعب التونسي بغية التخلص من الاستعمار الفرنسي.وكثيرا ما تميز وصف هذا الدور بإبراز الجوانب السلبية ."الكف ما يعاندش الاشفة ". كم ترددت على مسامعنا هذه العبارات من امرأة عجوز إلى "قائد الجهاديين "الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة. وبالمقابل كان جوابه " نعم الكف يعاند الاشفة".

وتحتل صورة "القائد المنقذ "و "المجاهد الأكبر"الفراغ الذي يحدثه إخراج الجماهير الشعبية من التاريخ. ثم يتطرق التأريخ الرسمي إلى الجانب الثاني من حملته على الحركة الوطنية فيوجه ضرباته إلى رموزها باستثناء الأب المنصّب . فتشوه صور المناضلين السابقين واللاحقين ويبقى بورقيبة وحده رافعا راية الحرية ويعيد للناس فردا فردا كرامتهم.....

ويطرح مؤسسو الحركة الوطنية المعاصرة كالشيخ عبد العزيز الثعالبي وأعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري الأول خارج التاريخ بدعوى أنهم يحتقرون الشعب ويرومون نضال الصالونات وتربطهم علاقات مشبوهة بالاستعمار ،ويغارون من شعبية بورقيبة وأترابه . وليس ذلك إلا تحاملا وقراءة سياسية موجهة.

ثم يطرح صنف آخر من قادة الحركة الوطنية . وهم من الذين خرجوا مع بورقيبة أو بالأحرى خرج معهم بورقيبة من صف اللجنة التنفيذية. يطرح الدكتور محمود الماطري والبحري قيقة وغيرهم بدعوى أنهم لم يصمدوا صمود الأبطال أمام القمع الاستعماري ،أو لأنهم كانوا عاجزين عن تصور المراحل اللاحقة من معركة التحرر، أو لأنهم رفضوا الانحياز لرأي القائد في

مرحلة من المراحل وخرجوا عن الصف أمثال المناضل الـدكتور سليمان بن سليمان .

هؤلاء يجدون عقابهم دنية و تاريخا . هؤلاء زاحموا بورقيبة لأنهم كانوا في الصف الأمامي من الحركة الوطنيـة يتعرضـون لكـل الضربات التي تستهدفها، ويذودون عنها بأعمارهم وأرواحهم . كان لا بد من إقصائهم ليحتل بورقيبة أماكنهم . بورقيبة وليس احد سواه .والزعيم الشهيد صالح بن يوسف احد هـؤلاء المناضـلين مـن" الرعيل الأول".ناله ما نال زملائه رموز الحركـة الوطنيـة مـن السجون والمنافي وشتى أنواع الملاحقة والقمع. وضل واقفـا إلـى آخر يوم من حياته يرفع كلمة الحق، حق الشـعب الـذي لا يقبـل نزاعا، وحق الوطن الذي لا مجال للتفريط فيه.

هذا الرجل الجريء ما كان ليقبل بمحاولة بورقيبـة التسـلط علـى موقع القرار داخل الحزب والانفراد بالرأي . كـان لـه رأيـه ولا يتخلف في التعبير عنه. وكان له بالإضافة إلى ذلك قـدرة غريبـة على العمل والعطاء . فاحتل تدريجيا المراتب الأولـى فـي قيـادة الحزب إلى أن صار أمينه العام . ومع تطـور أحـداث الحركـة الوطنية أصبح يمتلك نضرة متميزة لحقباتها اللاحقة وللإستراتجية التي يجب إتباعها من اجل الوصول بتونس إلى استقلال تام وحقيقي .

عندما بدء يطرح مسالة الترابط التاريخي والمصيري بين الشـعب التونسي والشعب الجزائري والمغربي ضرب الحصار مـن حولـه وبدء التآمر عليه للحد من تأثيره وعزله، ثم ملاحقته في تونس وفي الخارج إلى أن تمكنت يد الغدر من اغتياله. وفي الوقت نفسه وعلى مر عشرات السنين حاول أعداؤه تغييبه عن الذاكرة الاجتماعيـة ،

ذاكرة النضال الوطني . لكن دون جدوى فالرجل ما زال واقفا وعلى شفاهه ابتسامة جميلة. ينضر إلى تونس اليوم وهي تشق طريقها رغم العوائق والصعاب بإرادة شعبية لا يأتي عليها الدهر نحوى الهدف الأسمى المتمثل في استرجاع هويتها العربية الإسلامية والرجوع إلى الصف العربي ،صف الوحدة العربية التي يكبر العرب بتحقيقها ويتقزمون إذا فشلوا في انجازها .

وفي وصف أطوار حياة الزعيم صالح بن يوسف إلى حد سنة 1956 تصوير لجوانب متعددة من تاريخ الحركة الوطنية. وفيه براهين ودلالات قاطعة على أنها حلقة أساسية من حلاقات النضال العربي ضد السيطرة الاستعمارية. فشعب تونس العربي المسلم شارك في كل معارك الأمة العربية المصيرية من ليبيا 1911 إلى فلسطين 1948 إلى الثورة العظمى في الجزائر، وشارك الأمة في تحمل مصائبها وفي انتصاراتها . وكم شاركته الأمة العربية قاطبة في نضاله المتواصل ضد الاستعمار الفرنسي وقدمت له المساعدة السياسية والعسكرية، واحتضنت قادته أيام الشدة.

فنضال الزعيم صالح بن يوسف ورفاقه تقوده فكرة الانتماء العربي و الإسلامي لتونس، وجاء التعبير عن ذلك بأكثر وضوح عندما أزاحت موجة التحرر كل الحواجز التي وضعها الاستعمار لتشتيت صفوف الأمة العربية.

لهذا السبب تحاملت وسائل الإعلام الغربي على النهج الذي كان صالح بن يوسف رمزا له وناطقا باسمه فتضافرت جهودها مع جهود بعض القائلين بان تونس مستقلة عن العرب لا تربطها بهم سوى بعض الروابط اللغوية البسيطة .وفي ذلك محاولة لتحويل وجهة تونس نحوى الغرب .

جردت الأقلام وكتبت الكتب بالعشرات غربا وشرقا لوأد الحقيقة. فأبت إلا أن تصمد وتنتصر. فتونس عربية ونضال صالح بن يوسف كان يهدف أولا وأساسا إلى مد الجسور من جديد بينها وبين بقية الساحات العربية المناضلة.

والعروبة في تونس ليست شعارا ولا ظاهرة سطحية. بل هي المادة الأولى والأساسية التي تتشكل منها هوية الشعب وشخصيته الحضارية، وهي تتطور دون التنكر لذاتها وتتفتح على العالم دون تفسّخ. ذلك ما أكده الزعيم صالح بن يوسف المناضل الوطني والقومي وما تؤكده أجيال من المناضلين أمثال إبراهيم طوبال الذين حملوا المشعل من بعده بإخلاص وتفاني وعزم لا ينثني.

ونحن أردنا كتابة هذه الصفحات للمساهمة في إعادة الاعتبار لأحد أبناء تونس الأوفياء الذين دفعوا الثمن كاملا من اجل الحرية والكرامة للشعب. ولن نتوخى فيه أسلوب البحث الجامعي بقدر ما سنكون مصرين على احترام الحقيقة وتثبيت الوقائع. ويحتاج الموضوع إلى أكثر من كتاب وأكثر من دراسة. ونرجو من الله عزّ وجل أن يوفقنا إلى نيل هذا الغرض المتواضع وان يجد غيرنا في هذا العمل مناسبة للإسهام في إعادة كتابة تاريخ شعب تونس العربي المسلم.

AlHawa

1907 – 1934
نشأته وتبلور
روحه الوطنية فكرا ونضالا

ولد صالح بن يوسف يوم 11 أكتوبر 1907 في منزل بن يوسف بمغراوة. وهي قرية تبعد أربعة كيلومترات عن مدينة ميدون شرق جزيرة جربة. وتقع مغراوة على مرتفع يطل المرء منه على سهول جربة وبساتينها الجميلة .

شبّ صالح بن يوسف في هذه البيئة المتفتحة، فاحتضن هذا الإطار الواسع دفق أحاسيسه الأولى. كان يقف أحيانا مع إخوته الصغار وأبناء عمومته عند الغروب يتأملون المنارة الكبيرة التي تخترق أشعتها مسافات بعيدة في البحر الأبيض المتوسط فيهتدي بها الملاحون. وكانت أنوار المنارة تضيء في دورتها مرتفعات الجزيرة ، ومن بينها قرية مغراوة . وكانت عائلة بن يوسف تتمتع بسمعة طيبة في جزيرة جربة كما في بقية أنحاء البلاد، كما اهتمت أجيالها المتلاحقة بتطوير أعمالها التجارية وممتلكاتها العقارية. ويذكر أن قاسم بن يوسف كان يملك خمسة "منازل" أي مزارع مجهزة ببيوت للسكن وكل مستلزمات العيش في الأرياف.وعند وفاته ترك لأبنائه ثلاثين ألف شجرة زيتون ومعصرة. أما "المنازل" فكانت تنتج جميع أنواع الغلال وخاصة منها تفاح جربة المعروف، والذي كان منتجوه من الجزيرة يجتمعون في ميناء

أطلق عليه "مرسى التفاح"، ويكدس الفلاحون إنتاجهم هناك فتأخذه السفن ليباع في اسطنبول بتركيا، ثم تحولت وجهته شيئا فشيئا باتجاه تونس، ومنها كانت تأخذه البواخر الفرنسية إلى مرسيليا.

وكان قاسم بن يوسف من "العشرة الكبار" وهو مجلس رسمي يجالس الباي والوزراء ويتألف من نواب عن أهم الصنائع والحرف ،يجمعه الباي للنظر في شؤون السوق وأوضاع التجارة . ويمثل السيد قاسم بن يوسف في هذا المجلس جماعة العطرية الذين يهتمون بترويج البضائع جملة وتفصيلا وجماعة السوقية ، وهم تجار مختصون بإدخال بعض الإضافة على البضائع قبل بيعها فيملحون الزيتون وغيره من المنتوجات الفلاحية ويصنعون الصابون ويملحون الأسماك الخ.... وقد حافظت الأجيال على هذه الثروة وطورتها. ثم جاء علي بن يوسف فأنشأ معصرة ثانية من النوع الذي كان يقام تحت الأرض حفاظا على جودة المنتوج. وطور علي بن يوسف التوجه التجاري للعائلة فأسس شركة للصيد البحري تدر عليه مالا كثيرا. كما طور الأعمال التجارية للعائلة بتونس، فكان مع أخيه محمد يتقاسمان المهنة نصفين، يقيم احدهما في تونس لمراقبة العمل التجاري والثاني في جربة لمتابعة الأعمال الفلاحية والصيد البحري .

ذلك هو الوسط الذي نشأ فيه صالح بن يوسف وقد وصفه لنا شقيقه السيد البشير بن يوسف بأنه "متسع للغاية".

* * *

تعلّم صالح بن يوسف القرآن في جامع "حاضر باش"، كما تعلم هناك المبادئ الأولى للقراءة والكتابة. وفي سنة 1915 قرر جدّه إرساله إلى تونس العاصمة صحبت أخيه البشير لمزاولة تعليمهما العصري في مدارس العاصمة.فما كان يرضى أن يقتصر مثل الأجيال التي سبقتهما على الغوص في عالم التجارة. فالتحق صالح بن يوسف بالمدرسة الابتدائية في ساحة التريبونال وحصل منها على شهادة إنهاء التعليم الابتدائي سنة 1922 .

وكان بعض زملائه قد توجهوا للدراسة في معهد كارنو حسب رغبة عائلاتهم. وهي مدرسة فرنسية أنشئت حديثا بغرض الحد من تأثير جامع الزّيتونة المعمور والمعهد الصادقي. فقرر صالح بن يوسف الالتحاق بهذا المعهد الجديد وسرعان ما شعر بان تعليم العربية فيه ضعيف للغاية، فطلب من والده أن يساعده على تدارك ذلك الأمر. فانتدب له الشيخ محمد مناشو، وهو من كبار المثقفين والمتملكين باللغة . فاهتم به اهتماما كبيرا لما لاحظه فيه من نباهة وذكاء. وكان يتردد على بيت بن يوسف في الأوقات التي يعود فيها التلميذ صالح من المدرسة، فيحاوره في اللغة والأدب والفقه، وكذلك في بعض المواد العلمية كالهندسة. ويمكن أن نقول بأن الفصاحة والبلاغة التي عرف بهما صالح بن يوسف وقدرته الخطابية تكونت على يد هذا الشيخ الوقور.

ونشير هنا أن الشاب صالح كان يشده الحنين إلى جربة ولكن المسافات البعيدة كانت تمنعه من العودة. ولم يتيسر له ذلك سوى مرة واحدة ، وكان ذلك في صائفة 1925 لمّا رافق شقيقه البشير صحبة السيد عبد العزيز العربي أحد أصدقاء والده. ويذكر السيد البشير بن يوسف أن شقيقه صالح كان ولوعا بركوب البغال ،فكثيرا ما كان يمتطيها لزيارة ميدون أو حتى حومة السوق التي

تبعد 24 كلم عن منزل بن يوسف. كما كان صالح بن يوسف شغوفا بمعرفة العادات والتقاليد، فكان كثير السؤال والإلحاح تجاه المتقدمين في السن لمعرفتها بدقة. وكانت العودة إلى تونس في آخر الصيف على متن "التريستي" ﴿زورق شراعي ﴾ إلى حدّ صفاقس ثم القطار "الاكسبريس".

وعاد صالح بن يوسف إلى مقاعد "الليسي كارنو" يتطلع إلى ما أحرزه العالم الغربي من تقدم في مجالات العلوم، لكن بأقدام ثابتة على أرضية التراث والهوية. كانت تلك الصائفة التي قضاها بجربة في سن المراهقة حيث يناهز عمره الثمانية عشر سنة أول منعرج في حياته، فهم من خلاله أن الانفتاح على المعارف وعلى العلوم لا يتنافى أبدا مع التمسك بالهوية الوطنية. وقد دفعه هذا الشعور إلى مزيد البحث عن المعرفة. فراح يزاول الدروس الليلية بمدرسة العطارين حيث يجتمع أساتذة ذاع صيتهم أمثال الصادق الزمرلي والاصرم والفرنسيين ميرا Murat مدير المعهد الصادقي، ومارسي Marçais مدير مدرسة العطارين. وكانت هذه المدرسة تعدّ التلاميذ إعدادا خاصا للترجمة، فتزيدهم تضلعا في اللغتين العربية والفرنسية، وقد حصل صالح بن يوسف على شهادتين من تلك المدرسة "البريفي" ﴿Brevet d'Arabe﴾ و"الديبلوم" ﴿Diplôme d'Arabe﴾.

وكان تعليمه متواصلا في "الليسي كارنو" دون أي رسوب بل بتفوق في بعض الأحيان. فنال شهادة الباكالوريا سنة 1929 ، وفي تلك الصائفة وقبل مغادرته أرض الوطن لموا[illegible]ة تعليمه على مقاعد السوربون في باريس ، أراد والده تكليفه بمعينة أخيه البشير بتسيير إحدى مخازن السلع التابعة له "بالقرانة"، وذلك لغرض الاستعانة بهما وتعويدهما على تحمل المسؤولية. فتقاسما الفترة

الصيفية وعملا بنجاح وحصلا على مصروف جيب محترم للغاية. وكانا يعملان بهذه الطريقة في صائفة كل عام.

وكان لصالح بن يوسف بعض الأصدقاء يخرج معهم أحيانا للتجوال بضواحي العاصمة أو للعوّادة أو لسينما ابن كاملة، وفيما عدا ذلك فانه لم يبدي أي اهتمام باللعب بل كان يخصص وقتا طويلا للمطالعة باللغتين العربية والفرنسية، فيتناول الموضوعات الأدبية والفكرية والقصص والصحف السياسية.

وقد نما وعيه الوطني منذ الصغر إذ كان والده يحدثه عن تسلط الاستعمار الفرنسي ودخوله عنوة إلى تونس، واعتدائه على شعبها وتنميته مصالح الجالية الفرنسية على حساب أهل البلد. وقد حدثه في مناسبات عديدة عن الصدمات الدامية التي رافقت انتصاب الحماية الفرنسية على تونس، والمقاومة البطولية التي قدمتها المدن والقبائل للذود عن حرمة الأوطان، ولكن الغلبة كانت في النهاية لصاحب القوة والمال والمعرفة على شعب ترك العلوم وفقد إيمانه بنفسه وبعقيدته، فضاعت قوته وتبددت ثروته وعمّ الجهل كل شرائحه وفئاته إذا ما استثنينا القلة القليلة منها، هكذا كان يحدثه والده وهو يصغي إليه بانتباه فتهيج مشاعره وتمتلئ عيناه دموعا ويذهب فكره إلى الماضي التليد ليعود إلى وضع اللبنات الأولى من وعيه الوطني شعورا بواجب إعادة المجد للإسلام و العرب.وكان يناقش هذه الأفكار مع أترابه خاصة بعد تخرجه من الليسي كارنو حاملا شهادة البكالوريا . فكانت النقاشات تطول بينهم في بيت والده لما يلاحظونه في حياة الشعب اليومية من عناء ومشقة وبؤس . وكان يتابع ما يصدر عن الحزب الحر الدستوري من بيانات وعن أقطابه من مقالات في الصحف ، لكنه لم ينتم إلى ذلك الحزب قبل

AlHawa

سنة 1930 . ففي تلك السنة قرر السلطان الاستعماري بمعية الفاتيكان تنظيم المؤتمر الافخارستي Congrès Eucharistique في قرطاج ،وهو المؤتمر الأعلى للكنيسة المسيحية. كما احتفلت فرنسا في نفس السنة بمرور قرن كامل على احتلال الجزائر، تلك الاحتفالات التي تألم منها الشعب التونسي تألما شديدا ونددد بها بعض الرموز من السياسيين والمثقفين.

وقد اعتبر هؤلاء أن تنظيم المؤتمر الافحارستي في تونس تحديا للشعور الديني والوطني للشعب التونسي. خاصة أن الكنيسة قررت إيواء عدد من الرهبان المشاركين في هذا المؤتمر بإحدى البيوت التابعة لها في نهج القنطرة على مقربة من نهج الحلفوين حيث تسكن عائلة بن يوسف – زنقة الرياض – وكان الرهبان يمرّون بين الناس حاملين صلبانهم على صدورهم وظهورهم والمارة يتوقفون وينظرون بمرارة إلى هذا التحدّي الصريح ،فكثر التململ واجتمع عدد من الشبان التونسيين والجزائريين المثقفين من بينهم علالة بلهوان ، والطيب سليم، وصالح والبشير بن يوسف، وسي زروق الجزائري ، وعبد الوهاب الكرارطي وهو من طلبة جامع الزيتونة المعمور. وقرروا القيام بعمل ما للتنديد بهذا الوضع. وتبادر إلى أذهانهم أن هناك حزب وطني لا يجوز تجاوزه. فأدوا زيارة إلى مقرّه الرسمي وتحدّثوا إلى من وجدوه هناك – صالح فرحات ؟– وطلبوا منه تنظيم مظاهرة من اجل وضع حد للتحدي المسيحي والاستعماري. فأجابهم بان الأمور لا تقرر بهذه السرعة، وان اللجنة التنفيذية تجتمع في تونس في نفس ذلك اليوم للنظر في المسألة، وطلب منهم أن يعودوا لزيارته في اليوم الموالي ليبلغهم ما تم الاتفاق عليه داخل اللجنة. فعادوا إليه حسب الموعد، فأعلمهم أن الحزب قرر إصدار بيان للتنديد فرأوا أن القرار ضعيف واجتمعوا مع طلبة آخرين من مدرسة الهواء وقرروا القيام بمظاهرة فخرجوا

إلى الشارع ، وراحوا يخاطبون المارّة بالتجمع حولهم فتجمهر
كبير منهم وبدءوا يجوبون شوارع المدينة رافعين شعارات وطن
معادية للاستعمار و مدافعة عن الدين الإسلامي. وكبرت المظ
لأن الأمن الفرنسي ما كان ليتوقع مثل هـذا العمل وبمثل ه
السرعة. فداهم الأمن المتظاهرين وألقى القبض على المجموع
التي نظمت المظاهرة وكان ذلك أول عهد صالح بن يوسف بم
الشرطة وسجون الاستعمار. وقد ولّت مجموعة أخرى من المصيدة التي وضعها الأمن الفرنسي. والتجأت إلى جامع صاحب الطابع ، وواصلت هناك تحريض المواطنين على رفع رؤوسهم والدفاع عن دينهم ورفض التحديات ، ولمّا وصلت الشرطة إلى المكان امتنعت عن الدخول إلى الجامع احتراما لحرمته والتقطت بعض المشاركين في هذا العمل عند خروجهم إلى الشارع، وأفلت البشير بن يوسف ثانية من هذا الفخ.

وقد تدخل السيد محمد المقدم – والد السيد الصادق المقدم والذي تربطه بعائلة بن يوسف صلة صداقة، ومع والدة صالح بن يوسف صلة قرابة – لدى السلطات الفرنسية فأقنعها بأن هؤلاء الشباب لا يستحقون هذه القسوة وأطلق سراحهم بسرعة. لكن اجتماعاتهم تواصلت بمدرسة الهواء وتواصل تنديدهم بالمؤتمر الافخارستي باعتباره عودة إلى الحروب الصليبية التي كانت المسيحية تشهرها على الإسلام.

كان لهذا الحدث وقع كبير في حياة صالح بن يوسف. وجهها بعد ذلك توجيها لم يحد عنه قيد أنملة. فقد فهم أن العالم يتكون من الأقوياء والضعفاء تماما مثلما هو الحال في الغاب. فالقوي يأكل الضعيف. وبدأ يفكر أنه لا سبيل إلى القوة إلا بتحرير قوى الشعب المقيدة. ولا سبيل إلى الكرامة إلا بتحرير الوطن من قبضة

AlHawa

الاستعمار. وكانت هذه الأفكار تخالج فكره وهو يغادر الوطن والأهل لمواصلة تعليمه في باريس وليس في الأمر تناقض فلا بد من التسلح بسلاح العدو لمقاومته. وقد تعرف صالح بن يوسف قبل رحيله بالطاهر صفر، وأعجبه علمه وفكره الواسع كما أبهرته معرفته الشاملة لكل المجالات، وازداد احترامه له لفرط ما كان يرى فيه من الحماس للقضية الوطنية ولعمق مشاعره المخلصة للشعب. فتوثقت العلاقة بينهما. وعندما وصل صالح بن يوسف إلى باريس ظل على صلة به عن طريق المراسلات. فكان الطاهر صفر يبلغه كل ما يحدث في تونس وداخل الحركة الطلابية التونسية وكذلك لدى طلبة الجزائر والمغرب إذ كان كثير التردد على مقر جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا. وكبر دوره في تلك الأوساط إلى أن تمكن من الارتقاء إلى قيادة الجمعية برتبة أمين عام مساعد بينما تولى أحمد بن ميلاد الأمانة العامة.

وفي نفس السنة أي 1931 تمكن صالح بن يوسف من تأسيس أول شعبة دستورية في باريس، معتبرا أن هذا الحزب يمثل الجهة الوحيدة القادرة على جمع القدرات النضالية للشعب التونسي في ذلك الحين.إلا أنه لاحظ من خلال علاقته باللجنة التنفيذية تقصيرا كبيرا في أداء هذا الواجب، فاختار أن يترك لهذه الشعبة الباريسية هامشا تنظيميا في علاقتها بالحزب في تونس. وبرز من بين العناصر النشيطة في هذه الشعبة المرحوم سليمان بن سليمان وعبد الرحمان البعلاوي والهادي نويرة.

وقد فهم صالح بن يوسف من خلال علاقته اليومية بالجزائريين والمغاربة و النضالات المشتركة أن شعوب البلدان الثلاثة تعاني نفس الداء، وانه لا علاج لهذا الداء إلا بالتخلص من الاستعمار الفرنسي. فترعرعت فكرته الوحدوية بين بلدان المغرب العربي في

النضال. ثم ما انفك يتضح هذا الشعور إلى أن قرر في وقت لا
بان لا أمل للعرب في الانعتاق والتقدم إذا بقيت صفوفهم مبعثر
كلمتهم مفرّقة.

وكان صالح بن يوسف يعود إلى تونس في كل صائفة حا
أخبار النضال في باريس، ويشارك أعمال المجموعة الشابة الت
تميزت لدى قادة الحزب الحر الدستوري بنشاطها وسعة اتصالها بالجماهير في مختلف الجهات. وتمتنت علاقاته بأهم عناصرها ومن بينهم بورقيبة رغم انه كان يعيب على هذا الأخير بعض الجوانب اللامعقولة في تصرفاته. فقد لاحظ له في مناسبات عديدة أنه إذا كان يريد الإفطار في شهر رمضان فما عليه إلا أن يفعل ذلك في الكتمان. أما أن يتعمد التدخين في الشارع العام وفي سيارته الرينو فذلك ما يضيع عليه قدرته على التأثير في الناس. ولم يأخذ بورقيبة بهذه النصائح التي كانت تأتيه من جميع أصدقائه، وفي يوم من أيام رمضان وبينما كان أمام مكتبه يستعد لامتطاء سيارته وهو يدخن هاجمه جمع من المطاوة – أصيلي المطوية. وضربوه بالطماطم على وجهه ورأسه ولطخوا بدلته الجميلة حتى احمر لونها. ومنذ ذلك اليوم شدّدت سلطات الحماية الحراسة حول مكتبه فكان يقف أمامه باستمرار شرطيان فرنسيان "بالكسوة" حماية له.

وعندما اشتد الخلاف بين اللجنة التنفيذية والمجموعة الشابة النشيطة، وبدأت بوادر الانشقاق تظهر رغم بعض المصالحات الظرفية أرسل الطاهر صفر رسالة إلى صالح بن يوسف طالبا منه العودة إلى تونس ليأخذ مكانه ضمن العمل المزمع أنشاؤه في المجالين الإعلامي والتنظيمي. وكان الطالب صالح بن يوسف قد أكمل دراسته وحصل على شهادة ليسانس في الحقوق والعلوم

السياسية في جوان 1933. وكان يرغب في مزيد التعليم لكن بصره الذي لا يكاد يفارق صورة الوطن وأذنه الصاغية إلى كل ما يحدث فيه حالا دون ذلك. وكانت جريدة العمل تصله فيتولى ترويجها بمعية سليمان بن سليمان والهادي نويرة، ويدافع عن أفكارها، وبحث الطلبة التونسيين على مناصرة الحزب الجديد الذي بدأت معالمه تتضح إلى أن جاء انعقاد مؤتمر قصر هلال. قررت الشعب الدستورية بأسرها وبدفع من صالح بن يوسف الالتحاق بالحزب الدستوري الجديد. ولم يتخلف عن هذا الاختيار سوى عبد الرحمان اليعلاوي الذي فضل المحافظة على علاقته باللجنة التنفيذية.

وعاد صالح بن يوسف إلى تونس في صائفة 1934 .

فتح مكتب محاماة في باب سويقة. وكان في واقع الأمر مقرا لنشاطاته الحزبية.

والتحق مباشرة بصفوف الحزب الدستوري الجديد محتلا فيه المراتب الأولى دون أن يكون عضوا في ديوانه السياسي ولا في هيئته الإدارية. لكن ما من أحد كان يشك في قدرته النضالية. وبالإضافة إلى ذلك كان صالح بن يوسف يملك قدرة خطابية هائلة يفتقر إليها الحزب في هذه المرحلة التي اختار فيها تجنيد الشعب التونسي حول شعارات معادية للاستعمار، وقد رافق الزعيم صالح بن يوسف مسيرة هذا الشعب ونضال قواه الوطنية رافعا إياها بمهارة وحسن تنظيم و بعزم لا ينثني إلى أن تحقق لتونس استقلالا كاملا غير منقوص متحديا في ذلك كل القوى الأجنبية والمحلية التي كانت تعترض على ذلك أو تساوم فيه.

تزوج يوم 7 ماي 1947 من السيدة صوفية زهير. ورفض بن يوسف أن يقيم بهذه المناسبة أي احتفال. بل رافقه بعض أصدقائه إلى بيت درغوث بتونس العاصمة حيث كانت عروسه تنتظره. ثم حملها إلى بيته الصغير بباردو. وبعدها انتقلا إلى عين دراهم لقضاء عطلة العسل. وتذكر السيدة صوفية بن يوسف أن المرحوم المنجي سليم جاء إلى عين دراهم في اليوم الرابع من إقامتهما هناك فغادرها الزعيم صالح بن يوسف إلى مهامه النضالية.

وقد ولد ابنهما الأول الشاذلي سنة 1948 والثاني لطفي سنة 1950.

AlHawa

ملامح الوضع الدولي

عندما سكتت مدافع الحرب العالمية الثانية تخيل بعض قادة حركات التحرر في العالم بأسره أن ساعة انعتاق شعوبهم من نير الاستعمار قد دقت. وقد وضعت في المستعمرات سياسات لتجنيد الشعوب المستعمرة خاصة من قبل بريطانيا وفرنسا لمقاومة ألمانيا وحلفائها. وعندما تمت الغلبة للحلفاء على المحور طالبت هذه الشعوب بنصيبها من النصر وذلك بارتقائها إلى درجة الأمم الحرة التي تسطر مصيرها بنفسها وتتحكم في خياراتها، وتندفع بحزم في إعادة بناء ما أتت عليه الحرب. ولكن هذه الأحلام سرعان ما تبددت فالدول الاستعمارية الكبرى عادت إلى مستعمراتها بقوة مؤكدة أنها لن تتخلى عن سيطرتها عليها في هذا الظرف بالذات الذي تحتاج فيه إلى الكثير من الموارد الأولية واليد العاملة لتيسير عملية إعادة بناء ما أتت عليه الحرب.

لكن كيف يمكن قبول ذلك وقد تسربت إلى مسامع الشعوب المستعمرة أخبار الهزائم المتلاحقة التي تعرضت لها جيوش فرنسا وبريطانيا قبل أن تتدخل أمريكا لمؤازرتها. بل إن صور هذه الهزائم ظلت راسخة في أذهان الملايين من أبناء هذه الشعوب المكبلة الذين خاضوا غمار الحرب دفاعا عن تراب لا تربطهم به

صلة ، وعن أعلام يرمز أولا وأساسا إلى سيطرة الأجنبي على بلدانهم.

لقد انكسر حاجز الخوف الذي كان يمنع المستعمرات من التفكير بشكل جدي في مجابهة الدول الاستعمارية. فأخذت تعبر عن إرادتها التحررية بأكثر وضوح وشدّة من ذي قبل. فما كان من سلطات الاحتلال في عديد البقاع من العالم إلا أن جابهت هذه النزعة بموجة من القمع والإرهاب.

ففي الجزائر وفي نفس اليوم الذي احتفلت فيه الشعوب المنتصرة في أوروبا بنهاية الحرب، في يوم 8 ماي 1945 هاجمت فيالق الجيش الفرنسي مدن قالمة وخرّاطة وسطيف وارتكبت فيها أفضع الجرائم مخلفة وراءها ما لا يقل عن خمس وأربعين ألف قتيل. وفي نفس السنة سالت دماء الجماهير العربية في دمشق واهم مدن سوريا. وفي مدغشقر وفي الهند تفننت قوّات الاحتلال الفرنسي والبريطاني في التشنيع بالمواطنين العزّل والأبرياء بدعوى أنهم اعتدوا على "المعمّرين" وعلى مصالحهم.

تلك هي الصورة الحقيقية المؤلمة التي أسرعت بالقطيعة النهائية بين المستعمرين والشعوب التي كانت تطمح إلى الحرية والاستقلال، وانقلب الشعور بالعجز إلى شعور بالقدرة على الصراع، وتحول إلى وعي جماعي بالواجب الوطني، واجب التضحية من اجل استقلال الأوطان واسترداد السيادة المسلوبة.
فالأحداث الخارجية والتسلط الاستعماري ساعدا على رفع وتيرة النضج، وحوّلا جماهير المستعمرات إلى أرضية خصبة أكثر من قبل تتقبل بلهف الشعارات الوطنية. بل أن هذه الموجة القاعدية أصبحت بدورها تدفع القيادات الوطنية التي تجذر مواقفها تجاه

الخصم. وتوجهت الحركات الوطنية نحوى القطيعة السياسية مدركة أن حظوظها في الانتصار أصبحت فعلا أوفر من أي وقت مضى. وعمّ الوعي بان القوة وحدها قادرة على فرض حقوق الشعوب، والتي تكمن في التنظيم وتوحيد الصفوف. فالنصر سوف يكون حليف الحركات التي تجتاز امتحان التوحد والتنظيم بنجاح.

هذه العملية أخذت أشكالا مختلفة حسب البلدان لكنها تتمحور في ثلاثة أشكال:

أ- انصهار أغلبية القوى الوطنية في حركة واحدة عن طواعية وحول برنامج حد أدنى أساسه تحرير الوطن من قبضة الاستعمار.

ب- سيطرة إحدى القوى الوطنية على منافسيها وفرض نفسها على الساحة السياسة بالقوة.

ج- سيطرة إحدى القوى الوطنية على منافسيها باستقطابها للتعبئة الجماهيرية وتهميش الحركات النخبوية.

وتجدر الملاحظة أن هذه الديناميكية في أشكالها الثلاثة تتعرض إلى شتى أنواع التأثيرات والضغوطات الأجنبية. فالخصم الاستعماري لا يكتفي بمجابهة الحركة الوطنية في بلد ما بالقمع فقط بل تدفعه مصالحه إلى محاولة شق صفوفها وزرع الخلافات بين أطرافها.

وسنرى في صفحات هذا الكتاب اللاحقة أن هذه المساعي كان لها صدى داخل حركات التحرر فكانت تخلف فيها اثار عميقة وخسائر فادحة.

AlHawa

AlHawa

وإذا وجهنا النظر إلى وطننا العربي في النصف الثاني الأربعينات، وجدناه يتخبط في إشكالية التحرر يبحث عن منفذ النور بدافع إرادة جماهيرية واسعة. فيصطدم بواقع الهي الاستعمارية والمؤامرة الدولية لتكبيله وضرب قواه وتجزئة أ والتفريط في أجزاء منه عنوة لصالح أعداء الأمة العربية. الوطن الذي يمثل ثاني اكبر دول العالم مساحة بعد الات السوفياتي ورابع قوة ديمغرافية كان بمثابة الرجل المريض كل يتطاول عله حسب قوته وينهش جسمه ويأكل من ثرواته ما يفي بحاجته. والجميع يعملون بشكل منسق ومدروس من اجل استمرار هذه السيطرة.

إن الخارطة السياسية للعالم أصبحت عقب الحرب العالمية الثانية تنقسم إلى ثلاثة أقسام تقريبا. وهي المجموعة الغربية الرأسمالية التي تتكون من أوروبا الغربية والولايات المتحدة ويضاف إليها اليابان وكندا والمنظومة الاشتراكية وتتكون من الاتحاد السوفيتي وبلاد أوروبا الشرقية. أما المجموعة الثالثة فهي التي لقبت لاحقا بالعالم الثالث وتتكون من بلدان إفريقيا وآسيا وأمريكة اللاتينية.

إن لهذا التقسيم مبرراته العسكرية والاقتصادية والسياسية،بل إن سمات التطور بكل واحدة من المجموعات دفع البعض إلى استعمال مصطلح العوالم الثلاثة لما يوجد بينها من الفوارق ولشدة ما اثر هذا الوضع في سير السياسة الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين. فالعلاقات والصراعات القائمة بين هذه الأطراف والطرفين الآخرين تحكمها محاولة تغيير مو[illegible] القوى داخل هذه المعادلة الثلاثية كل حسب قوته وبهدف تنمية مصالحه.

فالعالم الأكبر جغرافيا وبشريا هو عالم المستعمرات التي نهضت شعوبها تفك عن نفسها قيود الاستعباد والاستغلال، ولكنه يبقى العالم الأضعف عسكريا لذلك سلبت منه إرادته وحاول كل من المعسكرين الشرقي والغربي استعمالها ضد الطرف الثاني.

إن الحرب الباردة التي مثلت الاستمرار الطبيعي للحرب العالمية الثانية سيكون الهدف من ورائها محاولة كل المنظومتين الغربية والاشتراكية محاصرة عدوتها، إما بدكّ أركان الإمبراطوريات التي ينتعش منها اقتصادها وشعوبها – بالنسبة لأوروبا الغربية – أو برفع الحواجز والسدود أمام الانتشار السريع للنظام الاشتراكي والفكر الشيوعي في العالم.

فالبلدان الاشتراكية اعتبرت منذ قيام النظام السوفياتي على أنقاض الإمبراطورية الروسية أن حركات التحرر في العالم تمثل الحليف الطبيعي للحركة الاشتراكية العالمية وذلك مهما كانت التركيبة الطبقية لهذه الحركات. فالمهم أنها توجه أفواه بنادقها ضد البلدان المستعمرة الرأسمالية الأوروبية.

وتميزت السياسة الدولية لبلدان المنظومة الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية بمؤازرة الشعوب الساعية إلى الانعتاق وذلك بمساندة الشكاوي التي ترفعها أمام المنظمات الدولية وكذلك مدّها بالأسلحة والمعدات الحربية إذا اقتضت الضرورة.

أما المنظومة الغربية بقيادة الولايات المتحدة فكان همّها منع الاتحاد السوفيتي من مواصلة زحفه باتجاه المستعمرات بعد أن سيطر على النصف الشرقي من أوروبا – وقد اشتد خوفها وازداد قلقها عندما تمكنت القوات الشيوعية من الانتصار نهائيا في الصين بقيادة

ماوتسي تونغ ودخلت العاصمة بكين في يــوم 1 أكتــوبر 1949. ضاقت الدنيا بأمريكا فراحت تخطط لوقف هذا الزحف الأحمر الذي يهدد مصادر المواد الأولية التي يفتقر إليها الغرب والأسواق التــي يروّج فيها بضائعه، والمساحات التي تســتعملها كقواعــد حربيــة إستراتجية في حالة نشوب صراع عالمي جديد والخزانات البشــرية الهائلة التي ما انفك يزود جيوشه منها.

وارتفعت وتيرة الاستعداد المنسق لمكافحة الشيوعية. وساد منذ ذلك العلاقات الدولية ضغط متزايد سمّي بالحرب البــاردة. لكــن هــذه الحرب كانت تنفجر أحيانا مثلما وقع في كوريا في ســنتي 1950-1951 دون أن تلتحم قوى العملاقين بصورة مباشرة.

في بداية الخمسينات عملت الولايات المتحدة بمعية حلفائهــا علــى تنظيم الدفاع عن المنظومــة الغربيــة والمنــاطق الواقعــة تحــت سيطرتها. وقد تم إنشاء حلفين عسكريين لهذا الغــرض. ويتكــون الحلف الأول من تركيا كعضو بالحلف الأطلسي - والعراق وإيران والباكستان وبريطانيا. وتلتزم هذه الأخيرة بدعم الــدول المــذكورة اقتصاديا، وبالمقابل تسعى هذه الدول إلى تنسيق سياســاتها خاصــة في الميدان العسكري، وذلك بهدف مراقبة النوافذ السوفياتية علــى الشرق الأوسط. هذا الحلف أطلق عليه اســم الميــدو MEDO - منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط - أو حلف بغداد، وقد تم التوقيع عليه يوم 23 فيفري 1955. لكن انجازه انطلق قبــل ذلــك بعــدة سنوات.

أما الحلف الثاني فهو لا يختلف عن الأول في طبيعته وفي مهامــه لكنه يعمل على تطويق المدّ الشيوعي في منطقة شــديدة الخطــورة وكثيرة التحرك في بداية الخمسينات ألا وهي منطقة جنوب شــرق

آسيا، ويضم هذا الحلف كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة واستراليا و زيلندة الجديدة و الفيليبين و تيلندة و الباكستان. وقد أطلق عليه اسم منضمة الدفاع عن جنوب شرقي آسيا – O.T.A.S.E. – ووقع جميع الأطراف الميثاق الذي تأسس بمقتضاه هذا الحلف يوم 8 أوت 1954 بمانيليا.

ورغم نجاح الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في بناء هذين الحلفين فان الخوف من انتشار الشيوعية بقي يلاحق حكوماتها. وفكّرت الولايات المتحدة في إعادة تسليح ألمانيا لتكون ذراع أوروبا في وجه القوات السوفياتية لكن فرنسا اعترضت على هذه الفكرة متخوفة من الخطر الألماني. وكان ذلك إحدى الأسباب التي دفعت إلى الإسراع بانجاز الحلفين المذكورين آنفا. ورغم قيامهما اعتبرت الولايات المتحدة أن هذا الحزام الواقي غير كاف. ورأت من الضروري أن تدعمه بسياسة مرنة تجاه حركات التحرر، لكن هذه السياسة لم يقبلها حلفاؤهم بارتياح. ورغم ذلك فقد سلكتها الولايات المتحدة لمدّة طويلة معتبرة انه لا يجوز أن تتنازل لفرنسا مرة ثانية بعد أن قبلت موقفها حول إعادة التسلح الألماني.

إن سياسة تدعيم "الحزام الواقي " تستند إلــى إســتراتجية"القواعــد الدائرية"، وتقوم مرتكزات هــذه الإســتراتجية علــى عــدد مــن المستعمرات التي تلقى حركاتها التحريرية مســاعدة سياســية مــن الولايات المتحدة خاصة في المحافل الدولية،كما يلقــى قــادة هــذه الحركة والأوطان الساعية إلى الاستقلال عناية خاصة لدى الســلط الرسمية وغير الرسمية عندما يزورون الولايات المتحدة للتعريــف بقضاياهم وبنضالات شعوبهم. وفي هذا الموقف الأمريكي تنــاقض واضح مع مصالح الدول الاستعمارية الكبرى مثل بريطانيا وخاصة فرنسا. ويدخل ذلك في إطار إعادة ترتيب بيت المعســكر الغربــي إبراز القطب الأمريكي باعتباره القــوة القياديــة الصــاعدة لهــذا المعسكر وتكريسا لدوره كمنقذ عسكري أثناء الحــربين العــالميتين وكمنقض اقتصادي اثر الحرب الثانية مــن خــلال انجــاز خطــة "مرشال". فإستراتجية "القواعد الدائرية" تهدف في آن واحــد إلــى جلب حركات التحرر إلى دائرة الولايات المتحــدة وتقلــيم أظــافر حلفائها المستعمرين، إذ تقتضي المصالح السياسية للغــرب بقيــادة أمريكة أن ينشأ داخل المستعمرات شعور عام بوقــوف الولايــات المتحدة إلى جانب الشعوب التي تتطلع إلى الحرية والانعتاق. فبعــد نقاط ويلسن الأربعة عشرة التي وعدة شعوب العالم قاطبة بحقها في تقرير مصيرها اثر الحرب العالمية الأولى جاءت نقــاط الــرئيس الأمريكي ترومان الاثنى عشرة في شهر أكتوبر من سنة 1945 – أي بعد توقف القتال في الحرب العالمية الثانيــة بأشــهر قليلــة – لتؤكد من جديد أن الولايات المتحدة حريصة على تمكن البلدان التي ترزح تحت نير الاستعمار من التخلص من هذا الداء والحصول إما على استقلالها الذاتي Self Gouvernement أو على اســتقلالها التام.

وفي إشارة سريعة إلى العلاقات بين الحركة الوطنية التونسية وإستراتيجية " القواعد الدائرية " يمكن أن نقول أن العناية التي كان يلقاها زعماء الحركة الوطنية وممثلوها في الولايات المتحدة مدروسة ومحسوبة.وفي هذا الإطار بالذات يدخل التطور في إخراج الموقف الأمريكي إلى الرأي العام الدولي في إطار منظمة الأمم المتحدة، فهو يتطور نحو مساندة المطالب التونسية والمغربية بشكل خاص ويبدو ذلك جليا في إمساك الولايات المتحدة على التصويت سنة 1951 عندما عرض الملف التونسي على الجلسة العامة للأمم المتحدة. وفي 22 أكتوبر من السنة الموالية اتخذت الإدارة الأمريكية موقفا أكثر جرأة فجاء صوتها مساندا للائحة الآسيوية- العربية المطالبة بإدراج القضيتين التونسية والمغربية في جدول أعمال الدورة العادية للأمم المتحدة في نفس السنة.

إن ما نقوله عن هذه الإستراتجية الأمريكية لا يعني أن الشعب التونسي كان لعبة في أيدي المخططين الأمريكان، بل إن نضالا ته الكبيرة كانت تنمّي وتيرة تطور الموقف الأمريكي دون الخروج به عن منطق "القواعد الدائرية ".

فالإدارة الأمريكية لا تغفل لحظة واحدة عن أهدافها الإستراتجية وهي محاصرة المد الشيوعي وذلك بإحكام سيطرتها على المعسكر الغربي وتوظيف نضالات الشعوب المتطلعة إلى الحرية في بناء الحواجز أمام هذا المدّ.

أمّا الدولة الفرنسية التي كانت تمثل بالنسبة للشعب التونسي العدو المباشر فإنها لم تعر اهتماما كبيرا لمطالبة الشعوب الواقعة تحت

AlHawa

سيطرتها، بل إنها عادت عقب الحرب العالمية الثانية إلى ممار
أشنع أشكال القمع والإرهاب ضدّ هذه الشعوب بدعوى أنها تحالف
أو فكّرت في التحالف أبّان الحرب مع أعداءها. ومن الواضح أ
أن الدولة الفرنسية كانت تريد إحكام قبضتها من جديد عل
المستعمرات خوفا من تسرب التأثيرات الأمريكية إليها في ه
الوقت بالذات الذي تحتاج فيه فرنسا الى ثروة المستعمرات الماد
والبشرية لإعادة بناء ما أتت عليه الحرب.

من هنا يأتي الموقف الفرنسي المحافظ جدّا بالنظر إلى ما يحدث في العالم، وبالمقارنة مع التطور الكبير الذي شهده الموقف البريطاني. ففي الوقت الذي سعت فيه بريطانيا إلى خلق الظروف الملائمة للتحول من مرحلة الاستعمار المباشر إلى مرحلة جديدة تضمن فيها مصالحها وامتيازاتها، محاولة قدر الإمكان اجتناب الدخول في حروب وصراعات مكلفة لا طائل منها، اختارت فرنسا أسلوب المجابهة ودفعت ثمنه غاليا جدا وأجرمت في حق أجيال كاملة من شعوب مستعمراتها فرضت عليها الحرب وجرّتها إلى المجازر أملا في إخضاعها لكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، و فجاءتها الصفعة الأولى من فيتنام.

فعندما خمدت نار الحرب العالمية الثانية في جنوب شرقي آسيا، وهزم اليابان شرّ هزيمة واستقلت الدول التي كانت خاضعة لسيطرته ادعت فرنسا أن فيتنام من محمياتها القديمة وهي لا تريد التفريط فيها، وتشبثت بالناحية الجنوبية منها، فاندلعت حرب الهند الصينية الأولى سنة 1946، وكان الغرض المعلن لفرنسا هو مقاومة الشيوعية التي تسربت إلى كامل منطقة جنوب شرقي آسيا، لذلك وقفت الإدارة الأمريكية موقف المساند تجاه السياسة الفرنسية، لكن الحرب طالت مدّتها خلافا لتوقعات الخبراء العسكريين

الفرنسيين وتكبدت فرنسا خسائر بشرية ومادية لا طاقة لها عليها، وتعاقبت الهزائم على الجيش الفرنسي رغم المساعدات الأمريكية، إلى إن جاءت الهزيمة الكبرى في شهر فيفري من سنة 1954 في ديان بيان فو.

إن معركة ديان بيان فو تمثل الحد الفاصل بين مرحلتين في سياسة فرنسا الاستعمارية وكذلك في نضال الشعوب من اجل الحرية ومن اجل حق تقرير مصيرها بنفسها.

فهمت فرنسا أنها لا تستطيع الوقوف في وجه المد التحريري في كل بقاع العالم، وفهمت شعوب المستعمرات أنها قادرة على إلحاق أشنع الهزائم بالاستعمار الفرنسي مهما كبرت قوته العسكرية وذلك بالإيمان والتضحية مثلما آمن الشعب الفيتنامي بحريته وضحى من أجلها.

وفي إطار إحكام الحصار حول المعسكر الشيوعي أظهرت أمريكا وبريطانيا قلقها إزاء الهزيمة الفرنسية, وأعلن الرئيس ايزنهاور والوزير الأول البريطاني تشرشل يوم 29 جوان 1954 عن استعداد بلديهما للمساهمة في إيجاد حلّ عادل لمشكل الهند الصينية. وهذا يعني ضمنيا أن انسحاب فرنسا يحتم عليهما الإسراع بمد يد المساعدة إلى القوات المعادية للشيوعية في المنطقة. وفي شهر جويلية من نفس السنة التأمت ندوة جنيف التي اختصت في النظر في إنهاء الحرب، وهو الأمر الذي سيمكن فرنسا من التفرغ لمقاومة المد التحريري في منطقة شمال إفريقيا – المغرب العربي – والواقعة تحت سيطرتها.

AlHawa

وفي فرنسا ذاتها كانت الجمهورية الرابعة تعيش أياما حالكة، تتقاذفها الأحداث فتتعاقب الحكومات على رأسها بسرعة لا تسمح لأي واحدة منها أن تعالج الملفات الساخنة. فالتحالف بين الأحزاب التي تتقاسم الساحة السياسية والرأي العام الفرنسي كانت دائما هشة، فتنهار لأتفه الأسباب إلى أن شلّت الحكومات وانحصر فعلها في ميادين قليلة جدا، فتعاقبت على حكم الدولة الفرنسية ستة حكومات بين سنة 1951 وسنة 1954 ترأسها على التوالي كل من ريني بليفن وادقار فور وانتوان بيني وريني ماير ولانيال ومنداس فرانس.

في هذا الإطار كان يصعب جدا أن يجازف احد بطرح موضوع المستعمرات خارج نطاق السياسة المحافظة التي سلكت بعد الحرب، لذلك يمكن اعتبار منداس فرانس الذي حكم فرنسا من جوان 1954 إلى فيفري 1955 بمثابة الرجل الذي تجاوز العقدة وحاول الخروج بالسياسة الفرنسية من عنق الزجاجة، فهو الذي أمضى على اتفاقيات جنيف القاضية بانسحاب فرنسا من الفيتنام وهو الذي سافر إلى تونس بعد ذلك بأسبوع فقط – يوم 30 جويلية 1954 – ليعلن أمام الباي عن استعداد دولته للاعتراف باستقلال تونس الداخلي مثلما سنرى ذلك مفصّلا.

ومثلما ذكرنا بان هزيمة ديان بيان فو كانت الحدث الأكثر تأثيرا في السياسة الفرنسية فيمكن أن نقول عن منداس فرانس انه بلا شكّ الرجل الذي اثر بدوره في هذه السياسة ووجهها توجيها يتلاءم أكثر و مصالح فرنسا الإستراتيجية وأعطاها دوليا الحجم الواقعي الذي تسمح به إمكانياتها الفعلية، إذ لم تعد فرنسا قادرة على السيطرة على إمبراطورية تمتد أطرافها إلى أقاصي العالم. وقد جاءت مرحلة الحسابات سعيا للمحافظة على بعض أجزاء هذه الامبراطرية، وليس من سبيل إلى ذلك سوى بالتفريط في البعض الآخر، ذلك هو الأمر الذي فهمه منداس فرانس وفرضه على القوى السياسية وعلى

AlHawa

الرأي العام الفرنسي حبا في فرنسا ودفاعا عن مصــــالحها ولــيس حبا في المستعمرات وشعوبها المناضلة كما قد يتبادر إلـــى بعــض الأذهان.

AlHawa

مسؤولية قيادية ونضج مبكر

هكذا بدأت مسيرة صالح بن يوسف في صفوف الحزب: وعي حاد بامتلاك الشعب قوة كامنة كبيرة ينبغي تفجيرها لضرب الاستعمار، وإجباره على ترك هذه الديار، ووعي حاد بان معانات الشعب التونسي ليست سوى جزء من معانات شعوب شمال إفريقيا العربية وانه لا بدّ من السعي إلى ربط هذه النضالات واستعداد للبذل والتضحية ليس لغوا فقط بل وفعلا. فاختار صالح بن يوسف النضال سبيلا إلى الحرية.

كان الحزب الحر الدستوري الجديد يواجه صعوبات جمّة عندما دخل صالح بن يوسف تونس في صائفة 1934. فاللجنة التنفيذية – قيادة الحزب الحر الدستوري الأول– تعمل ما في وسعها لمحاصرة عمله حفاظا على قواعدها القليلة، وتندد علنا بقادة الحزب الجديد وذلك لانشقاقهم عن صفوف الحركة الوطنية حسب إدّعائها ولا تترك مجالا إلا وتهاجمهم فيه وتجند أقلامها لمقاومتهم ومنع تأثيرهم من الوصول إلى طبقات الشعب والى الشباب المتطلع إلى الحرية. ولم تكن اللجنة التنفيذية تقتصر في عملها هذا على طرح الخلافات السياسية فقط، فكثيرا ما كانت تسعى إلى تشويه سمعة المنشقين وتلويث صورهم لدى العام والخاص. أما السلطات الاستعمارية

فكانت تراقب عن كثب تطور هذه الحركية الجديدة التي فرضها جيل جديد على الساحة السياسية. وكان اشدّ ما تخشاه هذه السلط هو امتداد تأثير جماعة الحزب الحر الدستوري الجديد إلى الشارع التونسي. فهي أول من يدري أن ذاك الشارع هيأته سنون التعسف والسيطرة الاستعمارية وسنون الجوع التي عقبت الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى إلى تقبل الدعاية التحررية. كان الشعب التونسي يبحث عن صاعق ليفجر ثورته تحت أقدام الاستعمار الفرنسي. وفجأة ظهر الصاعق في هذا الجيل المارد المثقف الحامل لمعاني الحرية والرافع لراية الانعتاق والانتصار للإسلام على أعدائه، كان لا بدّ من السهر على فصل الصاعق عن الجسم المتفجر. فبدأت المضايقات ثم تحولت إلى موجة من الاعتقالات والنفي وبدأت عجلة التاريخ تدور بسرعة نسبية باتجاه استرداد السيادة.

وكان الزعيم صالح بن يوسف لا يتخلف عن موعد يخاطب فيه الشباب ويدعوهم إلى الالتحاق بصفوف الحزب ويحرض الشعب في المدن والقرى على المطالبة بحقوقه وخاصة بحقه في الحرية.

ومن خصائص مسيرته في هذه المرحلة الأولى النظر إلى الحركة الوطنية نظرة مليئة نضجا ومسؤولية. ولا يقبل عند بعض قادتها روح المغامرة والنجومية. فاصطدم بالحبيب بورقيبة حول هذا الموضوع في مناسبات عديدة. فكان يطالبه بالتروي لان المسالة ليست صراع شخصي بينه وبين المقيم العام لفرنسا بتونس بقدر ما هو صراع بين الشعب التونسي برمته من جهة، والاستعمار الفرنسي من جهة أخرى. فكان يطالبه بالكف عن التفرّد بالرأي ومباغتة زملائه في النضال بمواقف لم يتهيأ الشعب بعد لتحمل عواقبها.

AlHawa

زعماء الحركة الوطنية في تونس
الأستاذ الحبيب بورقيبة
الأستاذ صالح بن يوسف
حب الوطن من الإيمان

ولم تكن هذه المواقف عند صالح بن يوسف نتيجة خوف من الصدام كما فسرها البعض وقد أثبتت الأيام أن الخوف لا يعرف إلى قلب الرجل طريقا إنما كان ينادي بشيء من الحذر والتمشي المدروس لبلوغ الهدف دون هدر الطاقات. وهو ما يتعلمه رواد العمل السياسي عندما تناهز أعمارهم الأربعين أما صالح بن يوسف فقد أدرك ذلك وعمره لا يتجاوز الثمانية والعشرون سنة.

في شهر سبتمبر 1934 اعتقلت سلطات الاحتلال أعداد من القادة الوطنيين من بينهم بورقيبة. وتم نفيهم إلى قبلي في الجنوب التونسي، وأبى صالح بن يوسف إلا أن يزور رفيقه لأخذ وجهة نظره ومناقشته في تطور الاوظاع فطلب منه بورقيبة مواصلة التصعيد والتعبئة.

كان الهامش ضيقا بين الخط الذي اختاره بورقيبة وتهديدات المقيم العام بتوسيع رقعة القمع إذا استمرت الأوضاع على حالها المتأزم. وكان صالح بن يوسف يجوب البلاد يحث الشعب التونسي على معرفة حقوقه، ويوحي له بأن وقت الذل قد فات وبأن هناك مسالك شائكة لا بدّ من عبورها نحو الحرية فما كان من سلطات الاستعمار إلا أن ألقت القبض عليه بدوره متهمة إياه بمواصلة الحملة الدعائية للحزب الحر الدستوري الجديد. وقد لاحظت هذه السلطات من خلال تتبعها لخطواته انه يسعى إلى جانب عمله الدعائي والتحريضي إلى مواصلة بناء الحزب. فكان يستقبل الوفود من الجهات ومن فرنسا ويكلف كل واحد بمهمته. فهو الذي عهد إلى الدكتور سليمان بن سليمان بمهمة في تمثيل الحزب في باريس وكان ذلك في بداية شهر سبتمبر 1934، وقد اتفقا إثناء الحوار الذي دار بينهما في الفندق الذي نزل به سليمان بن سليمان – في تونس – على كل عناصر المهمة التي يحمّله إياها وعلى شفرة

AlHawa

للمراسلة تعتمد استعمال أسـماء البضـائع عوضـا عـن أسـماء الأشخاص وذلك خوفا من اطلاع الأمن على أسرار الحزب. وقـد سلم صالح بن يوسف لسليمان بن سليمان بهذه المناسبة مبلغا قيمتـه خمسة مائة فرنك.

AlHawa

موقع بن يوسف في هياكل الحزب في تونس

لسائل أن يسأل ما هو موقع صالح بن يوسف الرسمي داخل الحزب حتى يتمتع بهذه الصولة ويتحرك باسمه في كل آونة وحين.

يتركب المكتب السياسي المنبثق عن مؤتمر قصر هلال من الدكتور محمود الماطري رئيسا - بالإجماع - وبورقيبة أمينا عاما والطاهر صفر أمينا عاما مساعدا ومحمد بورقيبة أمينا للمال والبحري قيقة مساعدا له.

لكن اجتماعات هذه القيادة لم تكن مغلقة، فكثيرا ما كان بعض المناضلين يحضرونها ويبدون الرأي في المسائل التي تناقش خلالها. وقد انظم إليها الزعيم صالح بن يوسف بمجرد أن عاد إلى ارض الوطن. ولئن كان الطاهر صفر أكثر الأعضاء تحمسا إلى انضمامه فلم يكن هناك من يعترض على ذلك نظرا للسمعة النضالية التي يتحلى بها صالح بن يوسف، كما أن بعض المصادر الوطنية المطلعة لا تستبعد أن يكون بورقيبة حسب حسابا آخر لهذا الموضوع. فهو يدري أهمية عائلة بن يوسف في الأوساط التجارية وربما راودته فكرة كسبها بهذه الطريقة لتدرّ على الحزب الحر الدستوري التونسي من مالها الكثير. ذلك في حسابات بورقيبة، أما صالح بن يوسف فدخل الساحة الوطنية من بابها الكبير. بوأته إلى المراتب الأولى فيها نضالاته ووعيه وقدرته على مخاطبة الجماهير بمختلف أجيالها وأوضاعها الاجتماعية.

وبعد اعتقال الحبيب بورقيبة ومحمد بورقيبة ومحمود الماطري في 3 سبتمبر من سنة 1934 تكون المكتب السياسي الثاني بالعضوين المتبقين في المكتب الأول وهما البحري قيقة والطاهر صفر

بالإضافة إلى صالح بن يوسف. وكانت الأحداث تتسارع والمناضلون تهددهم السلطات الاستعمارية وتتوعدهم بالقمع. ومن باب الاحتياط قرر المكتب السياسي الثاني تكوين فريق يعوضه عند الضرورة ويتركب من بعض الوجوه المعتدلة أمثال الشاذلي خير الله والبشير الفراتي ونور الدين الزاوش والطاهر الزاوش ومحمد السويسي والشاذلي زويتن وتوفيق بن الشيخ ولكن الاهتمام الأساسي لصالح بن يوسف ضمن التشكيلة الضيقة التي يمثلها المكتب السياسي الثاني كان بدون شك السعي لربط الصلة بين القيادة والشعب الدستورية في كامل أنحاء البلاد. فقد كان الزعيم بن يوسف في تلك المرحلة كما في مراحل لاحقة سنتناولها بالدرس يعتبران قوة الحزب ونفوذه في قدرته على التعبئة. والتعبئة عمل دءوب تقوم به الشعب يوميا. وكان يردد أمام المناضلين باستمرار "أن نضالنا يكلل بالنجاح لا محالة إن استطعنا أن نبني حزبنا داخل نسيج المجتمع. تلك نقطة الضعف في نضال الاسبقين، وتلك يجب أن تكون نقطة القوة في نضالنا نحن".

وما كانت سلطات الاحتلال لتقبل بهذه الجرأة وهذه النظرة التي تمثل خطرا على مصالح فرنسا إن عاجلا أو آجلا. فألقت القبض يوم 3 جانفي 1935 على مجموعة المكتب السياسي الثاني ومن بينهم الزعيم صالح بن يوسف ومعهم عدد من المناضلين نذكر منهم الهادي شاكر من صفاقس والحبيب بوقطفة من بنزرت.

وترأى لها أن هذه الإيقافات في صفوف الحزب الدستوري الجديد وحده ستساعدها على حسم الصراع ضد الحزب الدستوري الأول وذلك بالبروز جماهيريا، باعتباره القوة الوحيدة المناهضة للاستعمار. فألحقت بهذه المجموعة عدد من قادة الحزب القديم ونذكر منهم بالخصوص الزعيمين محي الدين القليبي ومحمد صالح

كركر. وهما من الوجوه الوطنية الثابتة على الرغم من نبذهما طريقة التحريض التي توختها المجموعة الشابة.

وقد تمّ نفي هذه الدفعة الثانية من المناضلين الوطنيين إلى جنوب البلاد ببرج البوف.

ونظرا لما حضيت به هذه الحلقة من نضال الحركة الوطنية التونسية من عناية عند بعض من سبقنا إلى كتابة تاريخها فإننا سنتوقف عندها لما تحمله من أهمية رمزية.

لقد بنيت النظرة السابقة على الصمود اللامتناهي للحبيب بورقيبة دون سواه في منفى برج لوبوف. ووضعت كل اللمسات الضرورية لإبراز دوره القيادي وصفاته الأساسية كالشجاعة ووضوح الرؤيا. في حين كان رفاقه حسب هذه المصادر يتخبطون في شكوكهم وتعيقهم نظرتهم القصيرة عن مواصلة النضال.

فما هو مدى صحة هذا الرأي يا ترى ؟ ألم تكن وليدة هاجس الحكام في بحثهم اللامتناهي عن الشرعية التاريخية.

الحقيقة تختلف عن الرواية السائدة في ظل النظام البورقيبي. وذلك مهما حاولت الجهات الساهرة على إبراز وجه بورقيبة من تقديم القرائن والأدلة.

ففي العاشر من أفريل 1935 زار الجنرال أزان سجناء برج لوبوف، وخاطبهم مهددا ومتوعدا طالبا منهم الاعتذار لفرنسا عن الأعمال التي قاموا بها ضدها متنكرين لجميلها وللخدمات الجمّة التي قدمتها لتونس ولشعبها حسب قوله. وفي يوم 16 أفريل 1935

AlHawa

اجتمع المكتب السياسي للحزب في برج القصيرة برئاسة الـدكتور محمود الماطري، وبحضور كل من الطاهر صفر والحبيب بورقيبة والبحري قيقة و صالح بن يوسف ومحمد بورقيبة. ودار الحوار حول رسالة يوجهها الديوان السياسي إلى القائد الأعلى للقوات المسلحة الفرنسية الجنرال آزان، يفسرون فيها موقف الحزب في الوضع الراهن ومطالبه العاجلة دون اللجوء إلى إبراز وجوه الخلاف مع فرنسا بشكل حاد. والغرض من ذلك مساهمة الحزب في تهدئة الأوضاع في انتظار كسب المزيد من القوة ومن الشعبية لتوفير حظوظه في السير بالحركة الوطنية إلى تحقيق كامل مطالب الشعب التونسي. وتحاول القراءة التي قدمها السيد محمد الصياح إيهام القارئ بان بورقيبة تمسك بموقف صارم، ورفض مسايرة رفاقه في.ما اعتبره تراجع عن خط الحزب منذ مؤتمر قصر هلال.أما مداخلات بقية الحاضرين فقد جاءت على لسان محمد الصياح وليس على ألسنة أصحابها، فهو يكتب مثلا في خصوص مداخلة الزعيم صالح بن يوسف "ثم أعطيت الكلمة إلى الأستاذ صالح بن يوسف، ويمكن أن نستخلص من مداخلته الطويلة أن الحزب على قاب قوسين أو أدنى من الاندثار وان العديد من المناضلين وخاصة في لجنة الدعاية هم من المخبرين". أهكذا نتحامل على رموز الحركة الوطنية؟. وماذا يبقى لهذا الشعب عندما ينتهي كل ذي رأي من هدم رموز الرأي الآخر. يبقى بورقيبة ثم يزول بورقيبة ثم ... الفراغ. ليس كذلك تعالج المسائل التاريخية. وفي هذه المسألة بالذات كان بالأحرى بمؤلف مجلدات "الحبيب بورقيبة : حياتي أعمالي "أن يقدم للقارئ البيانات اللازمة حول ادعاءاته. أما أن يحتفظ بنصوص يقول فيها إنها محاضر جلسات ممضات من قبل أعضاء المكتب السياسي المشاركين في الجلسة المذكورة دون الاستظهار بها فهو أمر غير معقول. وبالإضافة إلى ذلك فان هذه النصوص إن وجدت تبقى رهينة المعالجات العلمية

التي تسلط دائما على الوثائق الهامة. وفي انتظار أن تدرس هذه الوثيقة علميا فان كل ما جاء على لسان المستفيدين بها يعتبر لاغيا، وتبقى الحقيقة. الحقيقة التي لا غبار عليها والتي يقرّها الجميع أن بورقيبة أمضى مثل رفاقه على الرسالة الممضاة من قبل المنفيين مثله مثل الدكتور محمود الماطري والطاهر صفر والبحري قيقة ومحمد بورقيبة وصالح بن يوسف ومحمد العكرمي بن زرّوق و محمد التعبوري والحبيب بوقطفة والهادي شاكر وخميس بلحسن ومحي الدين القليبي وعلي بوكرداغة – وكلاهما من الحزب الدستوري القديم – ويوسف الرويسي والصادق حميدة ولعيد الخياري. أما القول بان بورقيبة اضطر اضطرارا للإمضاء عليها لأنه خشي أن يشق صفوف الحركة الوطنية فهو أمر مرفوض أصلا لان بورقيبة لم يتورع في أي مناسبة سابقة أو لاحقة من الانفراد برأيه كلف ذلك الحركة ما كلفها.

وجهت الرسالة الأولى إلى الجنرال أزان يوم 15 أفريل 1935. ويقال أن بورقيبة عارضها وامتنع عن إمضاءها ثم فعل ذلك عن مضض. فكيف نفسر إذن إمضائه رسالة ثانية بنفس المعنى تقريبا موجهة بعد شهرين – يوم 10 جويلية 1935 – إلى الجنرال نفسه؟... والأقرب للظن أن بورقيبة أمضى الوثيقة عن قناعة لأنها ليست سوى موقف تكتيكي باحثا عن مخرج للحركة الوطنية من المأزق الذي وقعت فيه قياداتها.

وقد انفرد محمد بورقيبة بموقف ضعيف استعطف فيه المقيم العام وجلب له بعد إطلاق ‹ احه– في نفس اليوم الذي وجهت فيه الرسالة– احتقار رفاق ، الكفاح وجماهير الشعب التونسي.

أما الحبيب بورقيبة "الصّامد" فقد وجّه في شهر جانفي من سنة 1936 رسالة إلى المقيم العام "بيروطون" يؤكد له فيها "... أنني لم أفكر أبدا في مقاومة فرنسا ولم يتسرب إلى عقلنا الشك في صلوحيات فرنسا ولا حدّثتنا نفوسنا بمقاومة مبدأ الحماية كما نصّت عليها معاهدة باردو ... بل انه غير مسموح مقاومة الحماية باعتبارها طريق نحوى انعتاق الشعب التونسي تدريجيا ودخوله عالم الحضارة عن طريق الإصلاحات المناسبة. وان عملنا السياسي السابق لا يخرج عن إطار الشرعية وإنها لا تعدو أن تكون محاولة لجلب انتباه المسؤولين إلى بعض نقاط الضعف في آلية الحماية والبحث مع فرنسا عن سبل تجانس مصالحها في تونس مع مطالب للشعب التونسي المشروعة".

ثم يذكر "المجاهد الأكبر " الرسائل التي وجهتها المجموعة إلى 'لجنرال آزان والتي حاول السيد محمد الصياح تبرئته منها (انظر الحبيب بورقيبة : حياتي وأعمالي باللغة الفرنسية الصادرة عن دار plon- الفترة ما بين 1938-1934،ص 203 إلى 205).
إن المهم من خلال طرح هذا الموضوع ليس إدانة الحبيب بورقيبة فهو في تلك المرحلة وجه بارز من وجوه النضال الوطني بجوانبه السلبية والايجابية، بحلوه وبمره،إنما الهدف هو إنصاف رفاقه الذين نالهم منه أيام حكمه أذى كبير فلم يسلم الإحياء منهم ولا الأموات ليظل وحده واقفا كالنخلة المعطاء وسط الصحراء القاحلة. ذلك الافتراء على التاريخ ما كان ليحصل لو تمتع بورقيبة بالحد الأدنى من الروح الديمقراطية.

وأطلق سراح صالح بن يوسف مع بقية رفاقه يوم 23 ماي 1936، فعادوا إلى تونس وذلك بعد أن عينت فرنسا ارماند قيون مقيما في

تونس عوضا عن بيروطون الذي كلف بنفس الخطة في المغرب الأقصى.

وبخلاف ما كانت تأمل فرنسا فان قادة الحركة الوطنية عادوا إلى سالف نشاطهم معتمدين على درجة النضج التي بلغها الشعب التونسي، وعلى التغييرات السياسية التي حدثت في فرنسا والتي سمحت للجبهة الشعبية باستلام الحكم بقيادة ليون بلوم.

AlHawa

الحــــــوار
مع الجبهة الشعبية الفرنسية

انطلقت سياسة الحوار مع حكام فرنسا الجدد أملا في الوصول إلى حلول عاجلة للحدّ من سيطرة الجالية الفرنسية بتونس على السياسة الرسمية الفرنسية في هذه الربوع.

كانت المواقف السياسية البارزة تبدو على النحو التالي:

يرسل التجمع الفرنسي الوفود تلو الوفود إلى فرنسا حرصا منه على مواصلة سياسة الامتيازات التي متعته بها الحكومة السابقة، وخشية أن يتطور الوضع الفرنسي نحو الاستجابة إلى مطالب الحركة الوطنية التونسية حتى في حدها الأدنى. فالتجمع الفرنسي يعتبر أن أي تراجع يحصل في السياسة الفرنسية ستتلوه تراجعات أخرى لان الحركة الوطنية لن تكف عن المطالبة وستقبل أي تراجع كانتصار عظيم لها.ولن يزيدها ذلك إلا تجذرا. وتهدد هذه السياسة على المدى المتوسط مصالح الجالية الفرنسية بتونس. فمن الأحسن أن تفهم السلط الفرنسية الجديدة هذا الموضوع قبل فوات الأوان. وقد شدد قادة التجمع الفرنسي الحصار على الجبهة الشعبية مستعملين العلاقات الوطيدة التي تربطهم بزعماء اليمين في البرلمان الفرنسي. ويمثل هؤلاء ثقلا هائلا رغم أقليتهم، فما كانت الجبهة الشعبية لتسطر سياستها في المستعمرات أو في فرنسا بالذات دون الأخذ بعين الاعتبار تلك الحقيقة . وسوف يكون لهذه التوازنات الفرنسية – الفرنسية انعكاسها المباشر على الساحة التونسية.

AlHawa

أما الحزب الحر الدستوري الجديد فقد سعى جاهدا إلى فتح نافذة على أصحاب السلطة الجدد. فسافر الحبيب بورقيبة إلى باريس مرة أخرى في شهر أوت 1936 وأقام في العاصمة الفرنسية إلى يوم 6 سبتمبر من نفس السنة. واتصل هناك بالعديد من المسؤولين في الأحزاب السياسية وبعدد كبير من البرلمانيين. وكان الأستاذ الجامعي الكبير المناضل الاشتراكي شارل اندري جوليان يساعده على فتح الأبواب الموصدة وخاصة باب الكي دورسي – وزارة الخارجية الفرنسية –. فبعد عناء طويل التقى بورقيبة بالسيد فينو وكان يشغل آنذاك خطة كاتب دولة مساعد مكلف بملفات إفريقيا الشمالية. وسمع بورقيبة كلاما جميلا عن حق الشعب التونسي في تقرير مصيره مع ضمان حقوق الفرنسيين المقيمين في تونس. وتخيل أن ساعة الانفراج قد حانت. فعاد إلى تونس يخطب في الجماهير الواسعة – في حديقة قمبطة– مبشرا بدنو موعد التحرر. ودبّ أمل كبير في صفوف الشعب رغم ما كان يعانيه في تلك السنوات الحالكة من مجاعات وأمراض معدية، ومن ممارسات استغلالية وقمعية تسلطها عليه الدوائر الرسمية المحلية، والمعمرون الفرنسيون غير عابئين بما يصلهم من أخبار حول تغيير الموقف الفرنسي. ذلك أن القرار الفرنسي المتعلق بتونس أصبح يتخذ في تونس، وإذا أقدمت السلطات المركزية على اتخاذ القرار فان تطبيقه يمر عبر القنوات الموجودة محليا والتي يسيطر عليها المعمرون الفرنسيون.

وأمام عدم انصياع الإدارة المحلية إلى ما كان بورقيبة يتصور انه موقف مركزي جديد، عاد الكاتب العام للحزب الحر الدستوري الجديد إلى باريس وكان فينو آنذاك قد ارتقى إلى منصب وزارة الخارجية، لكنه لم يلتق به إذ كانت الأبواب هذه المرة مغلقة أكثر

من ذي قبل. ورغم الزيارة التي أداها فينو إلى تونس والتصريح الذي ألقاه على أمواج الإذاعة التونسية والذي تخللته بعض الوعود كالقيام على وجه السرعة بإصلاحات سياسية واقتصادية وثقافية وإدارية فان صفحة التعامل مع الوحدة الشعبية ظهرت بحدودها الحقيقية.

فقد التقى فينو يوم 20 فيفري 1937 بوفد عن الحزب الحر الدستوري الجديد الذي يتركب من السادة الطاهر صفر وصالح بن يوسف وسليمان بن سليمان والبحري قيقة ويترأسه الدكتور محمود الماطري. وكان اللقاء في حدّ ذاته ايجابيا. إلا أن اللقاء الذي تبعه في مكتب مجاور للقاعة التي حصل فيها اللقاء الأول وضع النقاط على الحروف. فقد تكلم مسؤول كبير من الكي دورسي إلى الوفد التونسي بلغة قاسية لا تدع أي شك حول نوايا فرنسا الحقيقية في مواصلة سيطرتها سيطرة تامة على الأوضاع في تونس وفي محافظتها على مصالح الجالية الفرنسية فيها. وفي الوقت نفسه كان بورقيبة في باريس يملأ الدنيا بتصريحاته حول ايجابيات خطاب فينو في الإذاعة واستجابته للمطالب الوطنية. وكان بورقيبة يكتب ويصرح ولا يستشير أحدا.

وتزداد الأوضاع الاجتماعية تأزما في تونس وتتخذ الحركة المطلبية توجهات أكثر تشدّد. لكن الاستعمار الفرنسي سوف يخاطبها و بلغة السلاح. هكذا تكون الجبهة الشعبية التي عقد عليها قادة الحركة الوطنية آمالهم بدرجات متفاوتة قد ختمت مدّتها في بحر من الدم. فسقط من عمال المناجم في المتلوي ثمانية عشر قتيلا وعددا لا يحصى من الجرحى وسقطت أعداد أخرى من المواطنين العزل في المتلين و الجريصة نتيجة مطالبتهم بتحسين

ظروف عملهم وعيشهم. كان ذلك في شهر جوان 1937، وقد سقطت حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا في الشهر الموالي.

وكانت الأسبقية للحزب الدستوري الجديد، فهو الذي بدأ ينظم عودة الشيخ. وقد لعب الزعيم صالح بن يوسف دورا هاما للغاية في هذا الموضوع. إذ كان بشهادة زملائه في الكفاح اشدّ الناس تحمسا لعودة الثعالبي. وأمضى وقتا كثيرا في إقناع المترددين والمعارضين الذين لم يتجرؤوا على إعلان معارضتهم ومن ضمنهم الحبيب بورقيبة. وكان الدكتور محمود الماطري من الذين سارعوا إلى القبول بهذه العودة. أما الطاهر صفر والبحري قيقة فلم يعترضا عليها. وسافر صالح بن يوسف إلى مرسيليا حيث التقى بالشيخ الثعالبي ورافقه في رحلته البحرية إلى تونس.

وعاد الشيخ إلى الوطن يوم 5 جويلية 1937 وكان في استقباله جمهور غفير وقادة حزب الدستور الجديد بأكملهم. وتخلف قادة الحزب القديم باستثناء بعض الوجوه من الدرجة الثانية في المسؤولية. وبدأت زيارة الشيخ إلى العاصمة بزيارة أداها إلى مقر الحزب الحر الدستوري الجديد. هناك أقيم مهرجان خطابي لمع من بين المتدخلين أثناءه شاب يدعى عزوز الرباعي.

ومع مرور الأيام ضعفت إحاطة أعضاء المكتب السياسي بالشيخ وتسارع نحوه قادة الحزب القديم.فنسي تخلفهم عن موعد قدومه إلى الوطن. وعادت العلاقات الحميمة التي تربطه برموزهم، واقتنع بما حدثوه به من أن الشبان الذين يقودون الحزب الجديد يريدون استعمال اسمه دون فسح المجال له ليقود العمل الوطني بشكل فعلي. وحاول أن يلعب دور الحكم بين الطرفين لكنه لم يفلح إذ أن الخلاف كان مستفحلا، وقد تجاوز مرحلة الشعارات وطرق العمل

ليصبح خلافا حول حجم العمل الوطني داخليا وخارجيا. فالديناميكية التي فرضتها المجموعة الشابة والعلاقات التي ربطتها مع القوى الوطنية في بلاد المغرب العربي والآفاق الدولية التي وضعت فيها القضية التونسية تعتبر قفزة نوعية للنضال الوطني لم تتمكن اللجنة التنفيذية للحزب القديم من القيام بها وظلّت في حلقة ضيّقة سياسيا وتنظيميا.

AlHawa

إعـــادة ترتـيـب الـبـيـت

إن عودة الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى تونس تحمل معاني عديدة فهو الرجل الذي تكونت على يديه أجيال من المناضلين الوطنيين واستمعت بلهف إلى دروسه ومناقشاته. وهو الرجل الذي ارتبطت باسمه المرحلة الأولى من تنظيم صفوف الحركة الوطنية إلى أن جاءت ساعة بناء الحزب الحر الدستوري التونسي سنة 1920. وهو الرجل الذي تزعم هذا الحزب وسافر إلى باريس حاملا مطالب الشعب التونسي اثر الحرب العالمية الأولى مطالبا بتمتعه بحقه في تقرير المصير. كان يظن أن تصريح الرئيس الأمريكي ويلسن المعروف بالنقاط الأربعة عشر سيشق طريقه إلى آذان المستعمرين كما شق طريقه إلى مسامع الشعوب المكبّلة بقيود الاستعمار. وقد غاب عن تونس فترة طويلة لم يتمكن خلالها من مواكبة التطورات التي حدثت داخل الساحة الوطنية إلا عن طريق بعض المراسلات المحدودة والأخبار التي تصله عبر الصحف. وعندما أبدى رغبته في العودة تدخلت كل القوى الوطنية لدى السلط الفرنسية للإسراع بتحقيق هذه الرغبة. وكان لكلى الحزبين الدستوريين حسابات سياسية من وراء هذا السعي الحثيث. فكلاهما يرغب في الفوز بمباركة الشيخ الثعالبي على أعماله الوطنية.

شعر قادة الحزب الحر الدستوري الجديد في تلك المرحلة بأن عودة الشيخ الثعالبي تفقدهم شيئا من تأثيرهم على الساحة التونسية،

وفهموا أن ذلك يحد من دورهم كمعبرين عن طموحات الشعب التونسي وكمخاطبين أكفاء للإدارة الاستعمارية. لذلك وجب عليهم إعادة ترتيب البيت. وقد تمحور هذا الاتجاه الجديد حول ثلاثة قضايا أساسية وهي على التوالي عودة الشيخ الثعالبي إلى تونس وعلاقات الحزب بالكنفدرالية العامة للعمال التونسيين، والمؤتمر الثاني للحزب الحر الدستوري الجديد.

كانت آخر محاولة للشيخ الثعالبي لإيجاد حل بين الطرفين ذلك المقال الذي نشره على صفحات جريدة الإرادة التابعة للحزب القديم يوم 3اكتوبر 1937. وطرح المقال بأطناب جميع أطوار وملابسات هذا الصراع في صفوف الحركة الوطنية وأكد على أن المكتب السياسي هو الذي قطع حوار الوحدة مع اللجنة التنفيذية، واتهمه بتنظيم المظاهرات ضده والتحديات الشخصية والاهانات أثناء قيامه بزيارته إلى جهات البلاد وخاصة عند زيارته لماطر.

وفي الخاتمة اعتبر أن بورقيبة وأتباعه يتحملون مسؤولية شق صفوف الحركة الوطنية. والحقيقة أن المكتب السياسي ما كان ليقبل بإعادة توحيد الصفوف على النمط الذي اقترحه الثعالبي، فاقترح بدوره أن يتم التوحيد في إطار المؤتمر الذي كان يهيئ لعقده وعلى قاعدة تمثيل عادل للطرفين كل حسب ما له من شُعب ومن منخرطين يرسلون نوابهم إلى هذا المؤتمر. ورفضت اللجنة التنفيذية هذا الاقتراح معتبرة انه لا يصح ربط الأصل بالفرع وكذلك لأنها كانت تدري تماما أن قواعدها لا تضاهي في شيء قواعد الدستور الجديد وانه يُخشى عليها من هزيمة نكراء داخل المؤتمر.

AlHawa

أن مراهنة صالح بن يوسف على الشيخ الثعالبي لم تـأت بالنتيجة المرجوة. وآلت الأمور في النهاية إلى طريقها المحتوم.

وقد نتساءل لماذا لعب الزعيم بن يوسف الدور الأول في عودة الشيخ؟ يمكن أن نعتبر هذه المسألة بمثابة المؤشر الأول عن توجهاته العربية الإسلامية التي سوف تبرز بوضوح في مراحل لاحقة من تاريخ الحركة الوطنية. فقد رأى في الشيخ رمزا للنضال من اجل استرداد الوطن ومن اجل هوية الشعب. وكانت هذه المسألة لا تحتل المكانة الكافية في نشاط الحزب الدستوري. فهل فكّر صالح بن يوسف في الاستعانة بالشيخ لكسب الغلبة على حساب خط مستغرب استفحل في قيادة الحزب الحر الدستوري الجديد؟ لكنه لم يكن ليقبل بالرجوع إلى طرق تسيير تقوم على السلطة الأبوية للقائد الأوحد. هذا التناقض عاشه صالح بن يوسف وعدد من رفاقه بكل مرارة وعبروا عنه في لقاءاتهم العديدة بالشيخ الثعالبي وبجماهير الشعب التونسي. وعندما بلغت العلاقة طريقا مسدودا وظهرت بوادر القطيعة كان صالح بن يوسف أكثر الناس تأثرا وأشدّهم تألّما.

* * *

ومن المسائل التي تدخل في إعادة ترتيب البيت الدستوري الجديد هي قضية النقابة العمالية.

تأسست الكنفدرالية العامة سنة 1937 بقرار من المكتب السياسي للحزب الجديد. كان الغرض من وراء تأسيسها تعبئة القوى العاملة التونسية بشكل أكبر في خدمة القضية الوطنية وذلك بإحكام القبضة على ذلك العنصر المتحرك قبل أن يستقل بذاته.

ووقع الاختيار على بلقاسم القناوي لقيادة هذا العمل، وكان قد عـاد إلى طرنجة مسقط رأسه بعد إطلاق سراحه من برج لوبوف. فدُعي للقيام بهذه المهمة و قبل بذلك. لكن أبى المكتـب السياسـي إلا أن يكلف الهادي نويرة بخطة كاتب عام مساعد للقناوي ليكـون عينـه داخل المنظمة العمالية. ولكن الحزب لاحظ بسرعة أن القنـاوي لا يسايره في خيارته السياسية ويرفض أن تكون الكنفدراليـة مجـرد حلقة تابعة له. وقد ظهر ذلك بشكل واضـح عنـدما أراد الحـزب تنظيم إضراب يوم 20 نوفمبر 1937 للتنديد بالقمع المسلّط علـى القادة الوطنيين، والحركات المناهضة للاسـتعمار فـي المغـرب الأقصى وفي الجزائر. نشر القناوي على أعمدة جريدة لبتي ماتـان الناطقة بالفرنسية يوم 18 نوفمبر 1937 بيانا يعبر فيه عن رفضـه الوقوف وراء أي حزب من الأحزاب وان الكنفدراليـة منظمـة مهنية بحتة لا تهتم بالعمل السياسي وإنها لم تنـادي لأي إضـراب ليوم 20 نوفمبر ولا تتحمل أية مسؤولية في صورة وقوعه.

كانت تلك قطرة الماء التي أفاضت الكأس. وفي احد الاجتماعـات العامة فرض الحزب الحر الدستوري الجديد الهادي نـويرة علـى رأس الكنـفدرالية عوضا عن بلقاسم القناوي، وكـان صـالح بـن يوسف حاضرا في تلك الجلسة رغم أنه لا يملك الصـفة النقابيـة. ووجوده يدل على انه يبارك ما حدث أو أنه شارك في التخطيط له. وعلينا أن نضع هذا الأمر في إطاره التاريخي لنفهم الصحيح مـن الخطأ في هذا الموقف. والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو : هـل يحق لأي كان الخروج عن الصف الوطني فـي مرحلـة مقاومـة الاستعمار والاكتفاء بالدفاع عن المصلح المادية لجـزء هـام مـن الشعب ؟ أليس ذلك تجميد لإرادة الشعب التحريرية؟ وهل يقبل ذلك من منظمة نقابية باسم حريتها واستقلالية قرارها في حـين وجبـت

مقاومة القوى السياسية المتقاعسة أو المتعاملة مع الإدارة الاستعمارية؟ وأجاب المكتب السياسي عن هذه الأسئلة بالرفض. ولكن الكنفدرالية لم تعمر طويلا بعد ذلك. وما ذكرنا لهذا الحدث إلا لندلل على اهتمام صالح بن يوسف منذ ذلك الحين بالمنظمات المهنية، فقد فهم وهو في الثلاثين من عمره أن الأحزاب وحدها لا تكفي لتعبئة شعب بأسره بل لا بدّ له من قنوات جماهيرية تساعده في كل القطاعات على بث دعوته ولف الشعب من حوله. وهو ما سوف يعود بن يوسف إلى ممارسته وانجازه غداة الحرب العالمية الثانية.

* * *

انعقد المؤتمر الثاني للحزب الحر الدستوري الجديد أيام 29 و30 و 31 أكتوبر ويوم 1نوفمبر سنة 1937 وذلك بمقر الحزب 29 مكرر نهج التريبونال بتونس. وبعد مناقشة طويلة حول الوضع السياسي في البلاد أكّد الحزب انه يرفض تماما فكرة السيادة المزدوجة في تونس، وليس هناك مجال فيها سوى للسيادة التونسية. وهذا لا يعني بالنسبة إليه أنّ أبواب التعامل الايجابي مع فرنسا قد أغلقت ، لكن هدف الحزب يبقى النضال من أجل الحصول على استقلال البلاد.
ثم تم انتخاب المكتب السياسي كالآتي : محمود الماطري رئيسا والحبيب بورقيبة أمينا عاما وصالح بن يوسف والطاهر صفر والبحري قيقة أعضاء.

والمهم بالنسبة للزعيم صالح بن يوسف أنه أصبح لأول مرة ينتمي للمكتب السياسي عن طريق الانتخاب وليس عن طريق التعيين بل بفعل العمل النضالي الذي فرض به نفسه. وكان هذا المؤتمر ضروريا لتوحيد كلمة الحزب في مرحلة كثرت فيها مناورات

AlHawa

السلطة الاستعمارية بعد سقوط حكومة الجبهة الشعبية في ظرف كان العالم بأسره يشعر فيها بدنو الحرب العالمية الثانية.

إن حجم التحديات خاصة بعد خيبة الأمل المزدوجة التي مثلتها العلاقات بحكومة الجبهة الشعبية وعودة الشيخ الثعالبي فرض هذا المؤتمر حتى لا تتزعزع عزائم المناضلين ولا يفقد الشعب ثقته في نفسه وفي جز هام من قياداته الوطنية.

* * *

وفي يوم 3 جانفي 1938 قدّم الدكتور الماطري استقالته من الحزب ومن المكتب السياسي. ومنذ ذلك الحين أصبح الحبيب بورقيبة رئيسا فعليا للحزب كما أصبح صالح بن يوسف أمينا عاما فعلي له أي انه كان المشرف المباشر على جميع جوانب حياة الحزب ونشاطاته. ولكن هذه الصفة لم تعطى له رسميا إلا سنة 1945.

وعاد قادة الحزب الحر الدستوري الجديد إلى سالف اتصالاتهم اليومية بمختلف جهات البلاد، وأجهد الزعيم صالح بن يوسف نفسه في هذه الزيارات التي كانت تهدف إلى مقاومة تأثير الحزب الدستوري الأول، وزرع خلايا وشعب الحزب الجديد وبث آرائه وجلب الشعب إليه.

وتهيأت الظروف لان يلعب الحزب الجديد دوره القيادي. وشعرت السلطات الاستعمارية بذلك. فشدّدت الخناق على قادته وابتكرت العديد من الطرق الاستفزازية كمنعهم من رفع الأعلام التونسية بمناسبة المهرجانات الخطابية التي كانوا ينظمونها في المدن والقرى.

وقد بادرت سلطات الاحتلال باعتقال قادة الحزب منذ يوم 4 أفريل1938، وجيء بسليمان بن سليمان ويوسف الرويسي من سوق الأربعاء (جندوبة حاليا) واعتقل صالح بن يوسف والهادي نويرة في اليوم الموالي . وامتلأت السجون فجأة بالمواطنين.

وقد جاء ذلك على اثر المظاهرات التي انطلقت من المعهد الصادقي بمناسبة طرد الأستاذ علي البلهوان المناضل الدستوري الذي كان يدرس اللغة العربية في ذلك المعهد ،ويتجاوز درسه أحيانا إلى القضايا السياسية. وانظم طلبة جامع الزيتونة إلى المظاهرات.ولما اشتد الضغط الجماهيري وقام المتظاهرون ببعض أعمال العنف وأصبحوا يهددون باكتساح المدينة أطلقت عليهم قوات الأمن الفرنسي النار. فسقط منهم أناس كثيرون، وكان سلاحهم الوحيد تلك الأيادي المرفوعة للمطالبة بالكف عن قمع الوطنيين واحترام السيادة التونسية. وخلفت أحداث 9 افريل جرح عميق في ذاكرة الشعب التونسي. فعادت بعدها القوى الوطنية إلى السجون واتضح للجميع أن المراهنة على حسن نية المستعمر مضيعة للوقت وللجهد، وان النضال والتضحية هو السبيل الوحيد الذي يمكّن الشعب التونسي من استرجاع سيادته.

وبدأت مرحلة طويلة من الاعتقالات سيكون لها الأثر العميق بالنسبة لصالح بن يوسف ورفاقه في مراحل النضال الوطني اللاحقة.

AlHawa

الـــوطـــــن: وحــدة المــصــاب ونــزعــة التــحــرر

عاش الوطن العربي بعد أن خمدت نار الحرب العالمية الثانية فترة تاريخية صعبة للغاية، إذ جابهت جماهير الأمة العربية بكثير من الشجاعة و الاستبسال هجمات القوى الاستعمارية التي أرادت إعادة إحكام سيطرتها على المستعمرات عقب الحرب, و رغم تعدد الجبهات فقد برزت الجبهة الفلسطينية إلى المرتبة الأولى في جملة مشاغل الأمة و اهتماماتها, وقد عملت أمريكا و بريطانيا بصورة متناسقة رغم بعض المتناقضات الظاهرية من اجل انجاز وعد بالفوز سنة1917 الذي اعترفت فيه بريطانيا للحركة الصهيونية العالمية بحقها في إنشاء " وطن قومي لليهود", و قد تسارعت الخطى في هذا الاتجاه فتأسست الوكالة اليهودية و رُصدت الأموال الكثيرة لتنظيم الهجرة اليهودية إلى فلسطين، و بعد أيام قليلة من نهاية الحرب العالمية الثانية طلب ترومان –أوت 1945 – من الحكومة البريطانية باعتبارها دولة الحماية السماح لمائة ألف يهودي بالهجرة من أوروبا إلى فلسطين, و لم تعلن الحكومة البريطانية رفضها أو قبولها لهذا المشروع لكن السيل اليهودي تدفق دون انقطاع باتجاه فلسطين, و في نفس الوقت كانت

AlHawa

القوى الصهيونية المسلحة بأحدث أنواع الأسلحة تشن حربا واس باتجاهين اثنين، حرب ضد الفلسطينيين لطردهم من أراضي بيوتهم، و حرب ضد الحضور البريطاني. و يمكن تفسير ذلك ب اليهود فهموا أن المرحلة الزمنية المتاحة لهم من اجل بناء "الـ القومي" لن تطول كثيرا و ذلك نظرا للاستفاقة التي شـ الجماهير العربية في كل أرجاء الوطن و وقوفها ضد الاستـ كان اليهود يخشون أن تصل موجة الوعي هذه إلى فلسطين فتمنعهم من تحقيق حلمهم ولذلك كانوا يتذمرون من بطئ الاستجابة البريطانية لمطلبهم.

وفي سنة 1947 رفعت بريطانيا قضية فلسطين أمام الأمم المتحدة، و لم يكن ذلك بدافع البحث عن حل عادل للقضية وإنما بدافع التآمر على شعب فلسطين و أظهار قضيته على أنها شائكة إلى درجة تستوجب تدخل المنتظم الاممي الذي عهد لها بحمايتها.

وفي 29 نوفمبر 1947 اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا قاضيا بتقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين إحداهما عربية و الأخرى يهودية.

وفي 15 مايو 1945 اليوم الذي انتهى فيه الانتداب البريطاني، أعلن المجلس القومي اليهودي عن قيام دولة إسرائيل و تقدمت جيوش مصر و الأردن و العراق وسوريا و لبنان و السعودية و اليمن لمحاربتها فهبت الأمم المتحدة لنجدة إسرائيل باتخاذ قرار الهدنة بعد اندلاع الحرب بأيام. أما الأنظمة العربية فقد قبلت قيادتها هذه الهدنة التآمرية و ذلك بحكم ارتباطها العضوي بالدول الاستعمارية المؤثرة داخل الأمم المتحدة. فكيف تجرؤ هذه الأنظمة التي نصبتها بريطانيا و فرنسا على مقاومة إرادة صانعيها، و من

أين لها بوسائل مواصلة الحرب إذا أصرت على ذلك، و في كل الحالات فان الأمر الأهم بالنسبة إليها كان يتمثل في المحافظة على كراسي الملك التي منحت اياها، بل إن الأردن ذهب إلى ابعد من ذلك سنة 1949 إذ قبل أن يتقاسم مع إسرائيل الأرض التي قررت الأمم المتحدة أن تقام عليها دولة فلسطين, وانتهت معركة فلسطين إلى هزيمة عربية كان لها الأثر العميق في نفوس الجماهير الواسعة و كانت لها تأثيراتها الكبيرة على مجريات الأحداث في الوطن العربي بأسره.

المشرق العربي في مطلع الخمسينات

لقد طرحت حرب فلسطين إشكالية العجز أمام التحديات الدولية، و فهمت القوى السياسية الوطنية و جماهير الشعب الواسعة أن هذا العجز مردّه الارتباط الوثيق والمصلحي بين الأنظمة السياسية القائمة والقوى الامبريالية في العالم. من هنا انبعثت فكرة التغيير الضروري لأنظمة الحكم في الوطن العربي وخاصة في مشرقه كشرط لإعادة فتح الطريق نحوى فلسطين.

تأجج الوضع السوري

وقد بدأ هذا التغيير في سوريا. فقد أحدثت قضية فلسطين زلزالا داخل الساحة السياسية سنة1949. فتعاقبت الانقلابات العسكرية بسرعة عجيبة. ففي شهر مارس استولى حسني الزعيم على الحكم وأزاحه منه الحناوي بعد خمسة أشهر، وأزيح هذا الأخير بدوره في شهر سبتمبر واستولى الشيشكلي على مقاليد الحكم. كانت سوريا مرشحة أكثر من غيرها من الأقطار العربية لمثل هذه التغيرات، فالحركة الوطنية عريقة فيها ولكنها تميزت ببروز تيارات جديدة ترفع راية القومية العربية وشعار الوحدة من المحيط إلى الخليج،

AlHawa

وكان لا بدّ من قطع الطريق أمام هذه التيارات خوفا من أن ت
فور وصولها إلى الحكم طرح قضية فلسطين، لذلك يرى البعض
الولايات المتحدة قد تكون ساهمت بطريقة غير مباشرة في تحر
قطاعات من الجيش السوري باتجاه الحكم طيلة سنة 1949.
لقد نمى الوعي الوطني والقومي في سوريا بسرعة، وكان من
تغيراته الأساسية بروز حزب البعث العربي الذي أسسه سنة 1947 الأستاذ ميشال عفلق وفي نفس الوقت تقريبا أسس الأستاذ أكرم الحوارني الحزب العربي الاشتراكي، وفي سنة 1951اندمج الحزبان وكونا حزب البعث العربي الاشتراكي، وقاد هذا الحزب النضالات العديدة والمتواصلة ضد حكومة الشيشكلي إلى أن تم إسقاطها سنة1954، وكانت مساهمته الأولى في الحكم سنة1956 عندما تأسست حكومة الوحدة الوطنية التي احتل فيها صلاح الدين البطار وهو احد زعمائه منصب وزير الخارجية.

وفي هذه الأثناء كان الزعيم التونسي يوسف الرويسي المقيم بدمشق يسعى إلى مد الجسور بين حركات التحرر في مغرب الوطن العربي ومشرقه، ذلك انه إضافة إلى تمثيله حزب الدستور الجديد ولجنة تحرير المغرب العربي كان يتفاعل مع الأحداث السورية والقوى الوطنية يتأثر بها وكثيرا ما يؤثر فيها، وهناك نشأت نظرته القومية إلى النضال التحرري في تونس واصطبغت كتاباته بها وتجذرت مواقفه السياسية حتى أصبحت تمثل خط متميزا داخل الحزب الدستوري الجديد منذ مطلع الخمسينات.

مصر تتصدر ساحة النضال العربي

أما في مصر فقد كان لهزيمة الجيوش العربية أثار كبيرة إذ اعتبرت الحركة الجماهيرية الواسعة قيام الكيان الصهيوني بمثابة

الاهانة المتواصلة للأمة جمعاء. وتحولت أنظارها باتجاه النظام السياسي الحاكم في مصر، نظام الملك فاروق محملة إياه مسؤولية هذه الكارثة. رأت في هذا النظام المتعفن وفي طبقة الباشوات وأصحاب الثروات المكدسة على حساب الشعب سببا للهزيمة، ورأت أن انصرافه عن شؤون الشعب والبلاد وانغماسه في عالم الترف والملذات وارتباطه السافر بالامبريالية البريطانية يسد الطريق أمام الإرادة الشعبية لتحرير مصر والنهوض بها واسترجاع ارض فلسطين.

وفي مطلع الخمسينات انطلقت موجة من الأعمال الفدائية تستهدف المصالح الاقتصادية والمنشآت العسكرية خاصة في منطقة قناة السويس، فكانت الصحف تروي يوميا أنباء هذه الأعمال الفدائية فيتناقلها الشعب في مصر وفي بقية أنحاء الوطن العربي. وكانت الصحافة العربية في تونس تخصص لها مجالا هاما على أعمدتها، بل كثيرا ما كانت تدرجها في الصفحة الأولى. فإذا كانت مصر قد تخلفت عن سوريا في مجال إعادة ترتيب نظام الحكم والعلاقات السياسية فإنها أعطت لجماهير الأمة العربية في تلك الفترة الحالكة من حياتها شعلة الأمل الأولى من خلال تطور العمل الفدائي، وفي يوم 26 جانفي 1952 نزل مليون مصري إلى شوارع القاهرة يعبرون عن غضبهم أمام فساد الحكم وعدم اكتراثه باهتمامات الشعب ومطالبه الوطنية ، وهاجم المتظاهرون كل المعالم التي ترمز إلى الترف والامتيازات والفساد والإثراء الفاحش فحرقوا الكباريهات والمغازات الكبرى وقاعات السينما المخصصة للأثرياء والملاهي والفنادق التي يؤمها أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية والبنوك.

ذلك هو حريق القاهرة الذي غير وجه مصر، وغير من دون شك الكثير في مجرى تاريخ الوطن العربي ،فبعده تسارع العد العكسي لنشاط حركة الضباط الأحرار بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

هذه المجموعة من الضباط ساهمت في حرب فلسطين سنة 1948 وذاقت مرارة الهزيمة رغم شجاعتها وإقدامها على التضحية ، وجرح جمال عبد الناصر في معركة الفلوجة ولكنه سرعان ما غادر سريره بالمستشفى عائدا إلى صفوف القتال الأولى وجراحه لم تلتئم بعد. بهذه الروح الكريمة المعطاء،وبهذا الشعور القومي الوقاد اتسمت مجموعة الضباط الأحرار و فهم أعضاؤها أن النظام المصري يحول دون أي محاولة لتحرير فلسطين،وان الأنظمة العربية الأخرى الخاضعة للمخططات الامبريالية في وطننا تنسج على منواله. فعمل الضباط الأحرار سرا لتهيئة كل الظروف للإطاحة بنظام الملك فاروق ، وفي ليلة 23 جويلية 1952 تحركت وحداتهم وسيطرت على الوضع بسرعة خاطفة، كانت تلك نقطة البداية لمرحلة جديدة في تاريخ مصر وتاريخ الوطن العربي بأسره.

فسرعان ما برزت التوجهات الوطنية والقومية لقادة هذا التغيير التاريخي ونزعتهم إلى مساندة نضالات شعوب العالم الثالث ضد السيطرة الاستعمارية، كما تجلت بوضوح نزعتهم الإصلاحية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ضد الاستغلال الفاحش ، وضد الاحتكارات والامتيازات التي أثقلت كاهل الاقتصاد المصري وأرهقت جماهير الشعب الكادحة ، وأخذ الزعيم الراحل جمال عبد الناصر يلعب تدريجيا دوره القيادي فنجح في تعبئة الشعب المصري بكل شرائحه ما عدى أولئك الذين ضربت امتيازاتهم

واحتكاراتهم ومواقعهم الاجتماعية، بل أن تأثير جمال عبد الناصر قد تعدّى حدود مصر إلى سائر أنحاء الوطن الكبير فشاع خبر الإصلاحات الجريئة التي ادخلها على السياسة المصرية في الداخل وفي الخارج. هكذا عادت مصر لتلعب دورها كهمزة وصل بين شطري الوطن العربي ولتفتح طريق الانعتاق أمام الأمة جمعاء، وسوف يظهر ذلك بوضوح في المغرب العربي ابتداء من صائفة 1954.

ليبيا: تضحية فتحرر فتضامن

لم تذهب دماء عمر المختار هدرا في ليبيا الشقيقة. فقد تحولت مع دماء الآلاف من المناضلين الذين سقطوا برصاص الغدر ودفعوا بأرواحهم ثمن الحرّية إلى منبع للروح الوطنية روت منها الأجيال المتلاحقة إلى أن دقت ساعة الاستقلال وذلك يوم 24 ديسمبر 1951، وقد لعب هذا دورا هاما في تغذية الحركة الوطنية في شمال افريقيا بصورة عامة وفي تونس بشكل خاص. وشعر قادة النضال في تونس بأهمية الموقف الليبي، فعبر عن ذلك الزعيم الوطني علي البلهوان عندما صرح "بان موجة من الحرية انطلقت من الهند وباكستان واندونيسيا وقد وصلت إلى ليبيا على تخومنا وهي لن تتوقف عند هذا الحدّ" وقد لعبت ليبيا دورا كبيرا في دعم العمل الوطني في بلاد المغرب العربي، فاحتضنت العديد من قياداته ومن مؤتمراته وفتحت مطاراتها وكامل ترابها للمعدّات التي كانت تعبر من مصر إلى تونس والجزائر والمغرب. ويقول الزعيم المناضل إبراهيم طوبال أن شحنة كبيرة من الأسلحة حلت بمطار طرابلس يوم 18 سبتمبر 1954 قادمة من القاهرة وموجهة إلى الحركة الوطنية المسلحة في تونس. وقد رافق هذه الشحنة من مصر إلى ليبيا العقيد صادق الملحق العسكري بالسفارة المصرية

AlHawa

بطرابلس وكان في انتظارها عند الوصـول عـدد مـن الفـ
التونسيين تم إيفادهم للغرض، كما حضر مـن الجانـب التونـ
الأخوين إبراهيم طوبال باعتباره ممثل لجنة تحرير المغرب الـ
و علي الزليطني موفدا من الحزب الدستوري الجديد, و يضـ
الزعيم المناضل إبراهيم طوبال أن نفس العملية تكررت في شـ
ديسمبر 1954 ، كما بين انه لا يملك أية معلومات حـول وصـول شحنات أخرى من هذا النوع قبل هاتين الشحنتين، إلا أن العديد من الأسلحة الفردية كانت تجمع في القاهرة لدى "الضباط الأحـرار " و تدخل تونس عبر التراب الليبي.

المغرب الأقصى

كانت العلاقات بين فرنسا و محميتها المغربية متأزمة جدا في مطلع الخمسينات ، فاجتمعت كلمة الشعب بقيادة حزب الاستقلال مطالبة برفع الوصاية الفرنسية ، ومنح المغرب حقوقه كاملة غير منقوصة, و كانت السلطات الاستعمارية تحيك المؤامرة ضد الملك محمد بـن يوسف متحالفة في ذلك مع باشا مـراكش القـلاوي ، و عمت النضالات الوطنية جميع القطاعات وجميع أنحاء الوطن و تسببت في انزعاج متواصل لفرنسا و حلفائها, و فـي 13 فيفـري 1951 طلب الجنرال جوان المقيم العام الفرنسي بالمغرب من السلطان أن يندد رسميا بالحركة الوطنية وأعمالها التخريبيـة, وأمـام رفضـه الامتثال لهذا الطلب حاصرت القوات الفرنسية قصره و هدد المقـيم بإقالته عن العرش, فقبل عن مضض أوامر فرنسا فانطلقت بعد ذلك حملة اعتقالات واسعة النطاق في صفوف الحركة الوطنية، و لكـن ذلك لم يثن الشعب المغربي عن النضال، بل انه برهن في مناسبات عديدة عن وعيه بان القضية واحدة من المغرب إلى تونس و إلـى فلسطين، و ليس أدل على ذلك من تلك المظاهرات الصاخبة التي

AlHawa

اجتاحت المدن المغربية يوم 8 ديسمبر 1952 فور وصول خبر اغتيال زعيم الحركة النقابية التونسية الفقيد فرحات حشاد، و قد أطلقت سلطات الاحتلال النار على المتظاهرين في الدار البيضاء و غيرها من المدن، و كانت حصيلة ذلك اليوم المشهود 250 قتيلا كأدنى تقدير. و تذهب بعض المصادر الوطنية في المغرب إلى القول بأن العدد يفوق الألف،ومهما اختلفت التقييمات فإن الحقيقة التي لا غبار عليها أن الجماهير المغربية وحركتها الوطنية والنقابية قدمت في تلك المناسبة شهادة للعالم بأسره على وحدة نضال البلاد العربية قاطبة و بصورة خاصة بلاد المغرب العربي التي تواجه استعمارا واحدا.

و اشتدت بعد ذلك الحملة على السلطان يتزعمها القلاوي إلى أن بلغت ذروتها يوم 14 أوت 1953، حيث عمد القلاوي و أنصاره إلى مبايعة محمد بن عرفة ملكا على المغرب ونفت سلطات الاستعمار الملك محمد الخامس إلى جزيرة مدغشقر ، و رغم ذلك ظلت الحركة الوطنية واقفة على قدميها غير مبالية بالقمع الذي يتسلط عليها و يزج بالالاف من روادها و مناضليها في السجون. فتكونت المجموعات المسلحة في المدن و الأرياف و هاجمت المنشات العسكرية، و استولت على أسلحة العدو إلى أن ارتفع عدد حاملي السلاح سنة 1954 إلى حوالي 300 ألف كما جاء ذلك في تقديرات سلط الاحتلال، و ظهر جليا أن صمود الشعب المغربي و إيمانه بقضيته قد أحبط الخطط الرامية إلى إخضاعه نهائيا لمشيئة الاستعمار الفرنسي. فما كان من فرنسا إلا إن قبلت بالحقيقة الناصعة و المتمثلة في حق الشعب المغربي في تقرير مصيره فجلست أمام مائدة المفاوضات تحاور الممثلين عنه، وسمحت للسلطان محمد الخامس بالعودة إلى بلاده و استرجاع عرشه، و منحت المغرب استقلاله الكامل يوم 3 مارس 1955.

AlHawa

الجزائر: من المحاولة إلى الثورة الكبرى

إن الجزائر هي أقدم المستعمرات الفرنسية بشمال إفريقيا ، إذ وقع احتلالها من طرف الجيش الفرنسي خلال فترة تمتد من سنة 1830 إلى سنة 1847. و قد أخذت كل التدابير السياسية والاقتصادية و الإدارية لإدماج الجزائر و تحويلها إلى مقاطعة فرنسية و ليس إلى محمية كما هو الحال بالنسبة للمغرب وتونس. و قد أجهدت السلطات الاستعمارية نفسها في "فرنسة" الشعب الجزائري محاولة القضاء على ثقافته و هويته. فما كان منه إلا إن تشبث بمكونات هذه الهوية و خاصة بدينه الإسلامي و رفض الانصياع إلى هذه البرامج المغرضة الهدامة.

بعد الحرب العالمية الثانية دب وعي جديد في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية، فرأى بعض قادتها خاصة الشباب منهم أن المساهمة في الحياة السياسية على شاكلتها القائمة لن تقدم شيئا للشعب الجزائري، فالمشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية اعتراف بان هذا الشعب ينتمي إلى فرنسا و ذلك علاوة على التزييف الذي يشوب الانتخابات لصالح الأقلية الفرنسية التي استوطنت بالجزائر.

وفي بداية الخمسينات كان حزب "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" أهم الأحزاب الوطنية، لكن قيادته لم تكن لتجرؤ على مواجهة السلطات الاستعمارية بل ذهبت إلى حد الاعتراف بالمستوطنين الفرنسيين كجزء من الشعب الجزائري في إحدى لوائح المؤتمر المنعقد في أفريل 1953، وأمام هذه الطريق المسدودة انطلق جيل الثورة يعد العدة لبدء العمل المسلح السبيل الوحيد لتحرير الوطن.واجتمعت ثلة من الوطنيين المخلصين

ضمن"المنظمة السرية" سنة1947،ورغم القمع الذي تعرضت إليـ
هذه المنظمة بعد تأسيسها بثلاثة سنوات فقد صمدت بعض هياكلهـ
وافلت العديد من كوادرها من هذه الضربة، فأعادوا بناء المنظمـ
رافضين الدخول في التناقضات التي شقت صفوف الحركـ
الوطنية.وفي مارس 1954 كونوا "اللجنة الثورية من اجل الوحـ
والعمل" التي تحولت بدورها في شهر أكتوبر من نفس السنة إلـ
جبهة التحرير الوطني.

وقد بادرت الجبهة إلى إعادة جمع المناضلين الذين عبروا عن استعدادهم لحمل السلاح من اجل تحرير الوطن، فكونت بسرعة فائقة جيش التحرير الوطني الذي ارتفع عدد أعضائه حسب بعض المصادر إلى ثلاثة آلاف مقاتل ، وفي غرة نوفمبر 1954 وفي الوقت الذي كانت نار الثورة تتأجج في المغرب وتونس اندلعت ثورة الجزائر الكبرى مدوية في سماء الحرية، فهب الشعب الجزائري شبابا وكهولا وشيوخا، نساء ورجالا رافعين السلاح من اجل الحرية ومعبرين عن تمسكهم بعروبة الجزائر وبدينها الإسلامي. وقد كان لاندلاع الثورة الجزائرية الأثر الكبير في تطور السياسة الفرنسية تجاه محميتها تونس والمغرب.

كان لابد من الوقوف على ابرز الأحداث الدولية والعربية في هذه المرحلة الدقيقة التي يتحدد فيها مصير القطر التونسي ويمكن أن نلخص السمات الأساسية للوضع الدولي والوضع العربي في بداية الخمسينات على الشكل التالي:

أ)الولايات المتحدة حسمت موضوع الأولوية داخل المعسكر الغربي لصالحها وبشكل نهائي اثر الحرب معتمدة على دورها الكبير في تحقيق النصر للحلفاء وعلى قوتها الاقتصادية والمالية الهائلة. أما البلدان الرأسمالية الكبرى سواء أكانت منتصرة أو مهزومة فقد

اصطفت وراء الولايات المتحدة لكن بدرجات متفاوتة من الولاء والطوعية.
ب) الاتحاد السوفيتي يدخل اللعبة الدولية من الباب الكبير ويبرز بدوره كقوة صناعية وسياسية وعسكرية يحسب لها ألف حساب، خاصة وهو يتزعم مجموعة من الدول التي أنشأت في أوروبا الشرقية بمحض إرادته و بفعل قوته العسكرية. فالدول التي أطلقت عليها اسم الديمقراطيات الشعبية جزء من مجاله الاستراتيجي ومتنفس كبير له على جميع الأصعدة. ويزداد المعسكر الاشتراكي قوة بانتصار الحزب الشيوعي الصيني في حربه ضد الكيومين طانق وتنصيب حكمه على كامل التراب الصيني باستثناء تايوان.
ج) نظالات الشعوب من اجل الحرية و الانعتاق أصبحت واقعا دوليا وملموسا وامتدت على مساحات كبيرة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. إن السياسة الدولية كلها سوف تطبع بطابع حركة تحرير المستعمرات، وسوف تلعب هذه الحركة دورا محوريا في كل الصراعات وكل التحالفات الدولية ومن الطبيعي جدا أن تصبح "منطقة الزوابع " محل صراع قوي بين القوتين العظيمتين وان هذا الصراع سوف تمثل حلقاته أكثر الصفحات سوادا في الحرب الباردة التي تدور بينهما.

AlHawa

الاستعمار الفرنسي في تونس

لقد هيأت فرنسا مشروع احتلالها لتونس منذ منتصف القرن التاسع عشر، أي منذ أن بدأت تشعر بان الأمر قد استقر لها في الجزائر. فتعددت الإرساليات الطبوغرافية تمسح بلادنا منطقة منطقة واصفة الجبال والسهول والمسالك السهلة منها والوعرة. ثم اهتمت فرنسا بالتركيبة القبلية وبالعلاقات بين نظام الباي والقبائل خاصة فيما يتعلق بالاداءات المفروضة عليها. ودقق وافدي الدولة الفرنسية وقناصلها في التناقضات التي تنخر المجتمع التونسي، وقد تركزت السياسة الفرنسية تجاه تونس على محورين أساسيين يتمثل الأول في تشجيع وتبرير النزعة الاستقلالية للعائلة الحسينية المالكة عن الإمبراطورية العثمانية، وهي بعملها هذا تنسج على منوال الذئب الذي يعزل الخروف عن القطيع قبل الانقضاض عليه. وللمزيد من الإغراء والتوريط عملت فرنسا وأصحاب رؤوس الأموال فيها أمثال البارون درلنجيه إلى إغراق تونس في الديون، فتعفن وضع الاقتصاد وارتبط شيئا فشيئا بالسوق الفرنسية. حتى الإصلاحات الجريئة التي قام بها الوزير الأول الجنرال خير الدين باشا في السبعينات من القرن التاسع عشر من اجل الخروج من هذه الأوضاع المتردية لم تفلح. ووقعت تونس في قبضة فرنسا كتفاحة بعد نضجها، وقاوم الشعب التونسي الاستعمار الفرنسي بقوة السلاح

واستبسل في الدفاع عن أرضه. وبرز قادة كبار أمثال علــي خليفة أرهقوا الجيش الفرنسي رغم معداته والوسائل الضخمة ا يستند إليها فكبّدوه خسائر كبيرة وألحقوا به عديد الهــزائم، وا القوى لم تكن متكافئة فاستطاعت فرنسا شيئا فشيئا أحكام قبض على البلاد وخلفت حملات القمع والإرهاب التي شــنتها جيو على مختلف الجهات آثار دامية وذكريات لا تنسى.
وفرضت فرنسا على تونس معاهدتان إحداهما سنة 1881 كرســت الحماية الفرنسية بشكل رسمي وهي معاهدة باردو، والثانيــة ســنة 1883 رتبت تولي ممثل الحكومة الفرنسية للسلطة التنفيذية الحقيقية إذ أصبحت قرارات الباي بمقتضاها منعدمة المفعول إذا لم تحصــل على تأشيرة من المقيم العام.

ولكن هاتين المعاهدتين لم تنفيا السيادة التونسية التي بقية كاملة غير منقوصة حتى وان كان ذلك على الورق فقط. فالسياسة الخارجيــة يتبناها ممثل فرنسا لكن بتكليف رسمي من البــاي. أمــا القضــايا المتعلقة بالدفاع الوطني فيباشرها كذلك المقيم العام لكــن بوصــفه وزيرا للدفاع في حكومة الباي.

إن هذه المسائل التي تبدو شكلية سوف تتحول بعــد ثلاثــة أربــاع القرن إلى محور أساسي من محاور الصراع الذي شــق صــفوف الحركة الوطنية التونسية بين مساند ومعارض لاتفاقيات سنة 1955 التي حصلت تونس بمقتضاها على الحكــم الــذاتي أو الاســتقلال الداخلي.

وأخذ الاستعمار يتسرب إلى جميع مجالات الحيــات فــي تــونس فسيطر تدريجيا على الاقتصاد وأخضعه أكثر من قبل إلى متطلبات الصناعة الفرنسية. ففي فترة وجيزة استولى علــى مســاحة مــن

الأراضي الصالحة للزراعة تقدّر ب 800 ألف هكتار جلّها من الأرضي المملوكة على الشياع أو من أراضي الحبس أفتكت من أصحابها بطرق ملتوية تحت غطاء القانون.

وفي المدن تأثرت الصناعات التقليدية بانفتاح السوق المحلية على البضائع المصنعة الواردة من فرنسا، فتراجع إنتاجها كما وكيفا لقلة الطلب، وسيطرت الشركات الفرنسية على التجارة الكبيرة وتأسست البنوك خدمة لمشاريع المعمرين وبعض المحظوظين الذين ارتبطت مصالحهم بالاستعمار الفرنسي.

وكانت نتيجة ذلك كله أن ازدادت الأوضاع الاجتماعية سوءا ونشأ وعي وطني تجذر تدريجيا تحت دفع بعض الشخصيات والمنظمات الجماهيرية والسياسية نذكر منها محمد علي الحامي والكنفدرالية العامة للعمال التونسيين والطاهر الحداد، وانتشرت فكرة النضال السياسي دفاعا عن الوطن وعن القيم وعن الدين. وقد لعب الحزب الدستوري منذ 1920 دورا هاما في تطوير النضج الجماهيري باتجاه المطالبة ببرلمان تونسي وباحترام السيادة التونسية، وقد أعطى الحزب الدستوري الجديد دفعا قويا لنضالات الشعب التونسي منذ مطلع الثلاثينات، لكن بعض قادته اخذوا يحيدون تدريجيا عن النهج الإيديولوجي الذي انطلقت عليه الحركة الوطنية, فكانوا يميلون إلى تقليد الغرب الذي احتضنهم منذ السنوات الأولى من دراستهم. وإذا كانت الأدبيات المتعلقة بتاريخ الحركة الوطنية قد عالجت بإطناب الفرق بين الدستور القديم والدستور الجديد باعتبار أن هذا الأخير قطع مع المنهج النخبوي وراح رجاله يخاطبون الشعب مباشرة، فإنها قد أهملت المسألة الثقافية إهمالا كاملا، ففاتها أن للوطن هوية عربية إسلامية وأن الحزب الحر الدستوري الأصيل بما يحمله من نواقص وسلبيات على مستوى النضال

اليومي ظل إلى يوم الاستقلال وحتى من بعده يدافع عـن عروبـة تونس وإسلامها، وقد التقى حول هذه المطالبة بالاستقلال التام مـع العديد من القوى الوطنية بما في ذلك التيار المتجذر داخل الحـزب الحر الدستوري الجديد. وكان الزعيم الشهيد صالح بن يوسف مـن رموز هذا التوجه، وبحكم موقعـه كـأمين عـام للحـزب الحـر الدستوري الجديد وبحكم نشاطه و حركيته أصبح صالح بن يوسف المعبّر الأول عن هذا النهج داخل الحركة الوطنية. فـالتفّ حولـه المناضلون من حزبه ومن خارجه وأعطوا معه دفعا قويا للنضـال الوطني باتجاه الاستقلال التام في حين تخلف آخرون عـن القافلـة متشبثين بشعار الاستقلال الداخلي ملاطفة لفرنسـا تحـت عنـوان التكتيك وسياسة المراحل.

AlHawa

السجون والمنافي ... والثبات على المبدأ

يقول الدكتور سليمان بن سليمان في مذكراته الصادرة عن دار سيريس للنشر أن قيادة الحزب الدستوري تتقسم إلى قسمين جابه كل قسم منهما أحداث 9 افريل والمحن التي تبعتها بطريقته الخاصة.

كان هناك المجموعة المتصلبة ويضع المرحوم الدكتور بن سليمان بورقيبة على رأسها ويأتي من بعده صالح بن يوسف ويأتي هو بنفسه في المرتبة الثالثة. أما المجموعة الثانية التي أظهرت شيئا من الخوف والإحباط فهي تتركب كما ذكر من السادة الطاهر صفر والبحري قيقة. وبغض النظر عن العلاقات التي كانت تربط المرحوم الدكتور بن سليمان ببقية أعضاء المكتب السياسي فإننا نلاحظ أن مذكّراته كتبت في عهد رئاسة الحبيب بورقيبة ويحق لنا أن نتساءل عن مدى تأثير ذلك الواقع على الدكتور بن سليمان وهو يحرر هذه الورقات.

هل كان بورقيبة فعلا من المتشددين والمتصلبين في موقفه من النظام الفرنسي إبان أحداث 9 أفريل. والملاحظة انه لم يشارك في هذه الأحداث لا من قريب ولا من بعيد وكان آخر من ألقي عليه

AlHawa

القبض من بين قـادة الحـزب الجديـد يـوم 10 أفريـل 1938. وبالإضافة إلى ذلك فان موقف بورقيبة خلال الأشهر الأولـى مـن إقامته في السجن لم يتميز بالشجاعة والتصلب. وكنا كتبنـا مقـالا صدر بجريدة "الموقف " يوم 17 أفريل 1988 أوردنا فيه ما يلي : "رغم الأسباب المباشرة للصدام الذي حصل في يـوم 9 أفريـل- وهي محاكمة الأستاذ علي البلهوان وما انجر عنها من غضب أدى إلى حرق حافلة – تراموا ي – فان هذا الصدام يجـد تفسيره فـي تباين وتناقض وجهات النظر بين سياسة السيطرة الكاملـة لفرنسـا وإرادة التحرر التي أصبحت الشغل الشاغل للشعب التونسي ،ولا بدّ أن نؤكد هنا على الحدود التي يقف عندها دور الحزب الدسـتوري الجديد.

.... ولكن نلاحظ أن الدكتور الماطري _ رغم استقالته من الحزب _ شارك في المظاهرات وخاصة منها تلك التي وصلت إلى سـاحة الإقامة العامة يوم 8 أفريل 1938. ولئن تغيّب عنها صـالح بـن يوسف بسب اعتقاله قبلها بيومين فان بورقيبة مرض يومها فتعـذر عليه الخروج من بيته.

ولنا أن نتساءل عن الاستعداد الفعلي لمقارعة الاستعمار الفرنسـي عند قادة حزب الدستور الجديد.وذلك رغم ما تردد علـى مسـامع الأجيال المتلاحقة منذ الاستقلال،بل انه من واجبنا أن نـدعو إلـى قراءة جديدة وجدية لهذا الموقف ليأخذ كل ذي حق حقه مـن هـذا التاريخ دون أن ننفي على أحد ما قدّمه ودون أن نخفـي الجوانـب السلبية في موقف أي كان ... والحقيقة التاريخية المرة أن بورقيبـة كتب إلى محاميه _ ميتر دومينيك _ رسالة يبرئ نفسه فيهـا مـن معارك 9 أفريل التي يصفها بأنها "خصومات" ليس له وللحزب

الحر الدستوري الجديد أية علاقة بها. وجاءت الرسالة مؤكدة على ما كتبه بورقيبة في العديد من المناسبات من انه لم يكن يناضل ضد فرنسا بل ضد هيمنة الأقلية الاستعمارية الفرنسية على السياسة الرسمية في تونس، بل انه كاد يردد أن الحركة الوطنية تعمل من اجل مصير مشترك لفرنسا وتونس. فهو الذي صرح أمام حاكم التحقيق يوم 15 جوان 1938 " إن الاستقلال الداخلي لتونس سوف يكون حسب تصوري جزءا من الامبراطرية الفرنسية فيكون لفرنسا حق الاهتمام بشؤوننا الخارجية"وعندما قال له حاكم التحقيق أن السيد فيانو أكد على الطابع النهائي للحماية الفرنسية على تونس أجابه بورقيبة:" نحن لا نناهض مساهمة فرنسا مساهمة مباشرة في إدارة البلاد وقد صفقنا لتصريحات فيانو" وعن مستقبل البلاد التونسية أيضا :"سوف يكون على الشكل الذي يتقرر من خلال التعامل بين فرنسا والشعب التونسي حسب ما جاء في المعاهدات".

ومن حق القارئ أن يلاحظ أن هذا الكلام قيل بعضه أمام حاكم التحقيق وكتب بعضه الآخر في السجن. وهذا أمر لن ينازع فيه احد، لكنه من حقنا أن نتساءل عما إذا كان هذا الموقف يمثل تراجعا تكتيكيا أم أنه ينمّ عن موقف استراتيجي وعن فلسفة انبنت عليها سياسة المزايدات من اجل استقطاب الشارع التونسي وتوجيهه باتجاه العقد التاريخي الفرنسي التونسي الذي كان يحلم به بورقيبة والبعض من رفاقه.

ويحتاج هذا الموضوع إلى بحث طويل لم تقدمه عشرات الكتب الرسمية التي وضعها الحزب الدستوري الجديد بعد الاستقلال سعيا لتبرير وجوده في الحكم، وإقصاء بقية فصائل الحركة الوطنية بدعوى الشرعية التاريخية. وكانت هذه الشرعية تنسج على قياس مجموعة واحدة ثم على قياس رجل واحد معصوم من الخطأ ادعى

خطأ انه صمد وحده أمام الضغطات الفرنسية بعد أحداث 9 أفريل. هذه المحاولة لاحتواء أحد أهم أطوار الحركة الوطنية التونسية وإخضاعها في الشكل والمحتوى لم تنجح".

وقد تواصلت إقامة زعماء الحركة الوطنية في السجون إلى أن اندلعت الحرب العالمية الثانية وانشغلت فرنسا بأطوارها وكانت شديدة جدّا عليها بادئ ذي بدء، وكان اهتمامها الوحيد بسجنائها هو تغيير مقر إقامتهم من سجن إلى آخر حسب الظروف. ففكرت بسجنهم في إحدى الجزر التابعة لها في المحيط الهادي ثم نقلت بعضهم إلى منطقة مرسيليا في برج سان نيكولا.

وكانت مواقف الزعيم صالح بن يوسف طوال إقامته في السجن إن كان ذلك في تونس أو في فرنسا تتميز بالشجاعة والرصانة، فكان لا يخشى أبدا التهديدات المتواصلة للإدارة الفرنسية بتسليط العقاب على المساجين، فناله من شرّها ضربا قاسيا وعزلا في كثير من الأحيان. كان ذلك نتيجة تصنيفه من طرف الإدارة بالعنصر القيادي الصلب. وكان يولي أهمية كبرى إلى تعميق الحوار السياسي تفاديا لتسرب الضعف والخوف إلى قلوب المناضلين.

وفي خصوص الموقف من الحرب القائمة بين قوات الحلفاء وقوات المحو فقد رأى منذ البداية بمعية الحبيب بورقيبة أن الحلفاء سينتصرون لا محالة في حين آمن الدكتور سليمان بن سليمان بانتصار المحور. كان الاتجاه الأول ينعت "بالعظمي"أي من الموالين لبريطانيا العظمى والثاني" بالمعكوفي" بالرجوع إلى الصليب المعكوف الذي يتصدر علم ألمانيا الهتلرية.

وتواصلت الإقامة بسجون فرنسا إلى أن سيطر الألمان على أجزاء كبيرة منها فأطلقوا سبيل المساجين من مونلوك بجهة ليون يوم 18 ديسمبر 1943 وساعدوهم على مغادرة التراب الفرنسي باتجاه ايطاليا في 6 جانفي 1942. وهناك أقاموا في ظروف طيبة تحت رعاية السلطات الايطالية التي كانت تحاول جلبهم إليها في إطار الصراع القائم بينها وبين الحلفاء، وعاد قادة الحركة الوطنية إلى تونس على دفعتين،الأولى يوم 26 فيفري 1943 ويتقدمها صالح بن يوسف، والثانية يوم 9 افريل – يا للصدف – ويتقدمها الحبيب بورقيبة.

كانت البلاد التونسية آنذاك تعيش في ظل الصراع العالمي فترة قاسية تعددت فيها الضغوطات من كل ناحية لدفع الباي من ناحية والقوى الوطنية من ناحية ثانية إلى اتخاذ موقف من النزاع والالتزام بطرف من أطرافه. وضغط الألمان والايطاليون على الباي الوطني سيدي المنصف سعيا لحمله على تعبئة الشعب التونسي ضدّ فرنسا واغتنام فرصة انهيارها العسكري لشق عصا الطاعة والخروج من المعاهدات التي تفرض على البلاد التونسية حماية فرنسا، لكن الباي رفض السير في هذا الاتجاه وبقي على حال وسط إذ يُعجبه أن تنهزم فرنسا ولو مؤقتا ولا يجرؤ على الوقوف ضدّها خشية أن يدفع الثمن غاليا إذا ما انقلبت الآية.

وذلك ما حصل فعلا ودفع ثمن أعمال لم يقترفها ونسبت إليه تحاملا وكذبا وبهتانا. لم ينسى الأميرال استيفا رفض الباي مؤازرة فرنسا وأبى بعد عودتها العنيفة إلى تونس في سهر ماي 1943 إلا أن يخلعه. ففعل ذلك مضيفا إليه شتى أنواع الاهانة. ويذكر أن السيارة التي نقل عليها الباي من حمام الأنف إلى تونس يوم عزله توقفت أمام مقر الإقامة العامة، وكان المارة الفرنسيون يتوقفون

AlHawa

عندها ويشبعون الباي شتما ويبصقون عليه. ثمّ نفي الباي الوطني سيدي المنصف إلى لغواط في الجنوب الجزائري ونقل بعد ذلك إلى منفاه الأخير في مدينة "بو" Pau الفرنسية حيث وافاه الأجل سنة 1948. وكان لذلك وقع عظيم في الشعب التونسي الذي بكاه بحسرة ومرارة.

وحقيقة الأمر أن السلطات الفرنسية خشيت أن يتفاعل الباي مع القادة الوطنيين فيخلقوا حالة من التعبئة الشاملة لجماهير الشعب التونسي ربما أودت بالوجود الفرنسي في تونس. وكانت فرنسا في تلك الأونة تتصور أن المحافظة على مستعمراتها شرط من شروط النصر في الحرب العالمية ومن شروط إعادة بناء الذات بعد انتهاء الحرب. وكم كانت فرنسا مخطئة في نظرتها تلك.

وتعرض كذلك الزعماء الوطنيون إلى نفس الضغطات التي فرضت على الباي فرفضوا مرافقة القوات الايطالية والألمانية عند انسحابها من تونس ما عدى البعض القليل منهم.

وقد عمل صالح بن يوسف طوال السنتين التين تبعتا عودته إلى تونس في اتجاهات ثلاثة. كان يسعى إلى تعبئة ما أمكن من الوجوه التونسية من أجل خلق وسائل ضغط على الحكومة الفرنسية، والهدف من وراء ذلك عودة الباي المنصف إلى تونس باعتباره رمزا للسيادة التونسية وفرض حق البلاد التونسية في تقرير مصيرها، وكانت كلمة الاستقلال قد دخلت بقوة في لغة القادة الوطنيين وأصبح يرددها الخاص والعام، كما كان يسعى إلى إعادة تنظيم صفوف الحزب بعد أن تفرقت وتلاشت بفعل القمع وغياب القيادة السياسية. أمّا الاتجاه الثالث فكان سعيه الدؤوب من أجل توحيد كلمة القوى الوطنية لأنه أدرك أن فرنسا مهما حاولت

AlHawa

التكشير عن أنيابها فلن تكون قادرة على مجابهة كل مستعمراتها في آن واحد وتعيد في نفس الحين بناء ما هدمته الحرب.

فهم ذلك قبل غيره من زعماء الحزب الحر الدستوري التونسي وخاصة قبل بورقيبة الذي كان يرى أن الشعب التونسي سوف يحصل على ما يفضي إليه الحوار السلمي مع فرنسا دون غيره.

وكان الشارع التونسي وجماهير المناضلين قد ارتفعت بهم درجة الوعي إلى أكثر من ذلك بكثير. فذاع صيت صالح بن يوسف أكثر من ذي قبل وارتبطت علاقته بكل الأوساط السياسية والشعبية في حين كان بورقيبة يعيش فترة انحصار نسبي وشيء من العزلة الاختيارية نتيجة خيبة أمله في السياسة الفرنسية.

فكان صالح بن يوسف يدرك أن المرحلة سانحة للتحرك في إطار جبهة وطنية عريضة لا تستثني أحدا، وحاول استغلال بعض التناقضات التي برزت في العلاقة بين الباي والسلطات الفرنسية، ونظم صالح بن يوسف مظاهرة لمساندة الباي سعيا لتوسيع خط التناقض بينه وبين الجنرال ماست المقيم العام الجديد. ووصلت المظاهرة إلى حمام الأنف واستقبل الباي الزعيم صالح بن يوسف، فصارحه هذا الأخير قائلا " لقد علمنا انك توجهت بطلب مالي إلى السلطات الفرنسية فرفضت لك ذلك، إن الشعب التونسي مستعد لتلبية هذا الطلب إن وجه إليه.." وكان ذلك يوم 16 ديسمبر 1943، وفهمت السلطات الفرنسية ذكاء هذه المناورة فأسرعت إلى تلبية رغبات الباي وأصدرت بيانا تمنع فيه أي كان زيارة الباي إلا بإذن منها إذ كانت تخشى أن تأخذ الحركة الوطنية من علاقاتها بالباي صبغة رسمية تساعدها على تعبئة الشعب التونسي. ولكن ذلك لم

يمنع الزعيم صالح بن يوسف من مواصلة ربط الجسور مع القصر وخاصة مع الشاذلي باي ابن الأمين باي الأكبر.

*   *   *

AlHawa

تدعـــيم الجـــبهة الوطنـــية و تركـــيز بنـــاء الحـــزب

مؤتمر ليلة القدر

كان الزعيم صالح بن يوسف يعمل جاهدا من أجل توحيد صفوف الحركة الوطنية. فالصراع مع فرنسا مازال قائما طالما لم تعترف بحق الشعب التونسي في السيادة و حق تقرير المصير. فكان شديد الحرص على مشاركة الحزب الحر الدستوري الجديد في المبادرات التوحيدية في حين يقف بورقيبة في منأى عن كل هذه السياسة. وتم تعيين صالح بن يوسف ممثلا للحزب في كل الحوارات التي تدور بشأن تكوين جبهة وطنية تجمع الحزبين القديم و الجديد وشيوخ جامع الزيتونة و بعض الرموز في المجلس الكبير و بعض المثقفين ، و قد آلت هذه المناقشات إلى اتفاق حول ضرورة تمتيع الشعب التونسي بكامل حقوقه و وجهت الوثيقة النهائية إلى المقيم العام.

أما بورقيبة فكان يهيئ لمغادرة التراب الوطني خلسة باتجاه المشرق العربي بعد أن رفض الجنرال ماست تسليمه التأشيرة اللازمة لذلك، و فعلا سافر عن طريق البر إلى صفاقس ثم واصل سفره بحرا إلى ليبيا و وصل إلى مصر في ربيع سنة 1945.

AlHawa

و قد واصلت الإدارة الفرنسية مراقبتها لكل تحركات الزعيم صالح بن يوسف و مضايقته مدركة انه محـــور العمـــل الـــوطني، و أن سياسته التي تحاول اجتناب المصادمات ليست سوى تكتيـــك. أمـــا نقطة الوصول التي يصبو إليها فقد بدأت تظهر جليا منذ ذلك الحين للكثير من الملاحظين و هو الاستغلال التام للبلاد التونسية ومؤازرة الشعوب المناضلة في المغرب العربي و العالم من أجل اســـترجاع سيادتها. أما الاتهامات التي يوجهها له المرحوم الدكتور سليمان بن سليمان من أن تكتيكه يقتصر على عزل الجماهير عن النضـــال و تنظيم القوى البورجوازية من تجّار و فلاحين و موظفين ســـامين، فهي لا تعدو أن تكون تخمينات شيخ أعطى للوطن حياتـــه كاملـــة فتصور في مرحلة متقدمة من السن أن له الحـــق أن يحكـــم علـــى رفقاء النضال بشيء من المرارة. و نلاحظ أن هذه الاتهامات تلتقي في جوهرها بالتصنيفات الضعيفة و السطحية التي أوردها الحـــزب الشيوعي في كل أدبياته حول المسألة الوطنية. و إن كانـــت هـــذه التصنيفات مقبولة من الحزب الشيوعي الذي عـــاش دائمـــا علـــى هامش الحركة الوطنية فهي غير مقبولة من الدكتور ســـليمان بـــن سليمان الذي عاش الأحداث و شارك في صنعها، أم أن خلافه مـــع الحزب الدستوري الجديد و طرده من مكتبه السياسي ومن صـــفوفه ترك له من المرارة و من الذاتية ما يدفعه إلى غسل الصابون فـــي الساحة العمومية متحاملا على الشهداء و متسامحا مع المتصـــدرين على كراسي الحكم عاملا بمثيل شعبي ــ و هو الذي يحب الأمثـــال الشعبية كثيرا ــ "اللي غاب غاب سهمو".

كان صالح بن يوسف لا يدع فرصة تمـــر إلا و يتصـــل بالشـــعب التونسي في جميع أنحاء البلاد. و هو الذي سعى إلى هذه السياســـة الموازية لعمله داخل الجبهة الوطنية ليعطي لكلمـــة حريـــة التنقـــل

الأكبر، و كان يجوب أرجاء البلاد فيشرف على إعادة بناء شعب الحزب و خلاياه و يترأس الاجتماعات العامة. إن النظرة الصائبة لصالح بن يوسف في تلك المرحلة تمثلت في توفيقه ما بين العمل الحزبي و الجماهيري المستقل من ناحية و بين العمل الجبهوي الذي يمكن أن ننعته بالنخبوية. وما التفاته إلى بعض ممثلي الفئات الاجتماعية المرفهة إلا محاولة لعزل الإدارة الفرنسية و إظهار الجبهة التونسية بمظهر القوة. ذلك ما لم يكن بإمكان كل الناس إدراكه و وعيه. و لننظر إلى ما آلت إليه بعض القوى السياسية التي حملتها الأمواج فكبرت و صغرت حسب الظروف الخارجية، و الخارجة عن كنه القضية التونسية ثم تبددت و اضمحلت حتى يكاد المرء يتساءل عن وجودها و عدم وجودها.

تواصل عمل الزعيم بن يوسف وبعض رفاقه دون كلل رغم تقاعس البعض الآخر. و فكر في سبيل تأطير الإرادة التحريرية للشعب التونسي، و لاحظ أن العمال التونسيين لم يعودوا يستثبتون النقابات الفرنسية حتى بالحد الأدنى، و أن بعض الرموز الوطنية أمثال المناضل الشهيد فرحات حشاد بدؤوا يفكرون في خلق الأطر لتونسية لعمل نقابي وطني، وهو النهج الذي يتماشى مع الخط الذي مارسه الحزب الدستوري الجديد أيام الكنفدرالية العامة للعمال التونسيين 1937.

فشجع هذا الاتجاه وكانت له علاقات وطيدة مع باعثي الاتحاد العام التونسي للشغل و خاصة مع فرحات حشاد. و عمل من ناحية ثانية على جمع كلمة الفلاحين التونسيين فجمعهم في مناسبات عديدة وانتهت هذه اللقاءات إلى بناء الاتحاد العام للفلاحة التونسية الذي كان يترأسه السيد الحبيب المولهي في حين كان السيد إبراهيم عبد الله يشغل خطة كاتب عام له. وقد أبدع كلاهما في تجن مع كلمة

الفلاحين التونسيين فجمعهم في مناسبات عديدة و أنهت هذه اللقاءات إلى بناء الاتحاد العام للفلاحة التونسية يد الفلاحين و إمكاناتهم البشرية و المادية الكبيرة في خدمة القضية الوطنية. و لم يختلف كبار الملاك عن صغارهم وعن منعدمي الملكية في التضحية بالغالي و النفيس في سبيل تحرير الأوطان. جاء ذلك نتيجة وعي صالح بن يوسف بأن المسألة الوطنية لا تنحصر في فئة و لا في طبقة، ثم توجهت عنايته إلى الشباب فأحدث نشاط الشبيبة الدستورية و الكشافة الإسلامية أبعادا جديدة، واتسعت رقعة عملها و ارتفع عدد منخرطيها. وقد لعب السيد عزوز الرباعي دورا طلائعي في هذا المجال أطلق عليه بسببه اسم"زعيم الشباب". وقد ربطته بالزعيم صالح بن يوسف علاقات حميمة تواصلت إلى حين انطلق الصراع حول اتفاقيات سنة 1955فكانت له تصريحات ضد هدف الاتفاقيات – خطب تبرسق – تدل عن تطابق وجهات النظر بينه وبين "سي صالح ". والتفت صالح بن يوسف إلى ميدان الصناعة و التجارة فدفع باتجاه إنشاء الاتحاد الوطني للصناعة التونسية.

وفي تلك الفترة بالذات تأسست المنظمة النسائية الأولى برعاية الحزب الحر الدستوري الجديد وبن يوسف شخصيا وأطلق عليه اسم اتحاد النساء التونسيات. إن عبقرية الزعيم صالح بن يوسف تمثلت في شعوره بان الشعب التونسي بأسره مستعد لمنازلة فرنسا. فأراد تنظيم صفوفه ومد القنوات بين فئاته لتزداد تلاحما وقوة. ففلسفته الجبهوية لم تقتصر على جمع الأشكال الحزبية القائمة بل تجاوزت ذلك إلى بناء ما هو قادر على دفع العمل الوطني و تجذيره. ومن ضمن الحلقات الرئيسية في نضاله هذا نجد المؤتمر الكبير الذي جمع مختلف القوى والشخصيات الوطنية في ليلة القدر يوم23أوت 1946 والذي أطلق عليه اسم مؤتمر الاستقلال.

AlHawa

أجهد بن يوسف نفسه لإقناع كل الأطراف بضرورة عقد هذا المؤتمر وتذليل كل الصعوبات وساعده في ذلك رجال صادقون ومناضلون اختلفت أعمارهم وانتماءاتهم المهنية والاجتماعية والسياسية ولكنهم اتفقوا على ضرورة تحرير تونس من قبضة الاستعمار.

واجتمع المؤتمر في الموعد المحدد له في بيت أحد المناضلين المطاوة في جهة باب الخضراء. كان اللقاء سريًا لتوقع الجميع منعه من طرف السلط الفرنسية لو اطلعت على مشروع الاجتماع وعلى مكان انعقاده.

حضر المؤتمر عدد كبير من قادة الحزبين الجديد والقديم ومن الشخصيات الوطنية وبلغ عدد الحاضرين حوالي 200 شخص. وترأسه القاضي العروسي بن الحداد، وكان أول من أخذ الكلمة الأستاذ صالح فرحات عن الحزب الدستوري الأول. فعرض تحليل عن الوضع العام وضرورة توحيد الصفوف في وجه الاستعمار. ثم تناول الكلمة الزعيم صالح بن يوسف وكان أكثر شدّة على المستعمر فأكد أن الشعب التونسي قادر تماما على تسيير أموره بنفسه وأن إقامة فرنسا في دياره اعتداء متواصل عليه. وانه لا بدّ لهذا الاعتداء من نهاية، فساعة الخلاص قد دقت. وفي أثناء خطابه داهمت الشرطة الفرنسية المحل وفهم صالح بن يوسف أن المؤتمر قد يتوقف قبل أن يقول كلمته النهائية في موضوع الاستقلال الذي كان اجتمع من اجله، فتوقف عن خطابه وتوجه إلى الحاضرين سائلا "من منكم يوافق على إعلان استقلال تونس عن فرنسا استقلال تاما ؟ " فهتف الحضور دون استثناء "الاستقلال الاستقلال

AlHawa

". وبعدها تمكن المداهمون من إلقاء القبض على عدد كبير من الحاضرين وتمكن البعض الآخر من مغادرة المحل عبر نوافذه.

وكان صالح بن يوسف من بين الذين قبض عليهم وكان من بينهم كذلك الدكتور الماطري ومحمد شنيق والفاضل بن عاشور وسليمان بن سليمان وعددا كبيرا من الوجوه الوطنية.

وفي السجن حاول صالح بن يوسف تشجيع الموقوفين ليثبتوا على مواقفهم وألا يتراجع أحد منهم أو يضعف. وكان على درجة من الشجاعة جلبت له احترام الجميع. فهو الذي دافع بقوة عن سياسة الحزب الدستوري الجديد والجبهة الوطنية أمام قاضي التحقيق. فنال ثقة رفاقه واقتنعت سلطات الاستعمار أنها لن تتمكن من مخاطبة الحركة الوطنية إلا من خلاله فقد لمعت شخصيته في هذه الأحداث وذاع صيته في ربوع البلاد. فكان آخر من أفرج عنه وكان ذلك يوم 23 سبتمبر 1946.

فتفرّغ من جديد إلى مهامه كأمين عام للحزب و عاد رغم الحضر المفروض على العمل السياسي الوطني إلى بسط الطريق أمام الشعب التونسي، طريق الكرامة والسيادة والاستقلال.

وتخلص صالح بن يوسف ورفاقه إلى عملية تركيز قواعد الحزب وقد انتشرت منظماته في مختلف أنحاء البلاد، وهي الطريقة الوحيدة التي رأى فيها الأمين العام للحزب الحر الدستوري الجديد السبيل إلى جني ثمار العمل السياسي الذي سبق، فتسابق التونسيون إلى صفوف الحزب وانضمت إليه خيرة الشباب. فازدادت قوته وتظاهرت في مناسبات عديدة وبشكل خاص الجنازة التي انتظمت

بتونس لتشييع جثمان الوطني المنصف باي بعد عودته من أرض المنفى.

كان الزعيم صالح بن يوسف قد غادر تونس في تلك المرحلة متجها إلى القاهرة للحوار مع الحبيب بورقيبة وكوادر الحزب التي جمعتها الهجرة في العاصمة المصرية. فوجد أوضاعهم على غير ما كان يتمنى، فعلاقاتهم كانت متأزمة إلى حد التباغض في بعض الأحيان. أما بورقيبة فكان يعيش منعزلا عن بقية زملائه فاشتكى لسي صالح في عديد المناسبات من اعتداءاتهم المتكررة على شخصه و رفضهم إتباع مواقفه وكان يوسف الروسي والحبيب ثامر من اشد الناس معارضة له .وحاول صالح بن يوسف إصلاح الوضع ما أمكن، وتعرف في تلك المناسبة بالمناضل إبراهيم طوبال وكانت له لقاءات مع العديد من زعماء مصر و مع الأمير عبد العزيز الخطابي و أخيه الأمير محمد وبقية أعضاء مكتب المغرب العربي.وتلقي بلهف و حسرة أخبار فلسطين و الحالة التي آلت إليها هذه القضية التي حركت ضمير الأمة العربية بأسرها.

عاد إلى تونس في سبتمبر 1948 فروي الحلو والمر لأعضاده في المكتب السياسي.واعتزم تنظيم المؤتمر الثالث للحزب الدستوري الجديد أملا في إعطاء الشعب التونسي صورة عن وحدة طليعته النضالية.وقد انعقد هذا المؤتمر في دار سليم في منتصف أكتوبر فأعاد الثقة إلى صالح بن يوسف و المكتب السياسي و أعاد تعيين الحبيب بورقيبة رئيسا للحزب.

و من أهم ما برز في هذا المؤتمر مجموعة رأت إنّ صالح بن يوسف يعمل علي تجاوز الحبيب بورقيبة حزبيا و وطنيا.و اقترحت توسيع المكتب السياسي ليتسنى تمثيل التيارات داخله. فظهرت

بعض الخلافات حول تعيين بعض المؤتمرين ثم تحولت مطالبته بتوسيع أدوات التسيير حتى تعطي الفرصة للجيل الجديد و لممثلي الطبقات المسحوقة لممارسة المسؤولية الحزبية في أعلى درجاتها العليا. أما صالح بن يوسف فكان شديد الحذر و لا يريد تبذير رصيد الثقة و المصداقية الذي أصبح الحزب يتمتع به عند جماهير الشعب التونسي. ففضل الإبقاء علي الفريق المحنك الذي صنعته تجربة طويلة و صقلته المحن و جعلت منه مخاطبا كفئا بمعني الكلمة.

هكذا ظهر الحزب الدستوري الجديد في مظهر القوة و اقتنعت السلطات الاستعمارية إن الحلول السياسية للقضية التونسية لن تحل أبدا من وراء ظهره، خاصة إذا بقي صالح بن يوسف ماسكا بزمامه.عندها فكرت في فسح المجال لبورقيبة ليعود إلي تونس معتقدة أنها تسدد ضربة قاضية للحزب بفتح باب الصراعات و الانشقاقات في صلبه.و في أسوء الأحوال فإنها تفضل محاورة بورقيبة الذي اظهر في كل المناسبات انه لا يكن لها العداء. أما صالح بن يوسف فهي لا تعرفه جيدا بلى إنها تعتقد جازمة انه يراوغ معها ويبحث عن الفرصة لضربها. كانت الإدارة الاستعمارية و حكومة فرنسا تطمئن لبورقيبة أكثر من اطمئنانها لصالح بن يوسف.

لذلك عاد بورقيبة إلي تونس يوم 8 سبتمبر 1949 و لم يعترض الأمن الفرنسي سبيله في انه غادر البلاد خلسة و كان بإمكانهم إزعاجه حول هذه النقطة,لكنهم كانوا ينتظرون هذه العودة بفارغ الصبر لأسباب تختلف عن الأسباب التي جمعت بتلك المناسبة آلاف التونسيين يتقدمهم الزعيم صالح بن يوسف في مطار العوينة لاستقباله.

و ضاعت علي فرنسا مؤقتا فرصة شق صفوف الحزب الدستوري الجديد, فانغمس الجميع في النضال مكتسحين كل المجالات معبئين طاقات الشعب من اجل الهدف الأسمى:الاســتقلال عــن الهيمنــة الفرنسية. ذلك ما كان يقوله القادة لشعبهم في كل المناســبات وكــم كانت عديدة.

AlHawa

من الحوار إلى الحرب المفتوحة

إن الجهود المبذولة من أجل تعبئة الشعب التونسي و تنظيمه و توحيد كلمته ذهبت سدى إذ كانت هناك قوى سياسية عديدة في فرنسا تتابع هذه التطورات. و عمل قادة الحزب الحر الدستوري الجديد على مدها بكل معطيات القضية التونسية و اطلاعها على كل التطورات التي تحصل فيها. و أهم هذه القوى هي الحزب الاشتراكي الذي كان يحمل في ذلك الحين اسم "الفرع الفرنسي للأممية العمالية ". و كان من بين وجوهه البارزة و المؤثرة المؤرخ الفرنسي شارل أندري حوليان الذي ارتبطت علاقاته بتونس و بأبنائها المناضلين منذ سنة 1920. فقام بدور كبير لربط الصلة بين قادة الحزب و المسئولين الفرنسيين في فترة حكم الجبهة الشعبية سنة 1937. كما سعى إلى خلق توجه جديد داخل حزبه و داخل الرأي العام الفرنسي يتمثل في الاعتراف بالسيادة الكاملة للشعب التونسي الذي بلغ في نظره درجة كبيرة من النضج تمكنه من تسيير شؤونه بنفسه.

و قبل الحزب هذا التوجه رسميا في مؤتمره المنعقد أيام 28 و 29 ماي سنة 1950. فبثه في لوائحه التي أكدت ضرورة ضبط رزنامة تصل بمقتضاها البلاد التونسية إلى الاستقلال التام. و رغم إصراره على تنسيق سياسة الدفاع و الخارجية للدولة التونسية مع فرنسا، فان هذه المواقف تعتبر متقدمة جدا بالمقارنة بما كان يطرحه

التجمع الفرنسي في تونس. وقد لعب الحزب الحر الدستوري الجديد دورا هاما في دفع الاشتراكيين في هذا الاتجاه. إذ وصل بورقيبة إلى باريس قبل انعقاد مؤتمرهم بشهر حاملا لائحة المطالب التي حددها الديوان السياسي للحزب كحل للقضية التونسية و هو برنامج النقاط التسع التي تتمحور في:

1 ـ إعادة اعتبار السلطة التنفيذية التونسية.
2 ـ تكوين حكومة تونسية.
3 ـ إلغاء خطة الكاتب العام الفرنسي الذي يراقب أعمال الحكومة.
4 ـ إلغاء كل المراقبين المدنيين الذين يمثلون الإدارة الاستعمارية المباشرة في الجهات.
5 ـ إلغاء الجند رمة ـ الدرك ـ الفرنسية.
6 ـ انتخاب بلديات لا يدخلها الفرنسيون إلا في المدن التي تكون لهم فيها مصالح.
7 ـ انتخاب جمعية وطنية ـ مجلس نواب ـ عن طريق الاقتراع العام توكل إليها أولا و بالذات مهمة تحرير دستور ديمقراطي يضبط العلاقات الفرنسية التونسية على قاعدة احترام مصالح فرنسا و السيادة التونسية.

لم تكن الساحة السياسية الفرنسية مهيأة لقبول هذا المشروع لكنها تأثرت به كثيرا. و جاء قرار الحكومة الفرنسية بتعيين السيد لويس بريليه Louis Perillier مقيما عاما لها في تونس عوضا عن جان موناص يوم 1 جوان 1950.

وفي يوم 9جوان 1950 بمدينة تيونفيل تكلم روبرت شومان ـ و كان يشغل خطة وزير للخارجية الفرنسية ـ فصرح أن "مهمة

بريله في المسؤولية الجديدة الذي تم تكليفه بها تتمثل في السير بتونس باتجاه الاستقلال الذي يمثل الهدف الأسمى بالنسبة لكل البلدان الواقعة ضمن الوحدة الفرنسية". و رغم محاولة الكي دورسي تدارك الوضع في بيان أصدره في اليوم الموالي يحد من كلام الوزير و يضع شروطا تعجيزية أمام الحركة الوطنية، فإن كلمة "استقلال" دخلت في الخطّاب السياسي الفرنسي المتعلق بتونس لأول مرة و كان لها وقع عظيم في أوساط الحركة الوطنية التونسية فاعتبرتها بادرة للنصر الكامل الذي بدأ يلوح في الأفق.

في هذا الإطار جاء الاقتراح الفرنسي بتكوين حكومة تونسية جديدة لفتح صفحة جديدة في العلاقات الفرنسية مع تونس. و كانت الأحزاب السياسية مترددة في خصوص القبول وعدم القبول بهذا المقترح لأن فرنسا بدأت تتراجع عن وعودها في شأن المهام التي ستوكل لهذه الحكومة.

و انقسم الدستور الجديد إلى موافق لهذا المشروع ومناهض له. فاضطر المكتب السياسي إلى دعوة مجلس وطني يدرس هذا الموضوع يوم 14 أوت 1950 و أعطى الثقة الكاملة للمكتب السياسي ليواجه المسألة بما يراه صالحا. و لعب بورقيبة دورا كبيرا في التغلب على تردد المناضلين. و كانت له مع صالح بن يوسف لقاءات عديدة للبحث في موضوع هذه الحكومة و شروط الحزب للمساهمة فيها. و أصر بورقيبة أن يدخل صالح بن يوسف هذه التجربة في حين أن موقعه كرئيس للحزب كان يرشحه هو لهذا الدور.

و سائل أن يسأل عن الأسباب التي دفعت بورقيبة إلى الامتناع عن لعب هذا الدور. هل فعل ذلك اعترافا لصالح بن يوسف بدوره

AlHawa

الكبير على رأس الحزب وساحة النضال الوطني أم أنه فهم أن الطريق مسدودة أمام هذه التجربة و أراد من صالح بن يوسف أن يتحمل سلبياتها ؟.

تكونت الحكومة يوم 17 أوت 1950 برئاسة السيد محمد شنيق وهي كالتالي :

- صالح بن يوسف: وزير العدل
- محمود الماطري : وزير دولة
- محمد صالح المزالي : وزير التجارة و الصناعة
- محمد بن سالم: وزير صحة
- مجمد بدرة: وزير الشؤون الاجتماعية
- محمد سعد الله : وزير الفلاحة

و أعلن رسميا أن مهمة هذه الحكومة تتمثل في محاورة فرنسا لأجل إيجاد السبل و الصيغ لدخول تونس مرحلة الاستقلال الداخلي. و تميز صالح بن يوسف بحركيته إذ كان يجمع بين مهامه الحزبية و مهامه الحكومية. فكان يجمع المكتب السياسي في كل المناسبات لاستشارته حول المواقف التي يجب اتخاذها. و انطلقت المفاوضات بسرعة و لاحظ صالح بن يوسف أن السلطة الفرنسية تريد حصرها في بعض الإصلاحات التي تعتزم إدخالها على الإدارة و التجهيزات و بعض التنازلات لمطالب القوى الاجتماعية. أما الموضوع السياسي الذي تكونت الحكومة من أجله فقد بدأ يذوب في الكواليس تحت ضغط التجمع الفرنسي.

و في 8 فيفري 1951 أعلنت الحكومة عن الإصلاحات التي تم الاتفاق عليها. و كانت خيبة الأمل. و بدأ العد العكسي، و رغم محاولة بيريليه مواصلة الحوار فقد ظهر للجميع أن هذا الحوار

AlHawa

العقيم ليس سوى مراوغة ترمي فرنسا من ورائها إلى كسب الوقت.

وأمام انسداد الأفق عادت الدورة السياسية الوطنية إلى التجذر، و قد ازداد هذا التوجه حدة في خريف 1951، وازداد التوتر في صفوف الشعب التونسي الذي كان يشعر بالخديعة. و برزت قوى سياسية في أوساط الشباب المثقف فرفض سياسة الحوار مع فرنسا و أهمها صوت الطالب الزيتوني التي دخلت في صراع عنيف مع الحزب الحر الدستوري الجديد. و قد عبر قادتها و خاصة المرحوم عبد الكريم قمحة ـ الذي اغتالته أيادي دستورية سنة 1955 ـ إن السبيل الوحيد الذي يقبله الشعب التونسي هو الاستقلال التام و اللامشروط.

فهم صالح بن يوسف أن جيلا جديدا حل بالساحة السياسية. و تأكد أن مطالب الحزب و الحكومة دون مطالب الشعب فبدأ عملية التجذير التي ستؤدي إلى الصراع الكبير سنة 1955 و 1956. بدأ يدفع الفريق الحكومي إلى المطالبة بأكثر مما قدمته فرنسا. و كان يلتقي ببعض المعارضة و خاصة منهم محمد الصالح المزالي و محمد سعد الله. و لكنه نجح في حمل الحكومة على تحرير لائحة تضبط المطالب التونسية. و تتمحور هذه اللائحة في فسح المجال أمام السيادة التونسية لتعبر عن نفسها في كل المجالات.

و سافر محمد شنيق إلى باريس يوم 18 أكتوبر و بعد اتصالات عديدة قدم اللائحة إلى الحكومة الفرنسية يوم 31 أكتوبر و ظل ينتظر الرد.
و تأكيدا على جدية الموقف قرر صالح بن يوسف أن يلتحق به فرافقه محمد بدرة و محمد سعد الله.

ورغم كل الجهود التي بذلت في تونس وفي باريس لدفع الحكومة الفرنسية إلى قرارات جريئة فإن حملة التجمع الفرنسي ضد هذا التوجه توجت بالنصر. فجاء جواب الحكومة الفرنسية مؤكدا أن عهد الحوار قد ولى و بين للسيد محمد شنيق و رفاقه أن الإدارة الفرنسية لا تفكر مطلقا في التسليم بالسيادة التونسية و ذلك في أي مجال من المجالات. و قد تمحور الرد الفرنسي حول ثلاث نقاط بعد التأكيد على الإنجازات الفرنسية في تونس.

1 ـ مشاركة الجالية الفرنسية بتونس في ممارسة السيادة التونسية.
2 ـ رفض تكوين برلمان تونسي.
3 ـ التأكيد على أن الروابط التي تربط تونس بفرنسا نهائية و لا يمكن أن تكون محمل جدال.

عاد الوفد التونسي إلى تونس يوم 24 ديسمبر و كانت أخبار الرد الفرنسي قد سبقته. و بدأت الاحتجاجات على السياسة الفرنسية تأتي من كل الجهات و من جميع الأوساط و دخل الشعب التونسي في المجابهة العنيفة مقرا العزم على افتكاك ما رفضت فرنسا الإقرار به سلما. حتى الدوائر الرسمية شاركت في تغذية هذا التوجه فقبل ذلك بأيام أعلن الباي أنه يلغي الاحتفالات التي كان من المقرر تنظيمها بمناسبة المولد النبوي الشريف.

ووصل بورقيبة إلى باريس قادما من المملكة السعودية و عند إطلاعه على نص الرد الفرنسي أدلى بتصريح جاء فيه بالخصوص : أن الرد الفرنسي أنهى مرحلة الحوار من أجل الوصول إلى حلول إيجابية في كنف الصداقة و بطرق سليمة، وأن المرحلة القادمة ستكون مرحلة قمع يواجهه الشعب التونسي بصموده المعهود مهما كلفه ذلك من دماء و دموع و تضحيات جسام.

AlHawa

وزار الوفد التونسي الباي فور وصوله إلى أرض الوطن فصرح أمام أعضائه و أمام الوفود التي تمثل مختلف المنضمات المهنية و العديد من الشخصيات الوطنية أنه سوف يتحمل شخصيا مسؤولية الدفاع عن المطالب التونسية. و طلب من الجميع مساعدته على إنجاز ذلك العمل الشاق بشيء من التأني و الرصانة و عدم الوقوع في مغبة الإجابة على الاستفزازات الاستعمارية. وأخذ قادة الحزب الدستوري يجوبون أنحاء البلاد محرضين المواطنين على الاستعداد للقيام بواجبهم المقدس المتمثل في تحرير الوطن.

وعاد بورقيبة إلى تونس يوم 4 جانفي وكان صالح بن يوسف وأعضاء الديوان السياسي في انتظاره بمعية أعداد غفيرة من المواطنين ارتفعت أصواتهم للنداء بضرورة عرض القضية التونسية على الولايات المتحدة. وقد عبّر العديد من الملاحظين الفرنسيين أن الساحة الوطنية التونسية أصبحت موحّدة. أكثر من أي وقت مضى. وأن بورقيبة الذي عرف بمرونته انتقل تماما إلى مواقف متطرفة كان يدافع عنها سابقا الحزب الحر الدستوري الأول.

حاول محمد شنيق الوزير الأول آنذاك مواصلة الحوار مع فرنسا لكن على قاعدة التحول الذي شاهدتها الساحة التونسية. فألح على ضرورة إيجاد الصيغ التي تتجسد فيها السيادة التونسية فلم يجد آذانا صاغية لا عند الدولة الفرنسية و لا داخل الحركة الوطنية فطويت صفحة الحوار نهائيا.

ولم يبقى أمام الشعب التونسي سوى طريقين أولهما إخراج القضية من العلاقة الثنائية بين تونس وفرنسا وإعطائها بعدا دوليا، وثانيهما ضرب المصالح والوجود الفرنسي في تونس بما أوتي من قوة.

وفي نفس الوقت بدأت فرنسا تعدّ قواها للمجابهة، واختارت أن تبدأ بتعيين مقيم عام جديد لها في تونس وتدخل تغييرات كبيرة على رأس قواتها الأمنية و العسكرية. فتم تعيين دي هوتكلوك خلفا للويس بيريليه على رأس إدارتها وهو المعروف ببأسه وشدّته، والذي عانى منه الشعب التونسي زمن تعيينه الويلات. كما جلب الجنرال غرباي كقائد أعلى للقوات المسلحة وهو الذي ارتبط اسمه بالمذابح التي اقترفتها فرنسا في جزيرة مدغشقر سنة 1947 والتي أودت بحياة 80 ألف مواطن ملغاشي.

*　　　　*　　　　*

أما الزعيم صالح بن يوسف فقد لعب في تلك المرحلة دورا حاسما في دفع الحكومة والحزب إلى خط المجابهة. وأبى إلا أن يتحمل بنفسه مسؤولية تدويل القضية التونسية.

وفي يوم 13 جانفي 1952 وصل دي هوتكلوك إلى ميناء حلق الوادي على متن باخرة حربية معلنا عن نواياه الشريرة. وعند استقباله صرح له الباي "إنكم خامس مقيم عام لفرنسا بتونس منذ حلولي على العرش. أتمنى لكم إقامة طويلة بيننا وأرجو أن نعمل اليد في اليد أريد أن ألاحظ أن البلاد في حاجة إلى تغيير السياسات أكثر مما هي في حاجة إلى تغيير الرجال".

وفي نفس اليوم ودون أي اعتبار للجوانب البروتوكولية سافر الزعيم صالح بن يوسف إلى باريس مرفوقا بمحمد بدرة، وحملا معهما نص الشكوى التونسية إلى الأمم المتحدة التي اجتمعت جلستها العامة في تلك السنة في قصر شايو بالعاصمة الفرنسية.

وكانت لهما لقاءات عديدة مع الأحزاب والقوى السياسية والشخصيات المؤثرة في الساحة الفرنسية. ثم عقد صالح بن يوسف ندوة صحفية عبّر فيها عن استياء الشعب التونسي من السياسة الفرنسية، وأكد أن فرصة التفاهم سلفا قد ضاعت بسبب التشدد الذي أملته فرنسا بخصوص مصالح المعمرين الفرنسيين الضيقة. أما الشعب التونسي فانه فقد ثقته في الدولة الحامية وأصبح ينادي بالاستقلال مهما طغت قوة الاستعمار وتجبّرت. وأكد أن العالم بأسره شاهد على هذه التطورات، وأضاف أن ممثلي العالم المجتمعين بباريس سيقولون كلمتهم في هذا الموضوع.

وبعد هذا التصريح بأيام غادر تونس وفد عن الحزب الحر الدستوري القديم يتركب من السادة محي الدين القليبي مدير الحزب وصالح حمّاش وأحمد بن ميلاد للقيام باتصالات مع ممثلي الأمم المجتمعين بقصر شايو. وقام صالح بن يوسف بعمل جبّار من الناحية الإعلامية فلم يدع صحيفة إلا وقدم لها ملفات مفصلة عن القضية التونسية. وقد خصص وقتا كبيرا للدفاع عن صحة الادعاء التونسي من الناحية القانونية. ذلك أن ممثلي الحكومة الفرنسية في اجتماعات الجلسة العامة تمسكوا بعدم قانونية الشكوى التونسية، معللين ذلك بان العلاقات الخارجية لتونس تقع تحت نظر السلطة الفرنسية باعتبار اتفاقيات الحماية.

أما موقف صالح بن يوسف فكان الرفض التام لهذه التعاملات معتبرا أن ذلك الكلام قد تجاوزته الأحداث، وأن مواثيق الحماية لم تلغ السيادة التونسية في أي فصل من فصولها.

ويعقد في الأثناء المؤتمر الرابع للحزب الحر الدستوري الجديد بتونس في يوم18 جانفي 1952. وعملت سلطات الاحتلال كل ما

في وسعها من أجل منع هذا المؤتمر. وأقامت الحواجز علـــى كــل الطرقات المؤدية إلى تونس لتلقي القبض على النواب قبل دخــولهم العاصمة. فأوقفت أعدادا وافرة منهم لكن المؤتمر انعقد بعـــدد مــن الأعضاء لا يتجاوز الأربعين. واقتصرت أعمالــه علـــى عــرض تقرير على الوضع السياسي السائد في البلاد ومصادقة الحاضـــرين بالإجمال على لائحة سياسية تلاها السيد الهـــادي شـــاكر عضـــو الديوان السياسي ورئيس المؤتمر. وجاء في هذه اللائحة أن الحزب يطالب بإلغاء نظام الحماية المنتصب على تونس ومنحها الاستقلال التام،ثم تفرق المؤتمرون بسرعة.

وبدأت آلة القمع الفرنسية تدور بسرعة محاولـــة خنـــق انتفاضـــة الشعب التونسي، لكن الفتيل قد اشتعل ولم يعد هناك أية قوة قـــادرة على إطفائه. فخرج الشعب في مظاهرات صاخبة في كــل المـــدن والقرى واعترضتها جيوش الاستعمار بأسلحتها ومعداتها الحربيـــة وسقط من التونسيين الأبرياء أعدادا لا تحصى، وتعمـــدت قـــوات الاحتلال التنكيل بالمواطنين العزل، فدخلوا البيوت وقتلوا الأطفـــال والشيوخ واعتدوا على النساء لكن لم يتراجع الشـــعب بـــل أخـــذت مقاومته للاستعمار تتجذر أكثـــر فـــأكثر وانتقـــل إلـــى المقاومـــة العسكرية. فكان المواطنون يلتجئون إلى الجبـــال يتـــدربون علـــى السلاح ويباغتون دوريات الجيش الفرنسي فينزلـــون بهـــا خســـائر كبيرة ويستشهد منهم أبطال عديد ون فدية للوطن.

ولم تكن هذه المقاومة المسلحة وليدة ساعتها. فقد هيأ لها بعض قادة الحزب الدستوري ومن بينهم بورقيبة وبن يوسف ولـــيس بورقيبـــة وحده كما أكدت الكتابات الرسمية السابقة حول القضـــية الوطنيـــة. وكان أحمد التليلي أحد أبرز العناصر التي عملت على ربط الصلة

بين الحزب الدستوري الجديد ومجموعات الفدائيين وكان يطلق عليهم آنذاك " بالفلاقة".

وفي محاولتها لإبراز الجانب الإرهابي للحزب الحر الدستوري التونسي نشرت الصحف الفرنسية نص رسالتين وجههما بورقيبة إلى عابد بوحافة ممثل الحزب في نيويورك بالولايات المتحدة يعلمه فيها أن التحضيرات تجري حثيثة لانطلاق العمل المسلح. وقد عثرت السلطات الاستعمارية على هاتين الرسالتين في المكتب الذي كان يشغله الزعيم صالح بن يوسف كمحامي. كيف يمكن القول بأن هذا الجانب من العمل كان يتولاه بورقيبة دون سواه في حين تودع رسائل بهذه الأهمية عند صالح بن يوسف. وفي الحقيقة أن التنسيق كان كاملا بين الرجلين حول هذه النقطة ولكن طمس دور صالح بن يوسف لإبراز دور بورقيبة.

وتواصل العمل الفدائي دون هوادة طوال السنوات الثلاثة التي سبقت الدخول في المفاوضات التونسية الفرنسية. ولم يتوقف رغم النداءات المتكررة للباي ولبعض قادة الحركة الوطنية الذين أرهقهم طول المسافة. كيف يتوقف العمل الفدائي ودماء الأبرياء تسيل والقوات الأجنبية تستبيح الأعراض؟ كيف يتوقف العمل الفدائي والموانى التونسية تعج بالسفن الحربية التي هرعت من فرنسا تحمل تعزيزات من الجيش والمعدات الحربية والمئونة لقوات الاحتلال؟ كيف يتوقف العمل الفدائي وفرنسا تدبر للقضاء على الحركة الوطنية وتضرب رموزها الأفذاذ وزعمائها؟ تسجنهم ولا تتورع عن قتل حشاد العظيم والهادي شاكر وآخرون لا تحصى أعدادهم. كان العمل الفدائي هو الرد المناسب على التحديات والتجاوزات الفرنسية. وكان لا بد من مواصلة ذلك. ذلك ما وعاه

الشعب التونسي حتى في غياب قياداته الوطنية التي ألقيت في السجون والمنافي.

ولعب الاتحاد العام التونسي للشغل في هذه المرحلة الدقيقة لتاريخ تونس دورا رائدا. كان يعمل بكل وسعه على تعبئة العمال التونسيين ضمن المسار الوطني وكان قادته يساهمون في تسيير العمل الوطني على الصعيدين السياسي والفدائي. أما قواعد الاتحاد العام التونسي للشغل فكانت في كل جهات البلاد التونسية تتصدر الطليعة في نضالات الشعب. فكانت الإضرابات العامة والقطاعية تجتاح البلاد بشكل متواصل معبرة عن سخط جماهير الشعب التونسي ورفضها الامتثال للسياسة الفرنسية.

في تلك الأثناء كان الزعيم صالح بن يوسف يكثف في اتصالاته بسفراء الدول العربية والآسيوية لمدهم بكل المعطيات المتعلقة بالقضية التونسية. وكان غرضه في ذلك الوصول إلى إقناعهم برفع القضية أمام مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة. وأصرت الحكومة الفرنسية على اعتدائها على السيادة التونسية فجعلت من قضية الشكوى المرفوعة إلى الأمم المتحدة حدا فاصلا في علاقاتها بحكومة محمد شنيق. فكانت تشيع أن هذه الدعوى ليست سوى ألعوبة من الحزب الدستوري الجديد. فهو الذي فرض هذا التواجد على الحكومة ولم يحصل على توقيع الباي، فكيف تقبل الدوائر الدولية دعوى يحملها وزير لم تكلفه سلطة الإشراف بتلك المهمة. واستعملت كل ما لديها من وسائل للضغط على الباي لإجباره على التخلي رسميا على الدعوى وإجبار وزيريه على العودة إلى تونس. فلم يقبل الباي بذلك رغم التهديدات المباشرة لتنحيته على العرش. ثم حاول دي هوتكلوك إرغامه على عزل حكومة محمد شنيق

AlHawa

AlHawa

وتكوين حكومة جديدة تكون أكثر استعدادا للتعامل مع سلطة الحماية، فرفض كذلك. واشتدت الأزمة بين الباي والمقيم العام.

وفي الليلة الفاصلة بين 24 و25 مارس 1952 أقدمت سلطات الاحتلال على عمل في منتهى الخطورة، إذ داهمت بيوت وزراء الحكومة التونسية وألقت القبض عليهم وهم السادة محمد شنيق ومحمود الماطري ومحمد بن سالم ومحمد الصالح مزالي وتم إبعادهم في نفس الليلة إلى جهة قبلي في الجنوب التونسي. ولم يفلت من هذه الهجمة إلا وزير الفلاحة السيد محمد سعد الله إذ كان ملازما للفراش بسبب مرضه. ونقل زعماء الحزب الدستوري الجديد السادة الحبيب بورقيبة والمنجي سليم والهادي شاكر من منفاهم في طبرقة إلى رمادة.

وأرسل دي هوتكلوك إلى الحكومة الفرنسية يطلب القبض على الزعيم صالح بن يوسف والسيد محمد بدرة وزير الشؤون الاجتماعية المقيمان في باريس. ويذكر علي البلهوان هذه الحادثة في كتابه "تونس الثائرة" يقول: " وقد كانت الحراسة شديدة عليهما من طرف البوليس الفرنسي، فلا يخرجان إلا في صحبة بعض أعوان البوليس، ولكنهما توصلا في صباح 26 مارس إلى معرفة أخبار تونس رغم قطع جميع المخابرات التليفونية والبرقية بين تونس وباريس وعلما بإلقاء القبض على زملائهم فأعدا سفرهما خفية وغادرا فندق "الجران أوتيل" الذي يمتاز بموقعه في قلب العاصمة الفرنسية، في الصباح الموالي حوالي الساعة الثامنة والربع وابقيا جميع حقائبهما وملابسهما في غرفة الفندق ولم يعلم بسفرهم أحد. ولمّا افتقدهما البوليس الفرنسي وتفطن إلى غيابهما قامت قيامة الحكومة الفرنسية وشددت الحراسة على جميع حدودها والرقابة على بعض السفارات ضنا منها أن الوزيرين قد التجأ إلى

سفارة إحدى الدول العربية أو الشرقية، وإذا بها تفاجئ بوصـ
إلى مدينة بروكسال قبل أن تنفذ أوامرها بساعة. وانتقلا منها
جنيف ثم إلى القاهرة. فأشعل نجاحهما في الخلاص من بـ
الاستعمار حماس الشعب التونسي واستأنفا نشاطهما المجدي لفا
تونس في نطاق أوسع من ذي قبل بمرّات. فكان خروجهما من
الضربات إلى الاستعمار وأمر الخيبات لممثله بتونس الكونت دي
هوتكلوك". وأصبح الزعيم صالح بن يوسف يمثل في نفوس
التونسيين رمز التحدي والذكاء والمناورة على فرنسا في عقر
دارها.

ومن ناحيته واصل المقيم ضبط سياسته القمعية متحديا السيادة
التونسية، ففرض على الباي تكوين حكومة جديدة يقودها صلاح
الدين البكوش الذي عرف بتواطئه مع الاستعمار الفرنسي منذ زمن
بعيد.

وصرح الزعيم صالح بن يوسف من القاهرة عند تأكده من هذا
البناء "إن فرنسا قد مزقت بعملها هذا المعاهدة التونسية الفرنسية "
(يعني معاهدة الحماية). وقام باتصالات مكثفة مع ممثلي الأقطار
العربية في القاهرة و مع الجامعة العربية فالتقى بالزعيم علال
الفاسي رئيس حزب الاستقلال المغربي وعزام باشا الأمين العام
للجامعة العربية. وكان يطلب من محاوريه أن يبلغوا حكوماتهم بأن
الوزارة الجديدة التي يترأسها البكوش لا تحضى بثقة الباي ولا بثقة
الشعب فهي إذن جزء من الوجود الفرنسي. وانه يتحتم على كل من
قرر الوقوف إلى جانب الشعب التونسي في محنته الجديدة أن يندد
بهذا العمل ويساعد الحركة الوطنية في إبلاغ صوت الشعب
التونسي إلى شعوب العالم قاطبة.

AlHawa

وكانت أخبار النضالات المتواصلة في تونس تصله بدقة وتفصيل فيروجها عن طريق الصحف ووكالات الأنباء العالمية. فكان عمله يمثل إزعاجا كبيرا للسلط الفرنسية في الوقت الذي كانت تريد فيه إقناع العالم بأن القضية التونسية لا تعدو أن تكون أحداث ظرفية بدأت تتضاءل وستنتهي تماما في أمد قصير. فكان الفدائيون يعطون في كل يوم تكذيبا جديدا لهذا القول فيفجرون السكك الحديدية لقطع السبل أمام الإمدادات العسكرية باتجاه الجنوب التونسي ويهاجمون ضيعات المعمرين الفرنسيين وينزلون بها وبأهلها أفدح الخسائر، ويواجهون الدوريات العسكرية في كمائن مدروسة ويهزمونها شر الهزائم.

وفي 9أفريل 1952 التق صالح بن يوسف بالوزير الأول المصري وبرئيس ديوان الملك فاروق ووزير العلاقات الخارجية والأمين العام للجامعة العربية، وذلك في إطار التنسيق العربي لمؤازرة الشعب التونسي في رفع دعواه إلى الأمم المتحدة. وقد أصبحت القضية التونسية فعلا بفضل هذه الجهود محط أنظار العالم بأسره. وكانت الأوساط الدولية تعترف بالزعيم صالح بن يوسف ناطقا باسم الحركة الوطنية التونسية، وتستقي أخبار الوضع في تونس لديه. وأرادت فرنسا محاصرته والضغط عليه من خلال اتفاقات سرية مع الملك فاروق. وقد أعلنت كل صحفها يوم21 جوان 1952 أن الملك سيحد من نشاط الزعيم صالح بن يوسف لكن لم يحصل شيئا من ذلك فالحركة الوطنية التونسية محمية جدا في القاهرة بسبب تعاطف كل القوى الوطنية المصرية معها وبحكم وجود عدد كبير من المناضلين المخلصين نذكر من بينهم الزعيم إبراهيم طوبال وعلي البلهوان. أما الملك فاروق فكانت تشغله أوضاع بلاده الداخلية بعد الثورة الأولى التي اندلعت في شهر جانفي 1952 وزعزعت حكمه.

AlHawa

وقد ازداد نشاط الأمين العام للحزب الحر الدستوري الجديد قو
اندلاع الثورة المصرية بقيادة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر
23 جويلية 1952.

وبدأت أعماله تأتي بنتائجها في صائفة1952، إذ صدرت مـ
حول القضية التونسية بإمضاء ثلاثة عشر دولة عربية وآسيوية تصف الأوضاع السياسية و الأمنية في البلاد، وتطالب فرنسا برفع يدها عنها ومنح الشعب التونسي حق تقرير مصيره. ثم بادر العراق يوم 9أوت بطلب تسجيل قضية تونس والمغرب الأقصى في جدول أعمال الجلسة العامة للأمم المتحدة.

وفي يوم 8 سبتمبر 1952 تمكن الزعيم صالح بن يوسف من الحصول على موافقة الأمين العام للأمم المتحدة للمشاركة في النقاش الذي تعتزم تنظيمه وقد أدت هذه الموافقة إلى ازدياد غضب فرنسا وإعرابها عن عدم استعدادها لمناقشة هذه المسألة أمام المنتظم الدولي باعتبارها قضية فرنسية داخلية محضة.

وصرح العابد بو حافة في نيويورك أنه يعترض على رئاسة صالح بن يوسف للوفد التونسي في مداولات الجلسة العامة متهما إياه بحصر القضية التونسية في المطالبة بالاستقلال الداخلي، وأقترح أن يسمح لبورقيبة بترأس هذا الوفد وملمحا لكون الأمين العام للحزب الدستوري الجديد قد عين نفسه لرئاسة الوفد دون استشارة أحد. جاءت هذه الطعنة من الخلف معبرة عن بعض الشروخ التي بدأت تشق طريقها في صلب الحركة الوطنية خاصة بين مجموعة من الموالين لشخص الحبيب بورقيبة دون اعتبار لوحدة الصف الوطني. ومن ناحية ثانية فان اتهام صالح بن يوسف بسلوك سياسة

الحد الأدنى في تلك المرحلة يعتبر جهلا بواقع الحركـة الوطنيـة وبواقع العلاقات الدولية. أما قيادة الحزب الدستوري فقد فهمت بدءا ببورقيبة أنه يتحتم عليها طرح الشعارات التي تتماشى مـع علاقـة القوى في الساحة التونسية وكذلك مع مستوى الدعم العالمي للقضية التونسية. وتزداد مطالبة الحزب قوة وتجذرا كلما ارتفعت درجـت التعبئة في صفوف الشعب التونسي وكذلك درجة التضامن الـدولي معه. وكان الزعيم صالح بن يوسف ينفذ هذه السياسة في الخـارج وهو غير مقتنع بهذا الموقف ولكنه منضبط له. فهو الذي ذكر فـي مناسبات عديدة بقرار إعلان استقلال تونس من جانب واحـد يـوم اجتمع مؤتمر ليلة القدر في 23 أوت 1946. وكـان صـالح بـن يوسف صاحب الموقف التاريخي فيه.

وقد جاءت تصريحات صالح بن يوسف يوم20 أكتوبر 1952 فـي نيويورك على هامش الجلسة العامة للأمم المتحدة تكذّب ادعـاءات بوحافة. إذ أعلن " أن الشعب التونسي يطالب فـي واقـع الأمـر باستقلاله التام لأنه أهل للممارسة السيادة وقد عبر عن ذلـك منـذ سنوات عديدة وهو بصموده أمام الاعتداءات الفرنسية يبرهن للعالم أنه يريد أن لا يربطه بفرنسا روابط الهيمنة والتسلط. أما الاستقلال الداخلي فهو مطلب ظرفي ربما تجاوزته الأحداث بسرعة ولكن هذا الشعار ضروري لأنه يوسع في عدد الدول التي تبدي استعدادها مع تونس، وأحرز صالح بن يوسف والوفد الذي يرافقه نصـرا كبيـرا عندما قررت الجمعية العامة إدراج القضية التونسية فـي المرتبـة الثانية بعد قضية كوريا في نقاشات اللجنة السياسية. وقد حصل ذلك بفضل الجهود المبذولة باتجاه المجموعة العربية الآسيوية وكـذلك باتجاه الوفد الأمريكي ووفود البلدان الاشـتراكية وعلـى رأسـها الاتحاد السوفياتي.

واعتبرت فرنسا أن تصويت أمريكا للائحة العربية الآسيوية المساندة للقضية التونسية تخليا عن الصداقة الحميمة التي تربطهما والعلاقات الإستراتجية التي قامت بينهما خاصة منذ نصرهما المشترك في الحرب وقيام الحلف الأطلسي.

وقد وجه الباي رسالة شكر إلى السيد ماهر رئيس الجلسة العامة لجامعة الدول العربية لسنة 1952 على الجهود التي بذلتها الدول العربية من أجل إعطاء القضية التونسية بعدها الدولي.

ورغم جهود صالح بن يوسف كانت بعض الأيادي تحرك عابد بو حافة ضدّه إذ صرح مرة أخرى يوم 13 نوفمبر أن الكاتب العام للحزب الدستوري الجديد إنما يفعل كل ذلك لأغراض شخصية، وندد بسلوكه الشخصي قائلا أن ذلك يتنافى والروح الوطنية والمصلحة العليا للوطن. والغريب أن هذه التصريحات جاءت بعد وصول رسالة من بورقيبة إلى نائب الباكستان في الجلسة العامة للأمم المتحدة يتناقض فيها مع الخط الذي اتخذه صالح بن يوسف ويقبل بفكرة قيام "حلف فرنسي–تونسي "(أنظر لومند 28 أكتوبر 1952). أين هذا من اللوائح التي قدمها الزعيم صالح بن يوسف إلى المنتظم الأممي.

كلما حققت القضية التونسية انتصارات في المحافل الدولية كانت فرنسا تشدد ضغطها على الباي وتنزل بالشعب التونسي ويلات القمع والإرهاب. وفي 5ديسمبر 1952 طالت يد الغدر أحد زعماء الحركة الوطنية القائد النقابي فرحات حشاد. وكأن لذلك الحدث دوي في العالم بأسره. إن تلك الضربة القوية التي حلت بالحركة الوطنية كانت معبرة عن عجز فرنسا على تهدئة الأوضاع في تونس وعن انسداد كل السبل أمامها فلم يبقى لها سوى القتل وزرع

الرعب لكن الشعب التونسي أكد مرة أخرى صموده. فمسح دموعه ورفع سلاحه متحديا قوتها.

وليس من المبالغ القول بأن كل السبل كانت مسدودة أمام فرنسا. فالجبهة الداخلية كانت موحدة بنسبة كبيرة جدا خاصة على مستوى الشعبي، وزادها تلاحم وقوف الباي إلى جانب الحركة الوطنية ممتعا اياها بحميته ومحتميا بها. فقد دعا إلى تكوين مجلس من أربعين شخصية وطنية للنظر في العروض الفرنسية للخروج من الأزمة في إطار اتفاق ثنائي يعطي للدولة التونسية بعض الصلوحيات ويبقي لفرنسا على دورها الأساسي ومصالحها العظيمة. وأجتمع هذا المجلس في أوت سنة1952 ونظر في العروض الفرنسية ورشح اثنا عشر عضوا من بين أعضائه لتعميق البحث في الموضوع. ثم انبثقت لجنة تتركب من 4 شخصيات وطنية قامت بتحرير الوثيقة النهائية التي قدمها الباي إلى المقيم العام كرد على الموقف الفرنسي. ولم يضف الباي كلمة واحدة على ما جاء في الوثيقة معتبرا أن ذلك هو موقف الشعب التونسي وليس من حقه أن يتطاول عليه.

وكان لهذا الموقف المشرف صدا كبيرا عند الناس فأقترب الشعب من القصر كثيرا. ولابد من الإشارة هنا أن هذا الموقف والمواقف الوطنية الأخرى العديدة التي اتخذها الباي محمد الأمين الأول وهذا التجانس بينه وبين الحركة الوطنية كان قد هيأ لها الزعيم صالح بن يوسف عندما كان يرفض قطع الحوار مع القصر ومع العائلة المالكة. كان يدرك تماما بذكائه المرهف أن هذه الورقة يمكن أن تضاف إلى الأوراق الرابحة عندما يحين موعد الحسم. ولقد كان على حق وأخطأ أولئك الذين تحاملوا عليه جهلا بقوانين اللعبة السياسية.

فالشارع والقيادات السياسية والمنظمات المهنية والنقابية والقصر الملكي كلها كانت معبّأة ضد الاستعمار الفرنسي والمنتظم الأممي يندد بالسياسة الفرنسية.

وعاد صالح بن يوسف إلى مصر وعكف على تنظيم "يوم تونس" الذي نظمته الجامعة العربية إحياءا للذكرى الأولى للأحداث الدامية التي جدّت بتونس في شهر جانفي 1952. وقد تابع الشعب التونسي عبر الإذاعات العربية هذا اليوم التضامني وازداد عزما وقوّة بذلك.

أما الإعلام الفرنسي فقد اعتبر ذلك العمل مؤامرة من الجامعة العربية على فرنسا وتدخل في شؤونها، وأكدت الصحف الفرنسية أن صالح بن يوسف هو الذي يقف وراء هذه الأعمال التي تنعكس مباشرة على الساحة التونسية فتزداد نارها تأججا.

وكانت السلطات الاستعمارية تبحث عن السبيل للخروج من هذا المأزق دون التخلي عن سيطرتها وهي لا تدرك أن في ذلك تناقض جوهري لا يحل إلا بالقوة. فسعت خلال ربيع سنة 1953 إلى إعادة الانتخابات البلدية والمجالس الجهوية وإعادة التونسيين بمزيد التمثيل في كليهما. لكن الشعب التونسي رفض بنسبة عالية جدا المشاركة في هذه اللعبة التي انتظمت يوم 13 أفريل 1953. وصرّح صالح بن يوسف بالمناسبة"إن مثل هذه الإصلاحات التي أمضى الباي على نصوصها الأساسية في ظروف تتميز بالعنف وتحت ضغوطات قوية هي بمثابة الاعتداء الخطير على السيادة التونسية، لذلك وجب على الشعب التونسي أن يقاومها بما أوتي من جهد".

AlHawa

AlHawa

وكان ذلك الربيع حافلا بالعمليات الفدائية ضد القوات الفرنسية وضد كل مظاهر الوجود التونسي في تونس. وظهر اتجاه جديد داخل الحكومة الوطنية يتمثل في تنفيذ حكم الإعدام في التونسيين الذين تثبت ضدهم تهمة التعامل مع السلطات الاستعمارية. فوقع اغتيال الطيب غشام لأنه اصدر مواقف عديدة ضد الأحزاب والشخصيات الوطنية وأعلن في مناسبات عديدة مساندته للسياسة الفرنسية ثم ترشح للانتخابات البلدية. وقتل كذلك رميا بالرصاص الشاذلي القصطلي مدير جريدة النهضة لأنه شدد في انتقاداته تجاه الحزب الحر الدستوري الجديد وبشكل خاص ضد أمينه العام الزعيم صالح بن يوسف. وفي غرّة جويلية 1953 أطلق الوطنيون النار على باي الامحال –الجيش–وولي العهد العائلة الحسينية– فأصيب بجراح بالغة أودت بحياته.

وتصاعد الموقف السياسي متجانسا مع حجم النضال الوطني. وخاطب صالح بن يوسف الرأي العام العالمي في بيان للصحافة وزع بالقاهرة يوم 5 سبتمبر 1953 جاء فيه بالخصوص أن الوقت قد حان لإلغاء الحماية الفرنسية على تونس وقد أمضى البيان معه كل من محمد بدرة وصالح فرحات الكاتب العام للحزب الدستوري الأول.

بعد ذلك بأيام أقدمت فرنسا على جريمة تضاف إلى سلسلة الفظائع المرتكبة في حق الشعب التونسي إذ اغتالت الزعيم الهادي شاكر في منفاه في الوطن القبلي. وترك القتلة على جسمه المخرّب بالرصاص كلمة يؤكدون فيها عزمهم على الانتقام من القادة الدستوريين كلما قامت الحركة الوطنية بعمل فدائي يستهدف المصالح الفرنسية.

AlHawa

وأجبر الباي على إصدار بيان إلى الشعب التونسي يطالبه فيه بتهدئة الأوضاع. وكان لذلك النداء أثر سيء على حملة التضامن الدولي لفائدة القضية التونسية، فلم تحصل اللائحة المقدمة من قبل البلدان العربية والآسيوية على أغلبية الثلثين المطلوبة لدخولها حيز التنفيذ. (1952/10/27) وشعر صالح بن يوسف المتواجد في نيويورك آنذاك بضرورة العمل على توحيد البنية السياسية والوطنية من جديد لأنها مفتاح القضية التونسية.

1954: سنة النضج

كانت سنة 1954 سنة مفصلية في تاريخ الحركة الوطنية. وكانت بالنسبة للزعيم صالح بن يوسف سنة حاسمة في بلورة فكره وموقفه السياسي. ففيها بلغت الثورة المسلحة في تونس أوجها ووصلت تعبئة القوى الوطنية وجماهير الشعب التونسي حدّها الأقصى. كما أن القوى الاستعمارية بلغت خلالها أوج قوتها. فالسلطات الفرنسية الرسمية في تونس تملك حرية القرار بشكل يكاد يكون مطلقا في معالجتها لمختلف جوانب "المشكل التونسي". ولم يكن ذلك ليرضي دائما كامل أقطاب الساحة السياسية في فرنسا ذاتها. والذي حصل أن تقسيم الأدوات على هذا النحو ترك الفرصة للقوى الاستعمارية المسيطرة في تونس لتشديد الضغط على الإقامة العامة ومختلف الدوائر الرسمية الفرنسية المحلية فتخضعها شيئا فشيئا إلى إرادتها وتوجهها توجيها صداميا. والحال أن تطور علاقة القوى لم تعد تسمح بذلك ومن الناحية العسكرية فان أعداد الجيش الفرنسي بلغت 74 ألف رجل وهو رقم قياسي بالنظر إلى حجم البلاد التونسية. لكن هذه الأعداد الهائلة من الجنود لم تتمكن رغم معدّاتها العصرية وإمكانياتها الكبيرة جدّا من القضاء على الثورة المسلحة. بل إنها كانت تتعرض إلى ضربات شديدة و موجعة يتأثر لها الرأي العام الفرنسي في تونس وفي فرنسا أيما تأثر. كان عدد كبير من المقاتلين في صفوف الثورة التونسية يستشهدون خلال المعارك التي تدور رحاها على امتداد التراب التونسي لكن لا يثني الشبان والكهول عن الإقدام على العمل الوطني.

AlHawa

في دراسة جامعية بتونس واسعة اعترف الكبتن سويريس بان عددا هائلا من المواطنين التحقوا بصفوف الثورة خلال سنة 1953 وان أعداد المشاركين في المعارك وفي شبكات الاتصال بلغ حوالي 80 ألف رجل. مضيفا أن حركية هؤلاء الثوار المرتكزة قوة تضامن النسيج الاجتماعي من حولهم تجعلهم هدفا صعب المنال لقوات الجيش الفرنسي وخطرا قاتلا عليها في كل لحظة. وقد شملت المعارك كل أنحاء البلاد. لكنها تمركزت أساسا في منطقة أولى تقع بين سيدي بوزيد والمكناسي والقصرين وتالة وسبيطلة. ومنطقة ثانية ممتدة من شمال قفصة إلى نفطة مرورا بالمتلوي و توزر ومتجهة غربا إلى الحدود الجزائرية ومنطقة من الشريط الحدودي بين تونس والجزائر نحو الشمال إلى أن تصل إلى ساقية سيدي يوسف والكاف وسوق الأربعاء(جندوبة) فتبرسق فباجة فماطر إلى أن تصل إلى بنزرت. ومنطقة رابعة تربط بين القيروان والساحل بجميع مدنه وقراه. ومنطقة خامسة حول مدينة صفاقس ومنطقة سادسة أساسية تقع بين قابس وقبلي ومطماطة ومدنين وجرجيس وتطاوين.

إن إحصاءا دقيقا للمعارك التي نشرت الصحف التونسية إخبارها في سنتي 1953 و 1954 يسمح لنا التأكيد أن 160 معركة على الأقل حصلت في تلك المرحلة. لكن الأرقام الحقيقية أكثر من ذلك بكثير. ويحتاج حصرها إلى عمل ميداني طويل النفس. إذ يبدو من المؤكد أن بعض المناطق التي انتشرت أخبار مقاومتها للاستعمار لم يأت ذكرها في الصحف لأسباب نجهلها. فهل يمكن أن نصدق مثلا أن الرأس الطيب لم تقع به أية معركة طوال تلك الفترة، والسؤال يطرح كذلك بالنسبة لزغوان وغار الملح والمنطقة الواقعة بين المهدية وصفاقس.

إلى جانب هذه المعارك كان الفدائيون يوقعون خسائر كبيرة بالعدو عن طريق التفجيرات والاغتيالات. وقد بلغ عددها حسب الصحف التونسية حوالي 150 عملية. لكن ذلك لا يغطي سوى جزء من الحقيقة وكانت المدن تمثل المسرح الأول لهذه الأعمال ونخص بالذكر منها تونس وقابس والمنطقة ما بين سوسة والمهدية.

وكان لهذه النضالات أصداء كبيرة في الوطن العربي و العالم. فامتلأت بها أعمدة الصحف وساعدت القواعد التابعة لحزب الدستور الجديد في كل أنحاء العالم على نشرها في الصحف والمجلات وبثها على موجات مختلف الإذاعات وخاصة منها العربية وتحديدا المصرية بداية من سنة 1954. فكان هذا النضال المتواصل يفرض حالة من التعبئة العامة خاصة بين صفوف الدول الأسيوية ويخلق عندها الحاجة إلى متابعة الوضع للتفاعل معه ومؤازرة كفاح الشعب التونسي.

وفي شهر ماي من سنة 1953 التأم مؤتمر وزراء الخارجية العرب بالقاهرة وبعد مناقشة أولية للقضية التونسية تم الاتفاق على توجيه دعوة رسمية للزعيم صالح بن يوسف وإعطائه فرصة لمخاطبة الوزراء المجتمعين ليزيدهم معرفة بتفاصيل هذه المسألة. وكان الزعيم صالح بن يوسف محل إعجاب جميع الحاضرين لدقة معرفته بتطورات الوضع في تونس ولوضوح رؤاه السياسية ووعيه بأن الشعب التونسي جزء لا يتجزأ من الشعب العربي من المحيط إلى الخليج. فكان للخطاب الذي ألقاه أمام وزراء الخارجية العرب وقع كبير في نفوسهم وتأثير كبير على مواقف دولهم. فازدادت تعبيرا عن تضامنها وأكدت استعدادها طرح المسألة التونسية مجددا بمعية الدول الأسيوية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقرر هذا الاجتماع كذلك توحيد القضايا التحريرية العربية وأن العلاقات مع

AlHawa

الغرب سوف تكون في المستقبل مرهونة باستعداده لإيجـــاد حـ
لها. وقد اصدر الاجتماع بيانا بهذا المعنى.

حكومة مزالي .

في نهاية سنة 1953 وفي بداية 1954 بدأ الشك يـــراود الحكومـــة الفرنسية حول جدوى الأعمال القمعية وتشديد الحصار العســـكري على الحركة الوطنية السياسية والمسلحة. فارتأت فرنسا أن تســـلك نهجا جديدا لمحاولتها فتح الحوار عن طريق تكوين وزارة جديـــدة وتغيير طاقمها السياسي والعسكري الماسك بزمـــام الأمـــور فـــي تونس. فروجت لهذه الاحتمالات في الصحف لكنها لـــم تجـــد أيـــة استجابة من طرف الوطنيين. وخافت أن يكون الوقـــت قـــد فـــات. فتسارعت خطاها وأعلن عن إمكانية قيام حل فيديرالي يجمع كـــل من المغرب وتونس بفرنسا مع ترك مجال واسع لهتين الدولتين في تسيير شؤونهما الداخلية. وأجاب الحزب الحر الدستوري على ذلك يوم 4 فيفري فأكد أن الحل الوحيد يكمن في استعادة تونس لسيادتها الكاملة. وفي نفس اليوم صرح صالح بن يوسف " أن فرنسا وعدت كثيرا ولكنها لم تحقق في يوم من الأيام وعدا مـــن الوعـــود التـــي قطعتها على نفسها. فالحركة الوطنية والحزب الحـــر الدســـتوري الجديد على وجه الخصوص فقد كل ثقته في فرنســـا. وهـــو غيـــر مستعد لإعادة فتح الحوار معها مـــا دام قادتـــه وخاصـــة الحبيـــب بورقيبة يعيشون في سجونها و منافيها. فلنبدأ بإطلاق سراحهم ثـــم نرى ما هي المقترحات السياسية التي تريد فرنسا طرحها علينا ".

لكن فرنسا اختارت منطقا آخر حتى يبقى زمام المبادرة بيدها. فبعد أن تخلصت من الحكومة العميلة برئاسة صـــلاح الـــدين البكـــوش قررت تغيير الثنائي الدموي غار باي القائد الأعلى للقوات المسلحة

و دي هوتكلوك المقيم العام. وتم تعيين بيار فوازار مقيما عاما جديدا. فسعى مثل العديد ممن سبقوه إلى كسب ثقة الشعب التونسي والحركة الوطنية لكن دون جدوى. وقد عمل جاهدا على مدّ الجسور باتجاه الأحزاب لكن أثار الأعمال القمعية والآلام التي عاناها الشعب والمجازر التي ارتكبت في حقه والاعتقالات التي سلطت على أبنائه جعلت القلوب تنغلق تماما.

وحاول فوازار المراوغة فطلب من محمد الصالح المزالي الذي كان يشغل خطة وزير الصناعة والتجارة في الحكومة السابقة تكوين حكومة جديدة لإعادة فتح الحوار وقررت القوى الوطنية رفض الدخول إلى هذه الحكومة، وكل ما استطاعه محمد الصالح المزالي هو استدراج بعض الوجوه الوطنية المستقلة أمثال الدكتور محمد بن سالم. وكانت إزاحة غرباي وتعويضه بيوبي دي لا تور محاولة للخروج من المأزق وإقناع الأحزاب الوطنية بأن صفحة جديدة من العلاقات التونسية الفرنسية قد بدأت.

لكن صالح بن يوسف لعب في تلك المرحلة دورا أساسيا ضد كل تراجع عن الخط الوطني المتجذر. فكان يكثف الاتصال بقادة الداخل وخاصة بالمنجي سليم ويبلغه تعليماته مفصلة عن طريق الرسائل المتتالية والتقارير حول الدعم العربي والدولي للقضية التونسية. وكان يؤكد دائما على ضرورة الحفاظ على وحدة الصف التونسي فذلك يعطي للعالم صورة اجابية عن الحركة الوطنية ويساعد على توسيع عدد الدول المؤيدة لها. وفي خصوص حكومة مزالي فقد حذر صالح بن يوسف من مغبة المشاركة فيها. ووجه إلى المنجي سليم رسالة مؤرخة من القاهرة يوم 14 فيفري 1954. طرح فيها جملة من المسائل الجوهرية وحدد فيها الخط العام

للحركة الوطنية التونسية في ظل المتغيرات التي كانت نظرته الثاقبة قد ألمت بها.

وبدأ الرسالة الموالية بذكر النتائج السلبية لتصريحات الهادي نويرة ونداءاته للهدوء والتعقل. وبحمله مسؤولية فشل المساعي التونسية لدى الأمم المتحدة. فالدول لم تر ضرورة للإسراع بالتنديد بالسياسة الفرنسية في الوقت الذي يسلك الحزب في الداخل سياسة المهادنة تجاه الإدارة الفرنسية. ثم يقول الزعيم صالح بن يوسف أنه أكد على بعض "الأخوة " دون ذكر الأسماء _الذين جمعهم به لقاء في جنيف بعد عودته من نيويورك ضرورة التمسك بالحذر خاصة من طرف المنجي سليم والهادي نويرة في كل التصريحات الرسمية. ويتحدث عن رسالة وجهها إلى المنجي سليم في شهر جانفي 1954 لكنها لم تصله. وهذا يدل أن هناك خيوطا مقطوعة في العلاقات الحزبية ربما تجد تفسيرها في اختلاف وجهات النظر حول المهام العاجلة والآجلة في إستراتيجية الحزب الحر الدستوري الجديد. ويتأكد ذلك عندما يذكر الزعيم صالح بن يوسف لقاءه بالسيدين محمود المسعدي والنوري بودالي في ستوكهولم في شهر جويلية من سنة 1953. كان الأول يشغل خطة أمين عام للاتحاد العام التونسي للشغل بعد وفاة الزعيم فرحات حشاد والثاني خطة أمين عام مساعد مكلف بالشؤون الخارجية. وعندما دار الحوار بينه وبينهما أكد صالح بن يوسف ضرورة التمسك بمقررات المؤتمر المنعقد يوم 18 جانفي 1952 بدار سليم وخاصة منها البند المتعلق بالاستقلال التام . فوجد عند مخاطبته جوابا غريبا إذ ذكراه أن المؤتمر المشار إليه وقع في ظروف خاصة ولذلك فإنهما يعتبران قراراته غير ملزمة ولسائل أن يسأل كيف يقبل صالح بن يوسف بهذا المنطق وهو الذي سعى حتى قبل مؤتمر ليلة القدر إلى إدخال الاستقلال ضمن مطالب الحركة الوطنية ثم كرّس ذلك بصورة

واضحة وجلية في ذلك المؤتمر الذي اجتمعت فيه كلمة القيادات الوطنية التونسية كاملة؟ تعجب كلامهما وطلب منهما إبلاغ تعليماته للسيد الهادي نويرة للإدلاء بتصريحات تتماشى مع طموحات الشعب التونسي العميقة وكذلك مع النشاط الإعلامي والدعائي الكبير الذي يقوم به ممثلو الحزب الحر الدستوري الجديد وأمينه العام في أنحاء العالم.

وتؤكد الرسالة على الدور السلبي الذي لعبه الهادي نويرة حين أدلى في العديد من المناسبات بتصريحات انهزامية جعلت الصف الوطني يتشقق وأوقعت بالضعفاء والمترددين إلى الانفتاح من جديد على السلطات الاستعمارية والتردد على حفلاتها جنبا إلى جنب مع قاتلي فرحات حشاد والهادي شاكر.

ونفهم من هذه الرسالة أن صالح بن يوسف لم يفقد شيئا من قوته الحزبية بعد سنتين من الهجرة. فهو يسطر من بعيد السياسة التي يريد لحزبه أن يتبعها. وهو يتحدث بلغة المسؤول الذي يصدر تعليمات. فيطلب من المنجي سليم إجراء اجتماع واسع يضم أقطاب الحركة الوطنية عن طريق دعوة مجلس الأربعين بموافقة الأمير الشاذلي باي نجل محمد لمين باي الأول. أما إذا تعذر ذلك فان عليه أن يدعو المجلس بعد الاتفاق مع الحزب الدستوري القديم والمنظمات "القومية " ثم يقترح جدول أعمال لهذا الاجتماع المحتمل. ويذهب ابن يوسف أكثر من ذلك فيسطر سير الاجتماع ويحدد النقاط التي يجب التوصل إلى اتفاق حولها . وهي على التوالي . وصف شامل للوضع السياسي في تونس منذ جانفي 1952، وإقرار مبدأ إقامة علاقات جديدة مع فرنسا على قاعدة الحرية وميثاق الأمم المتحدة. التأكيد على اختلاف وجهات النظر بين الحركة الوطنية والحكومة الفرنسية وعلى الغموض الذي

AlHawa

تتصف به تصريحات المقيم العام الجديد؛ وتحرير لائحة تعبر عن إرادة الشعب التونسي وضع حد لنظام الحماية وعدد من المطالب السياسية الأخرى إلى أن تصل إلى وصف التمشي الذي سوف يقود الشعب التونسي إلى تقرير مصيره بنفسه كما هو الحال في السودان.

والحل يكمن حسب رأيه في أن الباي مازال يعتبر رغم الحماية الفرنسية المعبر الوحيد عن السيادة التونسية أن الاعتماد على هذه النقطة بالذات يمكن الحركة الوطنية من اختصار المسافات نحو إمضاء معاهدة جديدة بين حكومة تونسية صرفة ممثلة والحكومة الفرنسية. أمّا هذه المعاهدة الجديدة فهي تعترف بحقوق الفرنسيين المقيمين في تونس مقابل اعتراف فرنسا بحق الشعب التونسي في اختيار من يقوده وطبيعة النظام الذي يقام على أرضه. وقد عمل الحزب تماما بهذه التوصيات. ويمكن أن نقول بأنه طبقها بحذافرها. فقد سعى المنجي سليم إلى جمع فصائل الحركة الوطنية فتلقوا موافقة ضمنية من الباي ابلغهم إياها الشاذلي باي وحضر الاجتماع ممثلون عن الحزب الحر الدستوري الجديد والحزب الدستوري القديم والاتحاد العام التونسي للشغل والغرف التجارية والفلاحية التونسية والاتحاد العام للفلاحة التونسية والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وانتهوا إلى صياغة بيان يتناول كل النقاط التي أشار إليها الزعيم صالح بن يوسف في رسالته ويعتبرون في خاتمته أن مخطط فوازار سوف يكون مآله الفشل الدريع لأنه لا يضيف شيئا جديدا إلى الوضع السائد في تونس وأكد هذا البيان الصادر في تونس يوم 27 فيفري 1954 أي بعد وصول الرسالة بأيام قلائل – أن مخطط فوازار لا يعطي للحكومة التونسية المزمع تكوينها أية مسؤولية في الميادين الحساسة التالية: التعليم العمومي، والأشغال العامة والبريد والبرق والهاتف والمالية . وأن المخطط لا

AlHawa

يحدد رزنامة للسير في اتجاه خلق سلطة تنفيذية تونسية منس
وفي خصوص السلطة التشريعية فإن إعطاء حق الاقت
للفرنسيين المقيمين هو بمثابة التسليم بأن لهم حق سياسي
ممارسة جزء من السيادة التونسية.

أما النقطة الثالثة التي اعترض عليها المجتمعون فهي تتمثل في تمسك مشروع فوازار بالقوانين الجاري بها العمل والتي لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح الموظفين التونسيين. أما في خصوص الخلافات الإدارية فيلاحظ المجتمعون أن مشروع تأسيس محكمة إدارية قد وقع التخلي عنه. وتلاحظ المنظمات الممضية على البيان أن مخطط فوازار يحمل في العديد من فقراته فكرة السيادة المزدوجة ومهمّات رسالة شومان إلى حكومة شنيق بتاريخ 15 ديسمبر 1951 التي اندلعت على إثرها الثورة التونسية. هكذا كان رد الحركة الوطنية على مشروع فوازار. وهو بمثابة القطيعة مع التأكد على أن الحل الوحيد يكمن في حق الشعب التونسي في تقرير مصيره بنفسه.

ومن النتائج الهامة جدا لهذه الرسالة "استقالة" السيد الهادي نويرة من الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري الجديد. وقد أدهش ذلك الحدث الملاحظين و فسّره "المستقيل " بتدهور حالته الصّحية. جاء ذلك بالخصوص في صحيفة لومند المؤرخة في 25 مارس 1954. إذ يقول في رسالة إلى مدير هذه الجريدة "لقد ادّعيتم في مناسبتين أن استقالتي جاءت نتيجة للخلافات التي تشق الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري الجديد. أما الحقيقة فهي كالتالي : إن التدهور الحقيقي الذي أصاب صحتي يفرض عليّ أن أتخلى عن كل المهام التي أتحمّلها في الهياكل القيادية لحزبي. إن أي تفسير آخر لهذا الحدث يعتبر خرقا للحقيقة".

AlHawa

لكن الحقيقة كانت على خلاف ذلك. فقد أجرى الهادي نويرة مع المنجي سليم وأعضاء الديوان السياسي حوارا حادا وصريحا بعد وصول رسالة صالح بن يوسف إلى تونس. وتمسك بمواقعها السابقة معتبرا أن ما جاء في تصريحاته لا يخرج عن الخط العام للحزب وعن السياسة التي سطرها لنفسه. وعبّر عن رفضه الخضوع لأوامر الأمين العام لأن هجرته قد أفقدته النظرة الواقعية التي كان يتميز بها. ولما أصر رفاقه على مطالبته بالتراجع عن هذا الموقف ووضعوه أمام الخيار بين البقاء مع احترام تعليمات الأمين العام أو مغادرة الديوان السياسي قبل مكرها الخروج من هذا الهيكل وتم الاتفاق على أن تبقى أسباب خروجه مكتومة.

وقد تواصل العمل بتوصيات الزعيم صالح بن يوسف فاجتمعت أطراف الحركة الوطنية الممضية على البيان سابق الذكر مرة ثانية يوم 15 أفريل 1954 تحت رئاسة السيد الطاهر بن عمّار وناقشت تقريرا ضافيا عن الأوضاع السائدة في تونس وتعرض وأضاعوه بالنقد إلى مجمل جوانب الإصلاحات. تمت هذه الجلسة بصفة سرية ولم يعلن عنها إلا بعد أسبوعين من انعقادها. فقد فضّل المشاركون مواصلة اتصالاتهم سرّا وتمكين اللجنة المنبثقة عن هذا اللقاء تقديم تقريرها إلى كافة الأطراف والى محمد لمين باي الأول قبل نشره. وقد أبدت جريدة لومند تعجبها عندما أورد الخبر يوم 27 أفريل. ذلك أن أحدا ما كان ليتصور بأن وحدة الصف الوطني عادت إلى هذه الدرجة من الانسجام بعد أن طرأ عليها في نهاية سنة 1953 وبداية 1954 بعض الضعف والتململ.

وأكد هذه الجلسة التي أطلقت عليها جريدة لومند اسم "الجبهة الوطنية" مقرراتها السابقة، فليس هناك أي حلّ للقضية التونسية إذا رفضت سلطات الاحتلال الاعتراف بالمسائل التالية:

_ حق التونسيين في انتخاب مجلس تشريعي.

_ قيام حكومة تونسية بأتم معنى الكلمة تكون مسؤولة أمام هذا المجلس التشريعي لا غير.

_ تونسة الوظيفة العمومية مع احترام الوضعيات التي تحصّل عليها بعض الموظفين الفرنسيين بصفة شرعية.

_ قيام محكمة إدارية.

فهذا التأكيد على ضرورة قيام مجلس تشريعي وبناء حكومة وطنية مسؤولة أمامه والتمسك بتونسة الوظيفة العمومية تعبّر عن رفض الحركة الوطنية التونسية للإصلاحات السطحية التي اقترحها فوازار والتي تكفلت حكومة محمد الصالح المزالي بانجازها.

فالأوضاع السياسية في تونس سنة 1954 كانت تتميز بعنصرين على غاية من الأهمية. أولهما اتساع رقعة العمل الفدائي وتحوّله إلى حرب تحرير كاملة الشروط والمواصفات. وثانيهما _ ونتيجة لذلك _ صلابة الصف الوطني وتوحّده. وقد ظهر ذلك بوضوح منذ ربيع 1954 وفهمت السلطات الفرنسية أن الحل في تونس يمر عبر حوار جديد مع ممثلي الحركة الوطنية. فرفعت بسرعة يدها عن حكومة مزالي التي فرغت تدريجيا باستقالة أعضائها. ولكن كيف يمكن أن يتم هذا الحوار في ظل الصراعات العسكرية التي تشهدها الساحة. لذلك سلكت الحكومة الفرنسية سياسة مزدوجة. فتح نافذة

AlHawa

على الحركة الوطنية السياسية قابلة العودة إلى الحوار معها وفي نفس الوقت إرسال التعزيزات العسكرية لإخماد نار الثورة حتى لا يكون العمل الفدائي ورقة ضغط على فرنسا بيد الحركة الوطنية.

وفي نفس الوقت بدأت حملة إعلامية تهدف إلى تصنيف الحركة الوطنية إلى صنفين واحد متشدّد لا مجال لمحاورته وواحد مستعد للحوار. وفي هذا الإطار أدرجت حملة من اللقاءات بين رئيس الحزب الحر الدستوري لتونس الحبيب بورقيبة المنفي بجزيرة قروا وأهم الصحف الفرنسية وكان في كل مرة يؤكد على براءة حزبه من أعمال العنف (انظر لوموند 5 جون 1954 وبراي ماتش 3 جوان 1954).

فما أبعد هذا الموقف عن واقع التلاحم اليومي للعمل الوطني بالعمل الفدائي إلى درجة انه تم توزيع مناشير تدعو إلى الامتناع عن التدخين لمنع فرنسا من مداخيل الجمرك التي تستعملها في حربها ضد الثورة التونسية المسلحة.

وفي 13 جوان 1954 سقطت الحكومة الفرنسية بسبب تعثر أعمالها في الداخل وفي المستعمرات وعلى الخصوص في فيتنام والمغرب وتونس. واستلم منداس فرانس مقاليد السلطة فاتحا صفحة جديدة في علاقات فرنسا بحركات التحرر في البلدان الواقعة تحت سيطرتها.

في 31 جويلية 1954، وصل منداس فرانس إلى تونس في رحلة خاطفة. وصرح أمام الباي أن فرنسا مستعدة لمنح تونس استقلالها الداخلي. وكان لهذا التصريح وقع كبير في تونس وفي العالم. فهي المرة الأولى التي تعترف فيها فرنسا لشعب تونس بهذا الحق رغم

AlHawa

انه دون حقوقه الكاملة بكثير. لكن منداس فرانس اقتــرح تكــوين حكومة تونسية جديدة لها صــلوحيات واســعة لتكــون المخاطــب الرسمي لفرنسا باسم الشعب التونسي وباسم الباي في المفاوضــات التي وعد بانطلاقها في أقرب الآجال لضــبط بشــروط الاســتقلال الداخلي وطبيعة العلاقات التونسية الفرنسية في الفترة القادمة.

بعد ذلك بأيام اجتمع المكتب السياسي للحــزب الحــر الدســتوري التونسي برئاسة أمينه العام الزعيم صالح بن يوسف فــي جنيــف. وبعد تدارس الوضع من جميع جوانبه اصدر بيانا يعلن فيــه عــن استعداده للمساهمة في الحكومة الوطنية التي كلّف السيد الطاهر بن عمار بتكوينها. واثر ذلك الاجتماع صرح بن يوسف للصحافة أنــه لا يحب كثيرا كلمة استقلال داخلي ويفضل اســتعمال كلمــة حكــم ذاتي" Home Rule" لأنها تغطي السيادة الوطنية بشــكل أوســع. وقال " أن هذا الاستقلال الداخلي " لن يكون سوى مرحلة انتقاليــة على طريق تحقيق الاستقلال التام الذي كان دائما ومازال إلى اليوم الهدف الأسمى لحزبنا. إن سرعة الانجاز هي الشاهد على حســن نوايا فرنسا. فعدد المتربصين بهذه المفاوضات ليس بقليل ويخشــى أن تفشل مثلما فشلت من قبل".

ونستنتج من هذا الاجتماع ومن التصريح الذي تلاه أن صالح بــن يوسف مازال يحتل في صفوف الحزب مرتبة الصّدارة وانــه هــو الذي يحدد خطه العام. وتقول بعض الروايات أن صالح بن يوسف كان على موقف متصلب من هذه السياسة الجديدة وحذّر رفاقه مــن مغبّة الاستسلام الى الوعود التي لا تتناسب وحجم النضال الــوطني والتضحيات التي قدّمها الشعب التونسي خاصّة في السنوات الثلاث الأخيرة. ولكن صالح بن يوسف عــرف عــن الاصــداع بــبعض الخلافات التي بدأت تظهر في مواقف الحزب وذلك بإلحــاح مــن

أعضاء الديوان السياسي المجتمعين حوله. ووعدوه جميعا بالعمل على اجتياز مرحلة الاستقلال الداخلي في أسرع الآجال إلى الاستقلال التام المنشود.

وظلّت صلته بتونس متواصلة. فلا يمر يوم واحد إلا ويلتقي فيه بوفد من وفود الحزب أو المنظمات المهنية والجماهيرية.

وقد اجتمع مجلس وطني للحزب الحر الدستوري الجديد يوم 16 أوت 1954 واصدر بيانا جاء مطابقا تماما لتعليمات الأمين العام. ووجه برقيتين أحداهما إلى رئيسه والأخرى إلى أمينه العام. يتوجه المشاركون في المجلس الوطني إلى الزعيم صالح بن يوسف بالتحية الحارة ويؤكد له ثقته الكاملة في عمله السياسي الدؤوب خدمة للقضية الوطنية المقدسة".
واتجهت الحكومة الجديدة إلى طاولة المفاوضات. لكن بعد انطلاقها يوم 18 أوت 1954 انقطعت بسبب تصاعد الأعمال الفدائية واشتداد المعارك في كافة أنحاء البلاد. وقد بادر الجانب الفرنسي بقطعها لأنه اعتبر أن فرنسا لا تقبل بالحوار والسلاح مشهور في وجهها.

وفي جريدة الصباح الصادرة يوم 5 سبتمبر 1954 كتب السيد محمد المصمودي مقالا أكّد فيه أن المفاوضات لا يمكنها أن تتواصل في جو يملؤه التخوف وعدم الاطمئنان. أن الثقة والحذر ضروريان لنجاح المفاوضات ثم يعرب عن تنديده بما يسمى بالأعمال الإرهابية في المدن والقرى مهما كان مصدرها مهما كانت أسبابها.

في نفس الوقت كان صالح بن يوسف على صلة بالسلطات المصرية لتوجيه المزيد من الأسلحة إلى تونس عبر التراب الليبي وقد تكونت لهذا الغرض خلية متابعة من لجنة تحرير المغرب العربي لمتابعة وانجاز هذا الموضوع وكان الأخ إبراهيم طوبال من بين أعضائها المتحركين.

وفي تونس وبعد تصريح محمد المصمودي بأيام ألقى السيد عزوز الرباعي رئيس الشبيبة الدستورية خطابا حذّر فيه الوفد التونسي إلى المفاوضات انه لا سبيل إلى القبول باستقلال منقوص. فالشعب التونسي لا يقبل أية لغة للتعبير عن سيادته سوى الاستقلال التام. فقد بلغت "الأمة" التونسية درجة كبيرة من الوعي تسمح لها بالتقدم على الطريق التي رسمها لها حزبها العتيد دون أن تكون في حاجة إلى إعانة أي كان. كيف تسمح الحكومة لنفسها بالتفاوض من أجل الاستقلال الداخلي في حين تأكد أن هدف الحزب هو الاستقلال التام. هذا دليل قاطع عن سوء النية والتربص بمصالح الشعب التونسي. فالحقيقة أن المفاوضات التي تجري حاليا هدفها الاستقلال الداخلي فقط.

وفي باريس طالب الوزراء المفاوضون أن تعلن سلطات الاحتلال عن هدنة تسمح بفتح حوار مع رجال الثورة المسلحة بغرض إقناعهم بضرورة التوقف عن القتال. وقد حصل ذلك بعد استشارة بورقيبة الذي كانت السلطات الفرنسية قد نقلته من منفاه الفرنسي الثاني في منطقة لواري إلى مدينة شانتي وذلك لتشريكه بصورة غير مباشرة في المفاوضات. وسمحت للوزراء المفاوضين ولعدد من رجال السياسة الفرنسيين من زيارته.

AlHawa

وزّعت الأدوار كما توزع في الاوركسترا.كل يعزف على آلـ
الوقت المحدد له إلى أن يصل إلى مسامع الشعب التونسي صـ
واحد يدفعه إلى طريق الاستقلال الداخلي ويوهمه بان مطالبـ
تحققت وانه لا داعي إذن إلى استعمال العنف.

أمّا صالح بن يوسف فكان يعارض هذا السلوك معارضة شـ
فهو يعرف أن الذي يفاوض وسلاحه في يده يستطيع أن يحصل على حقوقه كاملة أمّا الذي يسلّم سلاحه فلا يستطيع فرض أي شيء خاصة إذا كان يفاوض قوة عتيدة ومتجبرة مثل فرنسا. في نفس الوقت كان بورقيبة يصرح لجريدة لبتي ماتان التونسية بتاريخ 21 نوفمبر 1954 "أن المفاوضات تتعثر حول مسألة تكوين جيش تونسي صغير يعد 6000 جندي على أقصى تقدير وحول تعيين مستشارين دبلوماسيين تونسيين في السفارات الفرنسية بالمشرق. كما انه ما تزال هناك بعض الإشكالات في خصوص خضوع الشرطة إلى الحكومة التونسية.ثمّ ينتقل إلى موضوع الثورة المسلحة فيقول انه من واجب كل تونسي حمل السلاح أن يلقي سلاحه اليوم. وإنني متأكد أن الجميع سوف يقبلون بذلك. هذا الموضوع أنا أضمنه تماما. وأرجو أن يترك لي فألتزم به إلى النهاية".

يجب أن نذكر هنا أن الثورة الجزائرية كانت قد اندلعت منذ ثلاثة أسابيع عندما قبل هذا الكلام. ونلاحظ أن فرنسا تقاعست عن المفاوضات في نهاية أوت 1954. ثم عادت إليها بشرط إلقاء السلاح. ورفضت مطلب وقف إطلاق النار. لكنها لما رأت نار الثورة الجزائرية تشتعل ووجدت نفسها أمام بؤر حربية ثلاثة في المغرب العربي من مراكش إلى بن قردان فهمت أن الوقت قد حان لكسر هذه الجبهة الواسعة قبل أن تتوحد نضالاتها ميدانيا. خاصة

أن قياداتها المتواجدة ضمن لجنة تحرير المغرب العربي قد وحّدت مواقفها وأقرت مبدأ الاستقلال التام لدول المغرب العربي الثلاث. وقد بدأت شعارات الوحدة العربية التي رفعها نظام الرئيس جمال عبد الناصر تجد صداها في صفوف الجماهير وبين تيارات الحركات الوطنية في مختلف أنحاء البلاد العربية.

أسرعت فرنسا إلى إعلان موافقتها على موقف إطلاق النار في المناطق التي تدور فيها نقاشات بين وفود الحزب الدستوري الجديد ورجال الثورة المسلحة بغية إقناعهم أن الوقت قد حان لإلقاء السلاح, كما أعلنت أنها تعطي الآمان لكل الذين يلقون السلاح وينزلون من الجبال فلهم أن يعودوا إلى بيوتهم سالمين لا احد يتابعهم أو يلاحقهم. وهذا نص الوعد المكتوب الذي يستلمه كل مقاتل عندما يلقي بسلاحه أمام ممثلي السلطة الفرنسية: "إن حامل هذه الشهادة لن يقع تتبعه بأي حال من الحالات أو من أجل أعمال اقترفت قبل تاريخ ... ثم تتبع بعض الاضاحات حول اسم المعني ولقبه واسم والده والمشيخة والمنطقة التي يعود إليها بالنظر والمكان الذي يستقر فيه بعد تسليم سلاحه. ثمّ يبصّم المعني بأصابعه على هذا التصريح ويوقع إلى جانب توقيع الجنرال بوي دي لاتور القائد الأعلى للقوات المسلحة الفرنسية بتونس.

وأجهدت الوفود الدستورية نفسها في إقناع المقاتلين ووعدهم الوعود الكثيرة المعسولة ونجحت في جلب أعداد كبيرة منهم إلى المدن يلقون سلاحا غاليا رفع كلمة الشعب عاليا واجبر فرنسا العظمى الجلوس إلى مائدة التفاوض.

كان الشهيد لزهر الشريطي والساسي لسود من بين الذين قبلوا بهذا المنطق فألقوا بسلاحهم معبرين عن ثقتهم بالحزب الدستوري

AlHawa

الجديد. أمّا الطاهر الأسود فأبى إلا أن يواصل القتال لأنه لـم
شيئا قد تحقق مما طلبه الشعب التونسي منذ عشرات السنين. بل
توجه بالخطاب إلى الذين ساهموا في هذه العملية وهددهم بالقت
وقد تزامن هذا التصريح مع توزيع منشور في أهم المدن يطلب
المقاتلين عدم تسليم أسلحتهم. وكانت هذه المناشير تحمل تو
القائد الطاهر الأسود.

وجاء في إحصاء رسمي لأركان الجيش الفرنسي بتونس أن عدد الذين ألقوا بسلاحهم بلغ 2713 رجلا. أمّا عدد الأسلحة التي جمعت أثناء هذه العملية فهو 2505 قطعة. عندها بدأت وسائل الإعلام تشيع نبأ اتفاق تم بين الحكومة التونسية والمقيم العام حول ضرورة القضاء على المقاتلين الذين رفضوا نداء العقل وتمسّكوا بسلاحهم.

أمّا صالح بن يوسف فكان يوجه النداءات المتتالية لمنع هذه العملية من الوصول إلى أهدافها الخبيثة. واستمعت أعداد كبيرة من المقاتلين ومنهم القائد الطاهر الأسود إلى نداءاته. وقد اعتبر أن الذي يحصل هو بمثابة الضربة القاضية للحركة الوطنية. وانه لا بدّ من العمل على إعادة بناء قواها المسلحة وإعادة تعبئتها معنويا. فعاد إلى مصر في منتصف شهر ديسمبر 1954 والتقى الرائد صلاح سالم وزير التوجيه الوطني بحكومة الرئيس جمال عبد الناصر. وطرح معه مسألة الدعم المصري للثورة التونسية. وتم النقاش كذلك حول ضرورة توحيد جهود الثورات الثلاث في بلاد المغرب العربي خاصة وأنها تقاوم عدوا واحدا وعند مغادرة مكتب الوزير صرح الزعيم صالح بن يوسف "أن المفاوضات الفرنسية التونسية لا تستجيب لآمالنا. إن فرنسا تريد الاحتفاظ لنفسها بأجهزة الأمن وبهياكل العدالة الأمر الذي يتنافى وتصريحات السيد منداس فرانس والذي لن نقبله أبدا".

وفي يوم 25 ديسمبر 1954 أدلى صالح بن يوسف بتصريح لإذاعة القاهرة جاء فيها "أن المطلب الذي وقعت فيه المفاوضات الفرنسية التونسية ناتج عن عدم الاتفاق بين المتفاوضين حول مستقبل الاستقلال الداخلي. إن الادعاءات الفرنسية الكثيرة سوف تؤدي الى فشل المفاوضات الجارية وسوف تتحمل فرنسا وحدها المسؤولية في ذلك".

ثم عاد صالح بن يوسف إلى جنيف لمتابعة المفاوضات التي لم يسمح له بالدنو منها أكثر خشية أن تتجذر المواقف التونسية وتتصلب حول قضية السيادة وكيفية المحافظة عليها.

AlHawa

أطوار الصراع قبل عودة صالح بن يوسف

في الثالث من جانفي 1955 أصدر الزعيم صالح بن يوسف من جنيف بيانا نقلته صحيفة الأهرام القاهرية "أعلن فيه مطالب التونسيين وكشف عن السبب في حالة التوقف التي وصلت إليها المفاوضات التونسية الفرنسية وهي مفاوضات تبغي تونس من وراءها الفوز بالحكم الذاتي. وقال في بيانه أن فرنسا لا تريد منح تونس حكما ذاتيا حقيقيا وقد انطوى البيان على تهديد بقطع المفاوضات وإصابة المسيو منداس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية بنكسة شديدة.

وقد تضمّن بيان السيد صالح بن يوسف تحذيرا واضحا قال أن الثوار الوطنيين قد يعاودون نشاطهم ونضالهم الدموي ما لم تحرز مفاوضات الوفد التونسي مع المسؤولين الفرنسيين على بعض التقدم. وإذا مضت الحكومة الفرنسية في النكول في تعهداتها فان على فرنسا أن تتحمل أمام العالم بأسره المسؤولية الكاملة عن النتائج المؤلمة التي يفضي إليها مثل هذا الموقف".

وأثار صالح بن يوسف خمس نقاط قال أنها تمثل الحد الأدنى الذي يقبل به الشعب التونسي تهيئة لاستقلاله وهي:

تحديد موعد لانتهاء العمل بكل اتفاق ينطوي على الحد من السيادة.
إقامة حكومة تونسية متجانسة. نقل المسؤولية الكاملة عن صون الأمن العام إلى التونسيين بحيث لا تشترك في ذلك أي سلطة فرنسية عسكرية كانت أم مدنية.
إعادة جميع السلطات القضائية التي تتولاها الآن المحاكم الفرنسية إلى القضاء التونسي دون أية تفرقة سواء من الناحية الجنسية أو من الناحية الدينية.
أن تتولى الحكومة التونسية جميع شؤون المؤسسات التربوية ومعاهد التعليم مع السّماح بوجود بعثة ثقافية فرنسية ولكن على ذات الأساس الذي على مقتضاه يصرح للبعثات الأجنبية الأخرى.
أن يكون للحكومة التونسية كامل الحرية في انتهاج السياسة التي تراها في ميدان الاقتصاد والمسائل المالية والجمركية على أن يراعي التوافق مع سياسة منطقة الفرنك الفرنسي".

ومن خلال هذا التصريح يمكن أن نقول بأن موقف الزعيم صالح بن يوسف في مطلع سنة 1955 تتداخل فيه عدّة عناصر فهو متصلب عندما يريد الإفصاح عن الأهداف النهائية لنضال الشعب التونسي فيطالب فرنسا بوضع رزنامة تضمن التدرج نحو السيادة الكاملة في المجال التي يستثنيها الاتفاق. وهي التي ينعتها صالح بن يوسف في البند الأول بالاتفاقات التي تنطوي على الحد من السيادة. ويعني طبعا مسائل الدفاع والعلاقات الخارجية.

وهو متصلب أيضا عندما يحاول إفراغ الحماية من محتواها باسترداد الأمن العام والتربية والقضاء لنظر الحكومة التونسية وهو متصلب كذلك لما يعامل فرنسا معاملة كأية دولة أجنبية في خصوص حقها في إرسال بعثة ثقافية إلى تونس لكن على "ذات الأساس" الذي يتم به العمل بالنسبة لبقية الدول في العالم. فهو ينفي

AlHawa

أن يكون لفرنسا أي امتيازات على بقية دول العالم في تونس. يعني ذلك أن تونس لا يربطها أي ارتباط خاص بفرنسا على حساب سيادتها.

وهو متصلب عندما ينادي بإعطاء الحكومة التونسية حرّية النظر الكاملة في مجالات الاقتصاد والمالية والجمرك.

أمّا مرونته فهي قائمة في بعض الأشكال كالبقاء في منطقة الفرنك الفرنسي أو القبول بتأجيل التفاوض في مسائل الدفاع والخارجية حسب رزنامة تضبط حالاً. وهذه المرونة موجهة في نفس الوقت إلى الطرف الفرنسي والى جزء من الحركة الوطنية. فهو لا يريد غلق الباب بشكل كامل مع الدولة الفرنسية وقطع الحوار الدائر منذ أشهر والذي ينتظر أن يفضي إلى تحقيق مطالب الشعب التونسي. وهو كذلك حريص على وحدة صف الحركة الوطنية في هذه المرحلة بالذات، فلا يعرب بشكل واضح عن مطلب الاستقلال الذي سيطر على ذهنه كما على أذهان جماهير الشعب التونسي.

إننا نشعر عند قراءة التصريح المذكور آنفا أن الزعيم صالح بن يوسف وجد نفسه في بداية سنة 1955 بين قوتي ضغط هما الانصداع بمطالب تونس كاملة ومواصلة المفاوضات لنفس الغرض لكن دون إعلان ذلك مسبقا.

وكان لموقف صالح بن يوسف صدى كبير في الأوساط السياسية التونسية إذ اعتبر كبداية مرحلة تصعيد جديدة وصلتها الحركة الوطنية التونسية ضدّ فرنسا باعاز من بعض القوى العربية والآسيوية وخاصة منها الجمهورية المصرية التي بدأت سياستها الدولية تتجذر باتجاه موقف منحاز إلى قضايا الشعوب الساعية إلى

AlHawa

التحرر. ولاحظت جريدة لوموند أن الأوساط السياسية التونسية لم تبادر بالرد على تصريحات الزعيم صالح بن يوسف.

وأرادت الحكومة الفرنسية سحب النشاط تحت أقدام "المزايدين" فعادت إلى مائدة التفاوض يوم 5 جانفي 1955. وحضر الجلسة الأولى السيد منداس فرانس بنفسه كتأكيد على جدية الموقف الفرنسي خلال هذه الحركة الجديدة من المناقشات. وكانت أول النقاط التي أثارها الطرف الفرنسي في هذه الجلسة هي التصريحات التي أدلى بها الأمين العام للحزب في جنيف قبل ذلك بيومين. وعبّروا عن دهشتهم واستيائهم العميق منها. أمّا الجانب التونسي فقد اكتفى بالقول أن هذه التصريحات لا تلزم إلا صاحبها. وكانت هذه الإجابة مزدوجة المرمى. فهي لا تريد التنديد بالأمين العام الذي يحضى بشعبية كبيرة في تونس وفي صفوف الحزب ولكنها تسعى في ذات الوقت إلى المحافظة على حبل المفاوضات.

أمّا بورقيبة فكان موقفه أكثر صراحة من ذلك. فقد أعلن لجريدة فرانس اوبسرفاتور أنه يندد في نفس الوقت وعلى قدم المساواة " بالوطنية المطلقة " Nationalisme Intégral و " بالرّوح الاستعمارية المتشددة ". وليس هذا التصريح كلام عرضي ولا زلّة لسان. كانت تلك هي بداية الخلاف العلني بين بورقيبة وبن يوسف، وكانت تلك بداية المراهنة المطلقة من طرف بورقيبة على السلطات الفرنسية فهو يسعى إلى وضعها أمام الخيار ما بين طرفين داخل الحركة الوطنية كمحاور كفء. أحدهما متطرف والثاني معتدل. هذه المراهنة قديمة جدّا في مسيرة بورقيبة وهو لم يخفيها في يوم من الأيام بل يؤكّد أنه لم يقاوم فرنسا في يوم من الأيام بل قاوم غلاة الاستعمار متجاهلا الروابط المتينة بينهم وبين دولتهم الأم.

AlHawa

وفي اليوم الموالي استقبل منداس فرانس بورقيبة ولم يصدر كل ما قيل في هذا الاجتماع لكنه من حقنا أن نتساءل إذا كان بورقيبة قد أكّد لمخاطبه تنديده بالموقفين المتطرفين الوطني والاستعماري ؟.

ثمّ كلّف السيد المنجي سليم بالمهمة الصعبة الدقيقة المتمثلة في إقناع صالح بن يوسف بالعزوف عن التصريحات التي من شأنها أن توقف قطار المفاوضات واعدا إياه بأن ما تحصل عليه تونس سوف يتحول رأسا إلى قاعدة المطالبة بالمزيد وصولا إلى الاستقلال التام وقبل صالح بن يوسف ذلك رغم اقتناعه بان جزءا من القيادة السياسية للشعب التونسي تتخلى عن بعض جوانب السيادة مقابل استلام مقاليد الحكم في تونس وقد صرح بذلك إلى السيد المنجي سليم وكان يقصد بورقيبة بالذات.

تم هذا اللقاء بجنيف يوم 23 جانفي 1955. وكانت مواقف الزعيم صالح بن يوسف قد ازدادت تجذّرا. واتصل بعديد الرسائل من قادة الحزب في الداخل وممثليه في الخارج يدعمون موقفه ويشدون أزره. ومن بين هذه الرسائل واحدة جاءت من السيد الباهي الأدغم المقيم آنذاك بالولايات المتحدة. فكان يشدّد على المفاوضين التونسيين ويثني على مواقف الزعيم صالح بن يوسف ولكنه يعتبر انه من الأفضل أن تفضّ كلّ هذه النزاعات داخل الحزب.

وفي تونس كانت الحالة تزداد تأزما بسبب طول انتظار نتائج المفاوضات، وبسبب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردّية والمجاعة التي بدأت تنتشر في شتاء 1955 والتي دفعت التونسيين إلى مهاجمة المخابز ومخازن السلع في مختلف أنحاء البلاد. واندلعت إضرابات عمالية كثيرة. وفي نفس الوقت كان عدد من الفرنسيين يحاولون وضع أسس للتعايش السلمي والحوار المثمر

بين الجالية الفرنسية والشعب التونسي. ونذكر من بينهم هنـري دي منتيني وشارل سوماني. وقد توصلوا فعلا الى انشاء جمعية أطلـق عليها اسم "التعاون الحر الفرنسي التونسـي " بمعيـة عـدد مـن الشخصيات التونسية. وقد أوردت جريدة لوموند تصريحا لمؤسسي الجمعية جاء فيه " إن جماعة الجالية الفرنسية تتحقـق أكثـر عـن طريق الصداقة التونسية الفرنسية. أمـا القـوة والامتيـازات فقـد أصبحتا عاجزتين عن تحقيق ذلك". وفي نفس السياق تكونت لجنـة فرنسية _ تونسية يوم 15 مارس 1955. ومن الجانـب الـوطني نشير إلى تصريح للسيد أحمد بن صالح ينتقد بشدّة سياسة الحكومة التي يترأسها السيد الطاهر بن عمّار في الميدان الاجتمـاعي. فقـد أعلن السيد بن صالح مهددا أن عدم الاكتراث بالأوضاع الاجتماعية المتردية وبالمطالب الملحّة للعمال التونسيين سوف لن يبـق بـدون إجابة. أمّا السيد علالة بلهوان، فكان يجوب البلاد بعد عودته اليهـا من الهجرة ويؤكد "أن تونس جزء لا يجزأ من الوطن العربي. هذا الوطن الذي نكوّن معه جسما واحدا وتربطنا بـه روابـط عديـدة وطموحات مشتركة".

وفي يوم 25 مارس طرح الوفد التونسي في المفاوضات الجاريـة بباريس موضوع عودة صالح بن يوسف والحبيب بورقيبة. فقوبـل الطلب بشيء من المماطلة وكان الزعيم صالح بن يوسـف يركـز اهتمامه على ثلاثة نقاط أساسية في تلك المرحلـة: مراقبـة سـير المفاوضات وإعادة بناء قوة وطنية مسـلحة والتحضـير لمـؤتمر باندونغ.

وفي خصوص النقطة الأولى كان يتلقى يوميا المكالمات الهاتفية من أعضاء الوفد التونسي يعلمونه فيها بما تم الاتفـاق عليـه وكـذلك بالمسائل التي يتعثّر الحوار حولها وهي على التوالي مسألة المناطق

AlHawa

العسكرية الواقعة في الجنوب والتي تريد فرنسا مواصلة مراقب
للأجزاء الحدودية منها. ومشاركة الفرنسيين في المجالس البل
وكيفية تكوين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأخيرا عودة الق
المنفيين إلى ارض الوطن. وكان صالح بن يوسف يعطي تعليم
الصريحة بعدم التفويت في أي جزء من السيادة التونسية و
مصلحة الشعب التونسي المادية والمعنوية. وأدى حرصه هذا
إطالة مدّة المفاوضات، لأن بورقيبة كان يضغط من الناحية الثانية باتجاه الإسراع باجاد حلول مؤكّدا أن العمل بها لن يطول كثيرا.

كان صالح بن يوسف في خصوص إعادة بناء قوة وطنية مسلحة يجلب السلاح من مصر إلى ليبيا ويسلّمه إلى ممثلين عن قادة الثورة التونسية الذين رفضوا تسليم أسلحتهم في شهر ديسمبر 1954. فكانت معاركهم متواصلة ضدّ الاستعمار الفرنسي خاصة في النواحي الجنوبية من البلاد وعلى الشريط الحدودي مع الجزائر. لذلك أصرت فرنسا على مواصلة سيطرتها على ما كان يسمى بالمنطقة العسكرية.

وفي المدن تكونت "لجان سريّة للتحرير الوطني" وتمكّنت من القيام بأعمال عسكرية عديدة. وألقت سلطات الاحتلال القبض على بعض عناصر هذه الفرق. وفي غرّة أفريل من سنة 1955 أعتقل 22 تونسي بتهمة الانتماء إلى هذه اللجان. وقتل القائد اليعقوبي أثناء تعرضه لفرقة أمنية أرادت إلقاء القبض عليه. واتضح بعد ذلك أن هذه الجماعة كانت على صلة وثيقة بلجنة تحرير المغرب العربي الموجودة بالقاهرة والتي يقع ممثل تونس فيها تحت مسؤولية الزعيم صالح بن يوسف.

ربما دخلت هذه المسألة في إطار الإعداد لمؤتمر باندونغ سعيا لإبراز الموقف التونسي المتشبّث بحق تقرير المصير. وقد ساهمت جهات عديدة في خلق المناخ الملائم للتنديد بالاستعمار الفرنسي التونسي في تونس. ففي باريس بالذات اجتمعت الجامعة الدستورية يوم 9 أفريل وبعد نقاش طويل أصدرت بيانا عبّرت فيه عن رفضها تقسيم التراب التونسي إلى منطقة مدنية وأخرى عسكرية. ونددت بالمساعي الرامية إلى خلق روابط اقتصادية دائمة بين تونس وفرنسا إذ يعتبر ذلك استمرارا للحماية ويطالب بتأسيس اقتصاد تونسي مستقل يقوم على فكرة التقدم والعدالة الاجتماعية. وتم توجيه نص البيان إلى الديوان السياسي بتونس والوفد التونسي في المفاوضات والى الزعيم صالح بن يوسف بغية إدراجه ضمن الملف التونسي الذي تم إعداده بمناسبة انعقاد مؤتمر باندونغ.

وفي تونس ارتفعت أصوات عديدة تطالب بالاستقلال التام للبلاد. وقد صرّح السيد علالة بلهوان في خطاب ألقاه أمام الشعب الدستورية بالمدينة والأسواق "لقد وجدنا آذانا صاغية عند الدول الكبرى ولدى الدول العربية التي تربطنا بها روابط الدم والإيمان واللغة. لقد قال لي الدكتور مصدّق ذات يوم أن إيران سيدافع دوما عن تونس. لقد تمكنت تونس من انجاز العديد من التجهيزات كالطرقات والمستشفيات والمدارس والمعاهد. وهي بذلك تعتبر متقدمة بالنسبة لبعض الدول مثل باكستان. والحال إن باكستان حصل على استقلاله وتونس مازالت ترزح تحت نير الاستعمار. أيها الإخوة هناك موجة من الحرية انطلقت من الهند ومن الباكستان ومن اندونيسيا ووصلت إلى ليبيا على أبواب بلادنا. إنها لن تقف هناك ".

ذلك هو المناخ الذي انطلق فيه الزعيم صالح بن يوسف إلى باندونغ ولنعرّف أولا بباندونغ. فهي مدينة تقع اندونيسيا اجتمعت فيها في أفريل 1955 وفود عن 29 دولة حديثة العهد بالاستقلال أهمها اندونيسيا والصين والهند والباكستان ومصر. وقد عملت وفود هذه الدول في الأمم المتحدة مدّة سنتين من أجل الوصول إلى تنظيم مؤتمر تلتقي فيه قوى إفريقيا وآسيا للتنديد بالسياسة الاستعمارية في كل أنحاء العالم والتفرقة العنصرية وكذلك لتشير إلى خطر تفشي الأسلحة النووية.

وبعد الخطاب الذي ألقاه بالأمم المتحدة السيد علي ساسترواميد جوجو وزير خارجية اندونيسيا في خريف 1953 أعلنت الجامعة العربية المجتمعة في القاهرة مساندتها لهذا الخط العام المطالب بإنهاء الاستعمار ووضع الشعوب المستعمرة في مدار تحريري وحضاري جديد. وقد اجتمعت بعض الدول التي تدافع عن هذا النهج الجديد مرّة أولى في كولمبو عاصمة سري لانكة في 28 أفريل 1954. لكن باندونغ جاء في وقت كثر فيه ضغط الشعوب المكبّلة بقيود الاستعمار على مستعمريها واشتدت فيه حروب التحرر خاصة في شمال إفريقيا.

وقد توصل رؤساء الدول والحكومات المجتمعون في باندونغ إلى الاتفاق حول النقاط العشر هي التالية:

1) احترام الحقوق الإنسانية الأساسية اتفاقا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.
2) احترام سيادة كل الشعوب والأمم وصيانة وحدتها الترابية وذلك دون اعتبار لعدد سكانها.
3) عدم التدخل في شؤون البلدان الأخرى.

4) الإقرار بحق الأمم في الدفاع عن نفسها بصفة منعزلة أو بالاشتراك مع أمم أخرى اتفاقا مع ميثاق الأمم المتحدة.
5) رفض سياسة الأحلاف العسكرية التي تخدم مصالح الدول العظمى.
6) رفض الضغطات المسلطة من الدول العظمى على الدول الأخرى.
7) الامتناع عن الاعتداءات أو التهديد بالاعتداء أو استعمال القوة ضدّ الوحدة الترابية لأي بلد وضدّ استقلاله.
8) محاولة إيجاد حلول سلمية لكل الصراعات الدولية.
9) تنمية المصالح المشتركة للأمم والشعوب ودعم التعاون بينها.
10) احترام العدالة والالتزامات الدولية.

ومن بين النتائج الكبيرة لمؤتمر باندونغ رفض الدول المشاركة أن تصبح بلدانها مسرحا للحرب الباردة بين قطبي الصراع الدولي للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ويمكن أن نقول بأن فكرة الحياد الايجابي التي دافع عنها البانديت نهرو والرئيس سيكوتوري والجنرال تيتو والرئيس جمال عبد الناصر وغيرهم قد نشأت في باندونغ.

ففي هذه المناسبة وقف "العالم الثالث" قوة كبيرة تطالب بحقوقها وتطالب بتغيير قواعد اللعبة الدولية، فتصبح هذه القواعد مرتكزة على العقل والعدل والحرية وليس على القوة وحدها. فالبشرية قادرة على أن تتعامل مع بعضها حسب قوانين مختلفة عن قانون الغاب. ولم يطالب باندونغ بأكثر من ذلك.

AlHawa

ذلك من المؤتمر الذي سافر إليه صالح بن يوسف وكان مرفوقا بوفد عن أقطار شمال إفريقيا الثلاثة التي تقاتل من أجل استقلالها وطرد الاستعمار الفرنسي. وتركّب الوفد كالتالي . محمد يزيد وحسين آيت أحمد عن الجزائر وعلال الفاسي وعبد المجيد بن جلون من المغرب وصالح بن يوسف والطيب سليم والطاهر عميرة عن تونس. وقبل أعضاء الوفد ضمن المؤتمر باعتبارهم ملاحظين. لأن العضوية تمنح لممثلي الدول المستقلة فقط. وقد عيّن الزعيم صالح بن يوسف ناطقا باسم الوفد. وتضيف جريدة لوموند المؤرخة بـ19 افريل 1955 التي أوردت النبأ انه حمل حملة شديدة على فرنسا وعلى سياستها. وان ذلك قد ينعكس سلبا على مجرى المفاوضات التونسية الفرنسية. كما منح كل من المغرب وتونس فرصة التدخل أمام لجنة حقوق الإنسان التابعة للمؤتمر. فاستغلت هذه الفرصة لطرح القضية الجزائرية باعتبارها جزء لا يتجزأ من نضال شعوب شمال إفريقيا من أجل الاستقلال. وصدر عن الوفد التونسي أثناء إقامته بباندونغ بيان يطالب الحاضرون بوضع سياسة عملية للقضاء على مواقع الاستعمار الفرنسي في بلدانهم. ويطالب البيان بضرورة شن حملة افريقية آسيوية من أجل أن لا يبقى حق الشعوب في تقرير مصيرها شعارا خفقا خاليا من أي محتوى. ويقترحون أن تكون الأمم المتحدة مسرحا لهذه الحملة. فنخصص جلستها العامة لمناقشة مسألة الاستعمار وكيفية القضاء عليه.

ذلك ما كان يحدث في باندونغ، وكانت أنظار العالم بأسره ملتفتة إلى ذلك الاتجاه. وفي باريس اقترح المفاوضون الفرنسيون القيام بتصريح مشترك يعلن عن حصول اتفاق حول أهم القضايا المطروحة للحوار. والغرض من هذه العملية واضح. فهم يريدون بذلك سحب البساط تحت أقدام الوفد التونسي – الجزائري –

المغربي بباندونغ ومنع الجلسة العامة للمؤتمر من التصويت على أية لائحة بالسياسة الفرنسية.

هذا السياق كسبه الوفد وكسبه الزعيم صالح بن يوسف. فالمفاوضون التونسيون رفضوا التوقيع على مثل هذا التصريح، واشترطوا مقابل ذلك أن تتخلى فرنسا عن فكرة منح الفرنسيين المشاركة بمجالس البلديات حيثما وجدوا على التراب التونسي.

ونظرت الجلسة العامة لمؤتمر باندونغ في لائحة مصرية تطالب بالبحث بسرعة عن حل عادل وسلمي لقضايا شعوب المغرب والجزائر وتونس باتجاه حقهم في تقرير مصيرهم. وكتبت اللائحة بلهجة معتدلة مع تضمينها أهم ما تطالب به شعوب شمال إفريقيا الثلاث، فتمت المصادقة عليها بالإجماع واعتبر ذلك إدانة كبيرة لفرنسا.

وقد نشرت وكالة فرانس براس مقالا يوم 24 أفريل أكدت فيه أن الأوساط الفرنسية الرسمية تبدي استغرابها واستياءها لمصادقة المؤتمر على اللائحة المصرية. وتذكر نفس الأوساط أن الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي وان شعبها جزء من الشعب الفرنسي ولذلك فان اللائحة بمثابة الاعتداء والتدخل في شؤون فرنسا الداخلية. وأشار المقال إلى أن المفاوضات الفرنسية التونسية أفضت إلى اتفاق حول أهم النقاط المطروحة على مائدة النقاش.

وفي يوم 23 أفريل أعلنت جريدة لوموند عن حصول اتفاق مبدئي بين الطرفين المتفاوضين حول القضية التونسية. وكان خبر الاتفاق قد شاع في تونس قبل ذلك التاريخ بيومين. فجاءت ردود الفعل الأولى من الحزب الدستوري القديم إذ أعلن ناطق باسمه " رفضه

لكل معاهدة يتم بمقتضاها ترسيخ استقلال داخلي خيالي ومرتبط بمراحل. فذلك يتنافى تماما مع مطامح الشعب التونسي في الاستقلال التام وحتى مع التعهدات الشكلية التي تضمنتها معاهدة باردو". وكان مؤتمر الحزب الدستوري القديم آنذاك مجتمعا فوجه برقية بهذا المعنى إلى ادفارقور والطاهر بن عمّار رئيسا الوزارتين الفرنسية والتونسية.

أمّا الحزب الشيوعي فقد ندد بعنف بهذه الاتفاقيات معبّرا إنها لا تعدو أن تكون ترقيعا لنظام الحماية. وأنه إذ تمت فعلا المصادقة على هذه الاتفاقيات فان الشعب التونسي يكون قد سلب من ثمار نضاله البطولي الطويل. ومن ناحيته فقد أعلن الاتحاد الجهوي بتونس للاتحاد العام التونسي للشغل عن مساندة الاتفاق الحال بباريس وعن ثقته الكاملة في الوفد التونسي وطالب بعودة الحبيب بورقيبة ورفاقه إلى أرض الوطن.

أمّا الفدرالية الاشتراكية فهي تسجل بابتهاج نبأ التوقيع على الاتفاقية الفرنسية التونسية.

بعد ذلك بأيام وصل السيد المنجي سليم إلى تونس وقدّم عرضا عن الاتفاقيات ففصلها كالآتي:

_ اتفاقية اقتصادية تتضمن البقاء ضمن منطقة الفرنك الفرنسي ووحدة جمركية مع فرنسا. أما البنك المركزي التونسي فلن يتم أنشاؤه إلا بعد 1960 ولا تضبط الاتفاقية موعد ذلك بوضوح وتقر هذه الاتفاقية مبدأ التبادل الحر بين فرنسا وتونس إلا إذا تعلق الأمر بحماية بعض المنتجات المحلية. عندها تفرض ضرائب جمركية

على الواردات. ثم تؤكد ضرورة حضـــور تـــونس فـــي البعـ
التجارية الفرنسية.

_ اتفاقية ثقافية: الإقرار بتعليم فرنسي في تونس تسهر عليه الـ
الثقافية الفرنسية. وتكون العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة للـ
التونسية. أمّا اللغة الفرنسية فيكون تدريسها واجبا في كل درجـــات التعليم ونستثني في هذه القاعدة المدارس القرآنية. ويطبـــع الرائـــد الرسمي باللغتين.

_ اتفاقية قضائية: تتم مقاضاة المواطنين التونســيين مـــن طـــرف محاكم تونسية والأجانب من طـــرف محـــاكم فرنســـية. وعنـــدما تتضارب مصالح الرعايا من التونسيين والجاليات الأجنبيـــة فتقـــام محاكم مختلطة بالتساوي. ويدوم العمل بهذه الاتفاقية 15 سنة.

_اتفاقية دفاعية: تأخذ فرنسا على عاتقها كل المسائل الدفاعية.

_ اتفاقية دبلوماسية: تتحمل فرنسا مسؤولية العلاقات الخارجية.

_ اتفاقية حول الوظيفة العمومية والحفاظ على المواقـــع الفرنســـية المكتسبة. وفي صورة احتياج تونس إلى الفنيين من الخارج تعطـــي الأولوية إلى الفرنسيين.

_ اتفاقية حول الوضعيات الشخصـــية: يحـــافظ الفرنســـيون علـــى مصالحهم وكذلك على مواقعهم داخل الغرف الاقتصادية المزدوجة والفرنسية. وإذا طلب أحدهم الجنسية التونسية فتمنح له.

_ اتفاقية أمنية: تونسة تدريجية للشرطة في المدن. وتكون سرعة التونسة أكبر في الأرياف. أمّا حماية الحدود فتكون من مشمولات المندوب السامي الفرنسي. وقد عوضت هذه الخطة رتبة المقيم العام السابق. أمّا في المناطق العسكرية وفي بنزرت فهو يتمتع "بسلطة خاصة" لكن وحدة التراب التونسي مضمونة حسب الاتفاقية.

_ اتفاقية أخيرة حول البلديات: عندما يفوق عدد الفرنسيين 80% من سكان المدينة فان تمثيلهم يكون بنسبة ثلاثة من سبعة. أمّا إذا نزل عددهم تحت 10% فيكون تمثيلهم ثلث المجلس.

بعد هذه التوضيحات جاءت ردود فعل عديدة إذ عبّرت اللجنة التونسية الفرنسية عن ابتهاجها بهذا العمل الذي يضع حدّا لوضعية تجاوزها التاريخ.

أما جماهير الشعب التونسي فقد أقنعها عدد من قادتها السياسيين والنقابيين بأن هذه الاتفاقيات تحمل بذور خير. فكانت فرحتها كبيرة بذلك لأن الأمور قد اختلطت عليها وظنت أنها نالت استقلالها التام. ولن يتوضح الموقف إلا بعد شهر سبتمبر وعودة الزعيم صالح بن يوسف إلى تونس.

فنادى الاتحاد العام التونسي للشغل لمظاهرة جمعت حوالي 15000 شخص يتقدّمهم الشاذلي باي محفوفا بكل من الطاهر بن عمّار والمصمودي والجنرال الشاذلي حيدر والطيب المهيري. وصرح السيد أحمد بن صالح أمام المتظاهرين أنه بعد تحقيق التحرر الوطني أن الاتحاد العام التونسي للشغل سوف يلازم الحذر، وانه لن يفرط في حقوق العمال وربما وجد نفسه مضطرا إلى مقاومة

AlHawa

أي حكومة لا تأخذ في عين الاعتبار المصالح العمالية حتى وان كانت حكومة تونسية.

وفي نفس اليوم انتظم بقصر الرياضة (القديم) بتونس مهرجانا جمع حوالي 7000 فرنسي جاؤوا للتنديد بالاتفاقيات واعتبروها بمثابة تخلي فرنسا عنهم وتركهم لمصيرهم والتضحية بمصالحهم.

والى جانب هذه الأصوات التي كانت ترفع للتنديد بالاتفاقيات أو الترحيب بها ارتفع من جديد صوت الرصاص في الأرياف والمدن التونسية مما اضطر الوزير الأول السيد الطاهر بن عمّار إلى التنديد بهذه الأعمال الهادفة إلى تخريب الاتفاقيات.

وفي الخارج ارتفعت أصوات عديدة منددة بمحاولة فرنسا تثبيت هيمنتها على تونس من خلال هذه الاتفاقيات ومواصلة حكمها واستغلالها الذين انطلقا منذ ثلاثة أرباع قرن. أمّا الزعيم صالح بن يوسف فقد صرّح يوم 21 ماي "أن الشعب التونسي يرفض هذه الاتفاقيات. إن إمضاءها وفرضها عليه هي حرب ضيم.

وفي غرّة جوان 1955 عاد الحبيب بورقيبة إلى تونس ونظّم استقبال شعبي كبير. وبعدما شرع في تطويع الحزب الحر الدستوري الجديد لخطه حتى يكون أداة بين يديه تساعده على التحكم في الأوضاع واستلام السلطة.

تعتبر مرحلة ما بين منتصف شهر جوان 1955 وعودة الزعيم صالح بين يوسف في 13 سبتمبر دقيقة للغاية. فهناك أسئلة عديدة تطرح نفسها على الباحث. لماذا لم يدخل صالح بن يوسف إلى تونس ليدافع عن وجهة نظره وليعيد افتكاك الحزب الذي بناه وبكده

اللامتناهي. هناك بعض الأجوبة التي تتبادر إلى الذهن لكنها ليست تفسيرا لهذا الموقف. ربما كان صالح بن يوسف يخشى على نفسه من شر فرنسا نظرا لإعلانه الحرب عليها منذ بداية هجرته في جانفي 1952 وتدويله للقضية التونسية. فقد بدى واضحا انه يمثل المعارضة الحقيقية لوجودها على التراب التونسي. هل فكّر في احتمال اغتياله من طرف السلط الفرنسية ليرتاح بالها وتطمئن على مصالحها. لكن هذا الاحتمال كان يقابله بالضرورة الوضع المتفجر الذي ينشأ عن مثل هذه الفعلة والذي تسعى فرنسا جاهدة تفاديه.

هل كان صالح بن يوسف مريضا كما أشاعت بعض الأوساط الوطنية في تونس. هذا كذلك ممكن ولكن المرض – الصفراء – لا يمنع الرجل من التنقل والعودة إلى أرض اشتاق إليها واشتاقت إليه.

والأرجح أن الزعيم صالح بن يوسف دخل في مرحلة تقييم شامل للعمل الوطني ولتاريخ الحزب الحر الدستوري الجديد. ربما كان يتساءل كيف لا يعارض الشعب التونسي الاتفاقيات بأكثر شدة وهو الذي دفع في سبيل تحرير الأوطان اعز ما لديه من أبناء استشهدوا، وثروات أنفقت في خدمة النهج الوطني نهج الحرية والاستقلال التام. ربما نتساءل أيضا كيف يتحول حزب أعاد منعه بعد الحرب العالمية الثانية لخوض معركة الكرامة والاستقلال إلى حزب تقبل أجزاء كبيرة منه مشروعا يتنافى ومصالح الشعب.

حذر أم مرض أم مراجعة سياسية؟ ربما اجتمعت هذه المسائل الثلاثة عن الزعيم صالح بن يوسف لترجئ عودته إلى أرض الوطن إلى وقت يستعد فيه أكثر صحيا ومعنويا وسياسيا لخوض أخطر المعارك التي خاضها في حياته.

وقد تعاقبت الوفود في زيارته بالقاهرة بعضها مبعوث من الحزب والبعض الآخر يأتي بصفته الشخصية. والكل يناشدونه العودة في أسرع الآجال. فالشعب ينتظره للاستماع إلى رأيه والشعب هو الحكم النهائي.
وفي شهر أوت وسبتمبر بدأت سياسة الحكومة التونسية تتضح في المجال الاقتصادي والاجتماعي فثارت ثائرة النقابات وازداد تأزم الأوضاع بسبب موجة الفقر التي اجتاحت البلاد ودفعت الناس من جديد إلى مهاجمة المخابز والمخازن والحقول والبحث عن العمل بكل طريقة وبأي ثمن.

وقرر صالح بن يوسف العودة إلى تونس يوم 13 سبتمبر 1955 عن طريق الجو على الرحلة العادية بين روما وتونس. فخرج العديد من الشخصيات الوطنية لاستقباله في روما ومرافقته فيها إلى أن يحين موعد السفر. كانوا كلهم يرددون على الزعيم صالح بن يوسف أقوالا تحمله على التريث لأن الشعب بدأ يعي عمق الخطأ الذي وقع فيه.

ومن ناحيته صرح الحبيب بورقيبة في تونس : "أرجو أن يفوت صالح بن يوسف الفرصة على أعدائنا بتفهمه للخطوة التي قطعناها".

كان بورقيبة قد اعد العدّة لاستقبال الزعيم صالح بن يوسف. فاستعاد نسبيا نفوذه داخل الحزب. وتربع من جديد على كرسي رئاسته. ثم اغتنم مدّة إقامته في تونس في غياب الأمين العام للحزب ليربط علاقات وطيدة مع بعض المنظمات "القومية" أو بالأحرى مع بعض قياداتها. وأهم ما حققه في هذا الغرض هو استدراج الأمين العام الجديد للاتحاد العام التونسي للشغل السيد

AlHawa

أحمد بن صالح. وليس ذلك بالأمر الهين حتى إذا اعتبرنا أن الأمين العام لا يعبّر بالضرورة– كما سوف نرى ذلك– عن مواقف القاعدة العمالية العريضة.

AlHawa

عودة الزعيم صالح بن يوسف

كان لعودة الزعيم صالح بن يوسف أثر عظيم في حياة الشعب التونسي وفي تاريخ تونس المعاصر. فلقد كان الشعب يطمح إلى التحرر ويناضل السنين الطويلة من أجله ويمشي دون كلل على طريقه ليرى النور. وكانت الضربات القاسية تأتيه فيتحملها بصبر مؤمن بحقه في الحياة الكريمة ومتشبثا بسيادته على أرضه دون مشاركة من أي كان ودون مساومة.
قدم الشعب أعدادا هائلة من أبنائه فدية للوطن تجري دمائهم بسخاء من اجل تونس ودفاعا عن الحرية حيثما ضربت في أنحاء الوطن العربي من الجزائر التي يداهمها جيش الاحتلال الفرنسي في الثلاثينات من القرن الماضي إلى ليبيا التي تسطو عليها جيوش ايطاليا حتى مطلع هذا القرن وصولا إلى فلسطين أرض القداسة التي تجتمع عليها كلمة الأقوياء في العالم فيسلمونها للحركة الصهيونية.

ذلك هو الشعب التونسي الذي كان ينتظر عودة الزعيم بفارغ الصبر، يتمسك بالحق التونسي وبالحق العربي ويموت من أجل استعادته ولا يقبل أن تربطه بفرنسا أو بغيرها من قوى الغرب الاستعماري روابط دائمة على حساب سيادته ومصالحه. ذلك ما فهمه صالح بن يوسف وأراد التعبير عنه، ولم يتأخر لحظة واحدة عند وصوله إلى تونس في التعبير عنه بقوة.

AlHawa

عندما حلّت طائرته القادمة من روما بمطار العوينة، كان عشرات الآلاف من المواطنين قد اجتمعوا لاستقباله وفي مقدمتهم أقطاب الحركة الوطنية وقادة الحزب الحر الدستوري الجديد. وكان بورقيبة أول من تقدّم لمصافحته ومعانقته والترحيب به. وفي لحظة من النشوة الجماعية بروعة هذا اللقاء ظن معظم الحاضرين أن اتفاقا قد حصل وان ما بدا من تصدع في صفوف الحزب قد تم جبره لكن سرعان ما عادت الأمور إلى نصابها.

أخذ الحبيب بورقيبة الكلمة ليرحب بالزعيم صالح بن يوسف فذكر نضاله الطويل في صفوف الحزب وفي خدمة الوطن والشعب ثم تطرق إلى الاتفاقيات التي أبرمت مع فرنسا فوصفها بأنها "خطوة إلى الأمام"، وعندما تناول بن يوسف الكلمة للردّ، شكره وشكر الحزب والشعب على الاستقبال العظيم الذي خصّ به وتناول موضوع الاتفاقيات ليخلص إلى أنها تمثل في الحقيقة "خطوة إلى الوراء" وكانت تلك اللحظة بداية الصراع المعلن والاحتكام إلى الشعب التونسي.

تسارعت الأحداث منذ ذلك اليوم. تمت بعض المحاولات للتوفيق بين الموقفين لكن دون جدوى. وظن العديد من الذين تطرقوا إلى هذه الأزمة أن الخلاف الشخصي بين الرجلين هو الذي طغى عليها وجعلها تتعمق ثم تنفجر. ونحن لا ننكر أن الخلاف الشخصي لعب دورا فيها. لكن المسالة الجوهرية هي اختلاف النظرة بين اتجاهين تقودهما شخصيتان قويتان تتمتعان بثقة الشعب. والسبب في عدم اختيار الشعب اتجاها معينا دون الآخر منذ الأيام الأولى من الأزمة يرجع إلى منعه من متابعة أطوار الخلاف منذ بروزه واستغلال مشاعره الوطنية من طرف الحبيب بورقيبة بعد عودته إلى تونس لإيهامه بأنه قد نال الحرية في حين أن القيود التي

فرضت عليه كانت أشد بكثير من القيود التي فرضتها معاهد الحماية.

ذلك ما سوف يسعى الزعيم صالح بن يوسف إلى إيضاح خلال الأشهر الأربعة التي سوف يقضيها في تونس قبل أن يجبر على الهجرة من جديد.

لقد صرح في خطابه الأول أمام آلاف المواطنين بان الاتفاقيات تكرس هيمنة فرنسا على تونس. وفي تلك اللحظة بدأت عملية العودة إلى الوعي عند جماهير الشعب التونسي. وفي تلك اللحظة بدأت عملية الفرز في صفوف الحركة الوطنية. فما أصعب أن ترفع الغشاء عن عقول الناس بعد أن أحكم طرحه. وما اشد الألم الذي يرافق الوعي بالخطر الذي يحيط بالمسالة الوطنية بعد أن كان المرء ينعم بسعادة النصر وتحرير الوطن.

إن استفاقة الشعب التونسي والأغلبية الساحقة من نخبته السياسية لن تستغرق زمنا طويلا.

يجب أن نشير أولا إلى أن الحكومة التونسية التي يسيرها السيد الطاهر بن عمار قدمت استقالتها إلى الباي يوما واحدا قبل عودة الزعيم صالح بن يوسف إلى تونس ورغم تكليف الباي نفس الوزير الأول لتعيين حكومة جديدة إلا انه رأى من الأصلح وبالاتفاق مع المكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد إرجاء هذه العملية إلى ما بعد وصول الأمين العام وتشريكه في الاستشارة قبل تكوينها. بل أن موضوع مشاركته فيها كان مطروحا بإلحاح رغم اعتراض السلطات الفرنسية عليه. وقد ناقشه في هذا الموضوع السيد الطاهر بن عمار وعدد من رموز الحركة الوطنية لكنه امتنع بشدة معتبرا أن المهمة الأساسية تتمثل في مقاومة الاتفاقيات الفرنسية وليس في البحث عن الصيغ الأجدى لتطبيقها. فإذا كانت مهمة الحكومة

AlHawa

تطبيق الاتفاقيات فهو لا يشارك فيها ويعترض على مشاركة أي واحد من قادة حزبه.
فالرجل لا تهمه الألقاب كما صور ذلك بعض من كتب في تاريخ الحركة الوطنية بقدر ما يهمّه الدفاع عن وجهة نظره وفرضها داخل حزبه وفي أذهان المواطنين لأنها تقوم على الإيمان المطلق بحق الشعب وبهويته العربية الإسلامية.

أقام الزعيم صالح بن يوسف في بيته بضاحية مونفلوري، وكانت البعثات تتوافد عليه من كل الجهات، من المدن والأرياف، من القبائل والعروش ومن مختلف المهن والصنائع ومن كل الفئات الشعبية الميسورة منها والفقيرة العاملة والعاطلة عن العمل، من المثقفين والموظفين يدفعها نحوه إيمانها الكامل بصدقه وإخلاصه للقضية الوطنية وهو الذي ما عوّدها إلا على البذل والتضحية والنضال الدءوب والوقوف أمام الصعاب بعزم لا ينثني. فكانت تجد لديه من التفسير ما ينير السبيل أمامها وبدأ تدريجيا يتسع عدد الموالين لنظرته الحاملين لواء الاستقلال الكامل الفوري واللامشروط.

مفهومان للاستقلال

من الناحية السياسية كان هناك فرق كبير بين الطرحين المتناقضين:
- طرح أول دافع عنه بورقيبة وعدد من أعضاء الديوان السياسي والحكومة التونسية وكان يرى أن الاتفاقيات تقلص النفوذ الفرنسي في تونس، فالواقع الاستعماري تجاوز النصوص بكثير ليفرض سيادة أجنبية على البلاد التونسية. وأنه أمام هذا الواقع يتحتم على القوى الوطنية أن توزع مطالبها على مراحل تعود للشعب ولتونس

خلال كل واحدة منها جزء من هذه السيادة المسلوبة. فالاتفاقيات ليست سوى إحدى هذه المحطات باتجاه تحقيق الهدف الأسمى. لكن أتت التصريحات الجديدة للحبيب بورقيبة حول الحدود التي يوضع فيها مفهوم الاستقلال في منتصف القرن العشرين ليست واضحة بما فيه الكفاية.

فهو على سبيل المثال يشير في جريدة لابريس الصادرة يوم 14 سبتمبر 1955 إلى "انه لم يعد هناك دول مستقلة في العالم بأسره وانه لا توجد دولة واحدة قادرة على العيش بمعزل عن بقية الدول. الاستقلال لا يعني العزلة انه الحرية في إطار التداخل المقبول عن طواعية. من الناحية الاقتصادية يمكن القول بان الاكتفاء الذاتي نوع من السراب. أما على المستويات الفكرية والثقافية والدينية فان العزلة تمثل عودة إلى الوراء". هذا بشكل عام، أما إذا عدنا إلى المجال السياسي فنجد الحبيب بورقيبة يصرح أثناء خطاب ألقاه ببنزرت يوم 6 نوفمبر 1955 "إننا سوف نحصل على استقلالنا لكن في تناسق تام مع فرنسا"، وهذه التصريحات ليست غريبة فقد قال من قبلها على أمواج إذاعة لكسمبورغ أن استقلال البلاد التونسية آت لا محالة لكن في إطار "الوحدة الفرنسية".

– أما الطرح الثاني فهو ينادي باستقلال كامل لا غبار عليه ولا تحده شروط أو معاهدات. ومن الناحية التاريخية فان هذه النظرة ليست وليدة الأحداث التي رافقت الإمضاء على الاتفاقيات والمصادقة عليها في ربيع 1955، بل أن الموقف قديم جدا واتضحت معالمه في السنوات الأولى من استيلاء فرنسا على تونس بدعوى حمايتها ومساعدتها على الخروج من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الرديئة التي كانت تعيشها. لكن التعبير عن هذا النهج لم يكن على درجة كافية من الوضوح في كل الحقبات التي مرت بها العلاقات التونسية الفرنسية في عهد الحماية عندما

يكون الحوار مفتوحا مع السلطة الاستعمارية يلفلف هــذا الشـ
داخل أطروحات قانونية كالمطالبة باحترام المعاهدة الممضـــاة ف
باردو والتي فرضت بمقتضاها الحماية الفرنسية على تونس.

فهذه المعاهدة أبقت على السيادة التونسية كاملة واعتبرت أن ا
هو راعي السيادة ولم تتطرق إلى دور فرنسا فـــي قضـــايا الأه
والدفاع والعلاقات الخارجية إلا باعتباره متجانسا تمامـــا مـــع إرادة الباي فيكون الفعل الفرنسي مرتبطا بهذه الإرادة ومقننا لهـــا عنــد الضرورة، فكانت الاتفاقيات الدولية تمضى باسم الباي والقـــرارات الخاصة بمجال العلاقات الدولية تصـــاغ وتعـــرض علـــى البـــاي للموافقة. وربما تساءل المرء إلى أي حد كانت هذه الأعمال شكلية. والإجابة واضحة: فهذه التصرفات كانت شكلية للغاية خاصة بعــد الإمضاء على معاهدة المرسى التي بمقتضاها أصـــبح تنفيــذ إرادة الباي وأصحاب النفوذ من الدولة التونسية يتوقف على موافقة المقيم العام والموظفين السامين الفرنسيين.

ويقول أصحاب الطرح الثاني لمسالة الاستقلال أن هــذا التســلط الفرنسي ازداد حجمه عبر السنين بتجاوز فعلي وميـــداني مســتمّر لمعاهدة الحماية باتجاه إقرار نظام لا يختلف كثيرا عما هو ممارس في الجزائر على سبيل المثال. أي أن الحمايـــة الفرنســـية تتحـــول تدريجيا إلى استعمار كامل ونهائي يـــربط تـــونس نهائيـــا بـــالبلاد الفرنسية على اعتبار أنها أصبحت جزءا منها. لكن ذلك لم يحصـــل على الورق، وللورق أهمية لا يستهان بها. فتشبث أصحاب النظرة الاستقلالية الكاملة باحترام المعاهدات كلما دخلت العلاقات التونسية الفرنسية مرحلة حوار ومفاوضات وكأن الجانب التونسي يراعـــي علاقة القوى ويخشى ردة فعل عنيفة تعود بالقضية التونســـية فـــي وضعها القانوني إلى حدود غير مقبولة.

AlHawa

أما الجانب الثاني لهذا الموقف فيتمثل في اغتنام فرصة التعبئة والأزمات التي ينقلب فيها ميزان القوى ولو ظرفيا وترجح فيه الأحداث الكفة التونسية على الكفة الفرنسية سواء كان ذلك لأسباب داخلية أو خارجية لطرح موضوع الاستقلال بشكل واضح باعتباره الحل الوحيد للمشكل التونسي. لذلك ليس من الغريب أن ترتفع الأصوات في مظاهرات الحركة الوطنية ويكون الحزب الدستوري القديم أول من يرفع هذا الشعار كما انه ليس من الغريب أن يلتئم مؤتمر ليلة القدر (23 أوت 1946) للإعلان عن استقلال تونس إذ أن الحركة الوطنية كانت قد أنجزت الكثير من المهام المتعلقة بتنظيم صفوف الشعب التونسي بغرض المجابهة النهائية والحامية مع فرنسا وقد بدأت هذه المجابهة فعلا في شهر جانفي 1952 بطرح مطلب الاستقلال التام اللامشروط.

والملاحظ أن الزعيم صالح بن يوسف لعب دورا قياديا في هذه الأزمات فهو الذي أعدّ ماديا وسياسيا لمؤتمر ليلة القدر وكان بورقيبة في هجرته الشرقية، وهو كذلك من أعدّ لمؤتمر دار سليم باعتباره الأمين العام للحزب الدستوري الجديد وكان بورقيبة آن ذاك مقيما في فرنسا حيث التحق بالوفد الوزاري الذي يترأسه محمد شنيق وظل مقيما بعده بباريس في حين عاد الوزراء ومن بينهم صالح بن يوسف إلى تونس، وباشر هذا الأخير تحضير المؤتمر تنظيميا وسياسيا، ولم تكن اللائحة السياسية التي وافق عليها المؤتمر لتخرج عن الخط الذي وضعه الأمين العام. لذلك نجده يتعجب من موقف المسعدي والبودالي حول عدم إلزامية هذه اللائحة باعتبار الظروف الخاصة التي أحاطت بمؤتمر دار سليم.

AlHawa

والحقيقة أن أعدادا كبيرة من الوطنيين كانوا يضعون نضالهم ف إطار استقلالي صرف ومنهم بالخصوص منظمة صـوت الطالـ الزيتونـي.

لكن هذا الاتجاه الذي يعبّر عن مكنـون النضـال الشـعبي ظ محظورا في الزمان والمكان إلـى أن نضـجت الظـروف تمامـ وأصبحت الأرضية الجماهيرية قادرة على حمله. في تلك اللحظـة بالذات وجد هذا النهج قائده ورفع نداءه فكان الـزعيم صـالح بـن يوسف يواجه هذه المهام الكبيرة بمـا رأينـاه فيـه مـن المثـابرة والشجاعة ووضوح الرؤيا وحسن التعبير.

لذلك لا نتعجب من تنديده بالاتفاقيات المبرمة في أفريل 1955. لقد ظل وفيا لنهج الحركة الوطنية حتى النهاية، وهناك آخرون تنكـروا لوعودهم وكتاباتهم وقبلوا بها دون معاهدات الحماية. قبلوا أن تكون مسائل الدفاع والأمن والعلاقات الخارجية من مشـمولات السـلطة الفرنسية قبلوا أن تكون اللغة الفرنسية اللغة الرسـمية الثانيـة فـي تونس وان تكون لغة الخطـاب بـين الإدارة التونسـية والجاليـة الفرنسية وان يصور الرائد الرسمي التونسـي بـاللغتين الفرنسـية والتونسية، قبلوا كل ذلك دون مراعاة لمعنى السيادة التونسية.

هذين الموقفين الذين سوف يتصارعان علانية بعد عـودة الـزعيم صالح بن يوسف إلى تونس ، ويجد كل واحد منهما تفسـيره ولـو نسبيا في إقناع القائدين بورقيبة وبن يوسف على المستوى الفكري. الأول كان يعتبر نفسه استمرارا للمدرسة الفلاحية التـي تزعمهـا الجنرال خير الدين في القرن التاسع عشر، لكنه لم يأخذ عن هـذه المدرسة سوى إعجابها بالغرب ومحاولة اخذ ما توصل إليـه مـن تقدم في مجالات العلم وتنظيم المؤسسات التي تسيّر المجتمع.

أما الجانب الثاني الذي يتمثل في غربلة المعرفة المكتسبة عبر غربال الهوية الإسلامية- ويمكن أن نضيف العربية بالنسبة للقرن العشرين- لتنقية ما هو غير ملائم لمجتمعنا فقد تخلى عنه.

إن الذين قبلوا بالاتفاقيات على حساب السيادة التونسية برّروا موقفهم بأن ذلك لا يمثل سوى مرحلة في سبيل الانعتاق ولكن أساؤوا تقدير علاقة القوى بين الشعب التونسي الذي كان شبابه وكهوله على أتم الاستعداد للموت في سبيل الوطن، وأساؤوا قراءة الوضع الأولي الذي تميز باستفاقة شعوب العالم ورفعها الأسلحة في وجه الاستعمار والتي كانت "باندونغ" أحد تعبيراتها الأساسية، واساؤوا قراءة الوضع السياسي في منطقة المغرب العربي التي وقف الشعب فيها كالرجل الواحد من المحيط إلى حدود ليبيا دفاعا عن الاستقلال والكرامة وعن الوحدة.

أما صالح بن يوسف فقد فهم كل ذلك وعمل ما في وسعه لتحقيق هذه الوحدة النضالية وكان للجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة أدوارا كبيرة لعبتها في هذا الاتجاه.

وكانت فرنسا تراقب تطور علاقة القوى داخل الحركة الوطنية، وكان من الطبيعي جدا أن لا تكتفي بدور المفرج في هذه الصراعات التي بدأت تخرج تدريجيا من الكتمان إلى الاصداع، فاختارت التعامل مع الذين يضمنون لها مصالحها المادية والإستراتيجية وقبلت أن تتنازل لهم عن بعض المسائل الشكلية مقابل أن يثبتوا قانونا لفائدتها ما لم تمنحه إياها معاهدة الحماية. وكل ذلك بغرض تحويل تونس إلى حاجز بين الثورة الجزائرية والمشرق العربي وخاصة ليبيا ومصر التين كانتا تقفان بحزم إلى جانبها وتقدمان لها الإعانات المادية والعسكرية.

AlHawa

أما صالح بن يوسف وكبار قادة الثورة التونسـية المسـلحة فقـد رفضوا هذا النهج الاستسلامي والإقليمي الضيّق. رفضوا أن يـدفع الشعب الجزائري وحده ثمن الحرية والكرامة. رفضوا أن تنعـزل تونس عن معركة السيادة العربية والإسلامية في شـمال إفريقيـا. رفضوا أن تسكت البنادق في ارض عقبة ابن نافع لتركـز فرنسـا قواها على الجزائر وتحصد فيها أجيالا من الشباب لغرض السيطرة والاستبداد.

الفرق بين النظرتين لمسألة الاستقلال يدور حول الثقة وعدم الثقـة في قدرة الجماهير على خلق التاريخ وفي جدوى النضال المشـترك لبلدان إفريقيا الشمالية الثلاثة وفي وجود قوة فاعلة اسـمها الأمـة العربية.

وكما صرّح صالح بن يوسف لجريدة فـرانس أوبسـرفتور بـأن الفرق بينه وبين بورقيبة يتمثل أساسا أن الأول التفت إلى المشـرق واقتنع تماما أن مصير تونس مرتبط به في حين التفت الثاني إلـى الغرب وظل عالقا به غير مكترث بالحقيقـة وبـالتطورات التـي شهدتها تونس وشهدها الوطن العربي وباستفاقة العالم الثالث.

إن الذين أرادوا تفسير المعارضة اليوسفية للاتفاقيات بالطموحات الشخصية للأمين العام للحزب الدستوري على حساب رئيسه قد أخطئوا تماما بل أنهم تجنوا على احد كبار زعماء الحركة الوطنية وتحاملوا عليه. وأرادوا بذلك ضرب الحركة الوطنية ككل لأنها تمثل الإرادة النضالية لشعب تونس وهي الإرادة التي تهدد كل من تربّع على العرش إذا حاد عن طموحات الجماهير وهويّتها العربية الإسلامية.

AlHawa

تسارع الأحداث نحو انفجار الأزمة

بعد فترة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع قضاها الزعيم صالح بن يوسف بين استشارة المناضلين العارفين بالوضع السياسي في البلاد وبالتطورات التي حدثت داخل الحزب بعد عودة بورقيبة قرر أن يعمل ما في وسعه لإنارة الشعب التونسي حول حقيقة الاتفاقيات. ففي 8 أكتوبر ألقى خطابه الشهير في جامع الزيتونة اثر صلاة الجمعة. كان خطابا منهجيا ذكر فيه بمراحل الحركة الوطنية وبمطالب الشعب التونسي. ثم انتقل إلى تحليل الاتفاقيات فاعتبر أنها تمثل خطوة إلى الوراء في مقاومة الشعب التونسي وحركته الوطنية للاستعمار. وأكد أن الاتفاقيات أعطت لفرنسا حقوقا لم تتضمنها المعاهدات السابقة ولم ترد حتى في خطاب منداس فرانس أمام الباي يوم 31 جويلية 1954. ثم تخلص إلى معالجة موضوع الوزارة التونسية فاعتبر أنها مظهر مزيف للسيادة التونسية وهي غطاء للسيطرة الفعلية، سيطرة فرنسا على تونس. وأكد في خاتمة هذا الخطاب أن شعوب العالم قد ثارت ضد الهيمنة الأجنبية وأنها دخلت عصر المطالبة بالاستقلال وأكد أنها تقف إلى جانب الشعب التونسي المناضل وذكر ما قدمته الدول العربية والإسلامية من دعم لتونس ولممثلي الشعب التونسي في الخارج بغية إبلاغ صوت الشعب التونسي إلى المنظومة الأممية وإقناعها بحقه في تقرير مصيره وخص شعب مصر وحكومتها وزعيمها الرئيس جمال عبد

الناصر بالشكر العميق على المساندة اللامحدودة التي وجدها عندهم.

هذا الخطاب تلقاه الحاضرون بفرح كبير وتفاعلوا معه وسرعان ما شاع خبره في العاصمة ثم نقلته الصحف إلى مختلف أنحاء البلاد. وكان له وقع عظيم في صفوف الشعب التونسي لأنه جاء ليعبر بوضوح وشجاعة وقوة عما كان يخامر أذهان المواطنين الذين لم يتغير شيء في علاقتهم بالسلط الفرنسية المحلية.

كثر الحديث قبل هذا الخطاب عن الاستقلال الداخلي ومزاياه ولكن الشعب ظل ينتظر ولا يرى شيئا فتهيأ نفسيا إلى التفاعل مع خطاب جامع الزيتونة ونداء الزعيم صالح بن يوسف بمواصلة النضال من أجل تحرير تونس تحريرا كاملا وربط نضالات شعبها بنضالات الجماهير العربية في مشرق الوطن ومغربه.

وقد علقت الصحف الفرنسية على هذا الحدث بشدة واعتبرت انه تهجم على فرنسا ومسّ بهيبتها. وأخذت تغذي نار الخلاف بين من اعتبرتهم الجناح المتزن والناضج والذين يتزعمهم بورقيبة ومن رأت فيهم امتدادا للموقف المصري المعادي لفرنسا وصنّفتهم دون أي تحفظ بالمغالين في القومية والمتطرّفين الذين يهددون الاستقرار الناجم عن الاتفاقيات.

هكذا وصفت الصحافة الفرنسية الوضع السياسي في تونس عقب خطاب الزعيم صالح بن يوسف في جامع الزيتونة المعمور وكان ذلك من دون شك بتوجيه من السلطات الفرنسة نفسها، فهي التي توزع عليها المعلومات الخاطئة وتحتضن مبعوثيها إلى تونس وتغربل أخبار الوكالات الصحفية.

وبدا الضغط على المكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد باتجاه حسم الموقف لفائدة أصحاب النهج المهادن القابل بالاتفاقيات. وفعلا التأم المكتب السياسي مرة أولى مساء الجمعة 8 أكتوبر ومرة ثانية يوم السبت 9 أكتوبر وقرر تجريد الزعيم صالح بن يوسف من الأمانة العامة للحزب وكذلك رفته من صفوفه. ولكن النبأ لم يعلن إلى يوم 12 أكتوبر وذلك لشدة تخوف بورقيبة ,أعضاء المكتب السياسي من قوة ردة الفعل الجماهيرية. كان لا بد من إعداد الظروف الأمنية لمحاصرة الاضطرابات المحتملة ولعبت فرنسا مرة أخرى دورها بنجاح. أوهمت الجماعة التي اختارت التفاهم معها أنها درعهم الوحيد. وتحولت قوات الأمن الواقعة تحت أوامرها إلى قوات ردع للاتجاه المتجذر المطالب بالاستقلال الفوري وفي أحسن الحالات كانت هذه القوات تقف موقف المتفرج عندما تنعكس الصورة فيتدخل الأمن الفرنسي بقوة ويلقي القبض على الوطنيين ويعيدهم إلى السجون التي قضوا فيها أحقابا طويلة من أعمارهم ثمنا لدفاعهم عن حرية الوطن.

وشملت هجمة الصحف الفرنسية على الحركة الوطنية كل الذين وقفوا إلى جانب صالح بن يوسف فنددت بزعماء المغرب العربي الموجودين ضمن لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة ونددت بالمتطرفين من قادة الحزب الدستوري في تونس ونددت بالحزب الدستوري القديم ناعتة اياه بالتخلف والتشبث بالماضي ممثلا بالعروبة والإسلام.

وبسرعة كبيرة عمّ الصراع أنحاء البلاد وانقسمت الحركة الوطنية على بعضها، وسار جزء منها وراء بورقيبة ومن بينهم مناضلون صادقون فاتهم أن الاتفاقيات تخفي مناورة خطيرة وان فرنسا تتجه إلى توظيف قوتهم النضالية ومصداقيتهم التي اكتسبوها بالكفاح من

AlHawa

أجل حق الشعب في خدمة برامج اندماجية لا ناقة لهم ولا جمل فيها، فاتهم أن فرنسا تريد استعمالهم ضد إخوتهم من قادة ومناضلي الحركة الوطنية لتصفيتهم وإخلاء الجو لها لترتع في تونس وتنمي مصالحها أكثر من ذي قبل.

بعد قرار طرده من الحزب اكتفى الزعيم صالح بن يوسف بالردّ أن هذا القرار لاغيا وان القانون الأساسي للحزب لا يعطي للمكتب السياسي حق تجريده من صفته ومسؤولياته كأمين عام، واعتبر أن المؤتمر الذي قرر المكتب السياسي عقده في منتصف نوفمبر 1955 لن يكون مؤتمرا شرعيا إلا إذا تم استدعاءه من طرف الأمين العام للحزب. وذلك ما كانت تنصّ عليه بالفعل اللوائح التنظيمية للحزب الحر الدستوري الجديد وهو دليل كبير على الموقع المتميز الذي كان صالح بن يوسف يحتله داخل القيادة وفي صفوف المناضلين.

وقرر صالح بن يوسف أن يواصل نضاله مخاطبا الشعب التونسي من خلال الصفة الحزبية التي عرفه بها وهي الأمانة العامة للحزب معتبرا أن الشرعية من جانبه وان الشعب سوف يفرضها على المتسلطين.

في 15 أكتوبر اجتمع بالقاهرة ممثلو الأحزاب الوطنية الثلاثة الممثلة في لجنة تحرير المغرب العربي وهي حزب الاستقلال عن المغرب الأقصى وحزب جبهة التحرير الوطني عن الجزائر والحزب الحر الدستوري الجديد عن تونس وقرروا بالإجماع فصل بورقيبة وأعضاء المكتب السياسي للحزب الدستوري من عضوية اللجنة. كما قرروا نقل كل صلاحيات المكتب السياسي إلى الأمين العام الشرعي للحزب الزعيم صالح بن

AlHawa

يوسف. أما قرارهم الثالث فكان يتمثل في تعيين المناضل إبـــراهيم طوبال عضوا دائما في اللجنة باعتباره نائبا لصالح بن يوسف.
وختمت اللجنة قرارها كالآتي: "وقد اضطرت اللجنة إلى اتخاذ هذه القرارات لحماية الحركة الاستقلالية بالمغرب العربي مـــن التوجـــه الاستعماري الذي به بدأ يتسرب إلى بعض القادة. وهي تؤمن انه لا خلاص لتونس إلا بالعودة إلى الكفاح المسلح متضامنة مع مـــراكش والجزائر".
وقد ترأس هذا الاجتماع السيد علال الفاسي وحضره من الجانـــب الجزائري السيد محمد خيضر وعن الجانـــب التونســـي المناضـــل إبراهيم طوبال.

وفي نفس اليوم قدم إبراهيم طوبال تقريرا عن تطـــور الأوضـــاع التونسية إلى الجامعة العربية وطالبها بتكوين لجنة خاصـــة لـــدرس المسالة التونسية والاتفاقيات المبرمة مع فرنسا معتبرا اياها بمثابـــة التفريط في السيادة التونسية.

وفي هذه الأثناء كان الزعيم صالح بن يوســـف يـــدعو أعضـــاءه ومناصريه وجماهير الشعب التونسي إلى الالتزام بالهـــدوء. كـــان يدرك تماما أن الطرف المقابل يبحث عـــن الفرصـــة لاســـتفزازه والانقضاض عليه وعلى من تبعه بإعانة الســـلطات الاســـتعمارية واجتثاث فكرة المطالبة بالاستقلال من جذورها.

كان يدرك ذلك وهو يعرف انه يملك قوة كبيرة من الجماهير ومـــن المقاتلين الذين حملوا السلاح وتركوه ثم أدركوا خطأهم وكذلك مـــن الذين لم يتركوا أبدا سلاحهم وتحولوا إلى جيش تحرير وطني بقيادة البطل الصادق الطاهر الأسود.

كان يدرك أنهم يتربصون به وبأنصاره رغم قوة علاقاته النضالية والمصيرية مع ثورة مصر ومع ثورة الجزائر ومع ثورة مراكش ورغم وقوف الوطن العربي من المحيط إلى الخليج مع نهجه التحرري ورغم مساندة العالم المتحرر في باندونغ إلى جانبه.
وبالنسبة لفرنسا كان الأمر واضحا جدا. كانت الصراعات التي تشق الحركة الوطنية فرصتها الأخيرة في تونس فلم تتمكن من الثبات طويلا على موقف الحياد. كيف تبقى محايدة وهي المنتفعة أولا وأخيرا من هذا الصراع. تدفع التونسيين إلى القتال وتجني وحدها الثمار وتجني تونس مرة أخرى الدماء والدموع والجراح التي لا تكف عن النزيف.

أراد بورقيبة محاصرة نشاطات صالح بن يوسف. فأسرع قبل الإعلان عن تجريده من الأمانة العامة وطرده من الحزب إلى تكوين "لجنة قدماء المقاتلين" وتركبت هذه اللجنة من لزهر الشرايطي ومصباح الجربوع وساسي لسود ومحمد البوعمران وحسن بن الأخضر ومحجوب بن علي وحسن عبد العزيز الورداني ومحمد بن حسونة والعجمي الجلعشي وعلي البازقي واحمد الززاح وعبد الله الفقراوي ومحمد بن عزوز. وجعل بورقيبة رئيسا لهذه اللجنة وهذه المبادرة لها معنيان احدهما إعلامي لإقناع الشعب التونسي بان الثوار اختاروا صف بورقيبة وان صالح بن يوسف فقد بذلك كل أمل في فرض رأيه. والثاني لإدخال الكراهية في صفوف أنصار الزعيم صالح بن يوسف من القادة والمناضلين. لكن هذه المحاولة لإفراغ الصف اليوسفي وعزله عن الجماهير باءت بالفشل فلم يلق الإعلان عن قيام هذه اللجنة أي صدى لدى الجماهير، بل على العكس من ذلك بادرت منذ اللحظة التي أعلن فيها عن قرار طرد صالح بن يوسف بتوجيه رسائل وبرقيات المساندة له والتنديد بالمكتب السياسي والخروج عن صفه.

وقد توصلنا من خلال قراءة لأهم الصحف الصادرة في تونس باللغتين العربية والفرنسية في تلك الفترة إلى تعداد 374 شعبة دستورية أعلنت عن مقاطعتها للمكتب السياسي وكانت برقياتها المنشورة بالصحف تحمل أعداد الممضيين عليها. ولزيادة التوضيح نشير إلى أن عدد الشعب الإجمالي لم يكن يتجاوز آنذاك الستة مائة. ونضيف أن العديد من الشعب لم تتمكن من إبلاغ صوتها إلى الصحف لكنها قطعت علاقاتها بالديوان السياسي وأرسلت إلى تونس من يمثلها للتعبير عن مساندتها للزعيم صالح بن يوسف ولخطه النضالي.

أما عدد الشعب التي أعلنت عن انتمائها إلى الحزب بقيادة الزعيم صالح بن يوسف فقد ارتفع عددها حسب نفس المصادر إلى 350. وهنا أيضا تجدر الإشارة إلى أن ذلك الرقم دون الواقع بكثير لان البعض لم ينشروا مواقفهم على أعمدة الصحف وحملوها لمن يمثلهم لدى الأمين العام للحزب.

وكان صالح بن يوسف يتلقى العرائض الممضاة من طرف مئات المواطنين من مختلف أنحاء البلاد إضافة إلى فروع المنظمات الجماهيرية وقادة العمل المسلح والمقاتلين الذين قرروا العودة إلى صفوف الثورة أمثال محمد بن علي بن سعد العياشي ومحمد النيفر وعبد العزيز بن علي بن عمّار والطيب الزلاق والهادي بن علي بن صالح هنشير وسالم صمعلي وبوبكر بن بوبكر والهادي بن نصر وبالقاسم بن صولة ويوسف بوقزة. وهناك نوع ثان من الرسائل والبرقيات كانت تصله تحمل إليه موافقة مجموعات كاملة من المقاتلين يذكرون أسماءهم والمنطقة التي اختاروا أن يوصلوا فيها مقاومتهم لفرنسا ونذكر منهم بالخصوص ثوار القصرين والمهدية ومنطقة عرنين وتالة وأولاد سلامة من

AlHawa

جهة قفصة والكاف والظواهر وبهلولة والهمامة وأولاد منصـ
والطلالصة من جهة المهدية والمرازيق وعكارة وأولاد مو
وكوكة جلاص وآخرون يطول ذكرهم.

أما النوع الثالث من الرسائل فيحمل العرائض الممضاة من المواطنين وعديد القبائل والقرى ومجموعات عديدة من زعـ الثورة كتلك العريضة التي أمضى عليها ثمانية عشر قائد وثا أمضى عليها قادة الحركة المسلحة في كل من تالة والقصرين وسبيطلة.

وخلاصة القول أن الشعب التونسي بتمامه وكماله كان يقف إلى جانب الزعيم الوطني صالح بن يوسف لا لشيء إلا لأنه رفع راية الحرية وتمسك بسيادة تونس وبهويتها العربية الإسلامية ورفض المساومة فيها.

وفي العالم العربي وقفت القوى الوطنية كلها إلى جانبه رغم ما كانت تفرضه عليها علاقتها الدولية من واجب الاحتراز والتحفظ. فجاءت الرسائل والبرقيات منددة بموقف بورقيبة والمكتب السياسي مساندة للزعيم صالح بن يوسف لنظرته الصحيحة. ونخص بالذكر منها برقية الأستاذ أكرم زعيتر والأستاذ ميشال عفلق الذي كتب "إننا نساند نضالكم الذي يستند إلى قدرة الشعب العربي في تونس لمواصلة الصراع وتوحيده. إن القرار القاضي بطردكم يشرّفكم ويجلب الخزي والعار للعملاء".

واتجهت بعض القوى إلى محاولة يائسة لمنع الخلاف من التحول لحرب أهلية فكانت الوفود تتنقل بين الطرفين لكن دون جدوى لان السلطات الفرنسية كانت مصممة على ضرب النهج الوطني ضربة قاضية ونهائية.

وفي هذا الإطار استقبل الزعيم صالح بن يوسف عددا كبيرا من المناضلين الوطنيين أرادوا محاصرة النزاع، ومنهم السيد الحبيب

عاشور واحمد بن صالح وبقية قادة المنظمات الجماهيرية. وفي 30 نوفمبر 1955 عقد اجتماع ببيته مع هؤلاء القادة وصرح على اثر ذلك للصحافة أن النقاش دار في منتهى الصراحة لغرض البحث عن حل للأزمة. وقد ساعد هذا اللقاء على بلورة المواقف واتفق الجميع على ضرورة الحفاظ على وحدة الصف الوطني والعمل على تحقيق الرفاهية لشعب تونس".

لكن صالح بن يوسف كان يعمل مع ذلك لرفع الغشاء عن عيون المواطنين ليبصروا حقيقة المفاوضات والوضع القانوني الذي سوف تؤول إليه تونس إذا دخلت هذه النصوص حيز التطبيق.
كان في البداية يخطب في المواطنين الذين يجتمعون في بيته وفي حديقته وتزدحم بهم الشوارع المحيطة به عندما قرر خوض المعركة في كل أرجاء تونس هبّ الشعب لمناصرته فسافر إلى الكاف ومكثر فاستقبله المواطنون استقبالا حارا واستمعوا إلى توضيحاته وعبروا له عن مساندتهم المطلقة له واستعدادهم العودة إلى ميادين النضال والقتال من أجل تونس مستقلة وعربية ومسلمة.

ثم زار المعمورة وساهم في حفل تحول إلى مهرجان سياسي، ثم ألقيت أمامه قصائد وطنية من بينها واحدة ألقاها الشاعر منور صمادح.

وفي منزل بوزلفة كان المواطنون في انتظار ركبه وخصّوه باستقبال كبير. وخاطبته الفئات الشعبية معبرة عن إيمانها بالخط الوطني الذي أراد أن يضع فيه القضية الوطنية. وتحدثت الآنسة آسية البوراوي باسم فتيات منزل بوزلفة معبرة عن اعتزازهن بزيارة الأمين العام وإيمانهن بنهجه الوطني.

وفي بني خداش حصل نفس الشيء. أكد صالح بن يوسف أن الظرف قد حان لتخليص البلاد من الاستعمار وأذنابه وطلب من الحاضرين الإفصاح عن مواقفهم في كل المناسبات لأنهم يملكون كلمة الحق.

ثم سافر إلى تطاوين وقابس وتوقف بمنطقة الأعراض. ولم يعجب بورقيبة والمكتب السياسي أن يلقى الزعيم صالح بن يوسف هذه الحفاوة عند جماهير الشعب التونسي فأصبحوا يهيئون مجموعات من الموالين لخطهم السياسي ويدفعونهم إلى اقتراف أعمال العنف والهرج حيثما اجتمع الشعب لاستقبال رائد كفاحه. وقعت فعلا معارك عديدة في سوق الأربعاء والقيروان وغيرها من الأماكن. وتم استغلالها امنيا لإلقاء القبض على عدد كبير من أنصار الأمين العام وكذلك إعلاميا لإعطاء الإدارة الفرنسية فرصة توجيه إصبع الاتهام إليه باعتباره المتسبب في أعمال الشغب الحاصلة في مختلف أنحاء البلاد. كانت خطة مدبّرة ومحسوبة تريد تعميم الاستفزاز والاستعداد للقمع لمجرد رد الفعل. فلما لم تفلح الشتائم والضرب الذي كان يلحق المناضلين المنضوين تحت راية الأمانة العامة انتقل المستفزون إلى درجة أعلى فاستعملوا السلاح ضد مرافقي الزعيم صالح بن يوسف والمقربين منه، فاغتالوا سائقه ثم المصور بن عمّار الذي كان يرافقه في كل تنقلاته. عندها دخلت الصراعات التي شقت الحركة الوطنية مرحلتها الدامية.

AlHawa

الطرفان ينظمان صفوفهما

في غرة نوفمبر 1955 دشن الزعيم صالح بم يوسف المقر الجديد للأمانة العامة للحزب الدستوري الجديد. ذلك انه لم يقلل قرار التجريد من المسؤولية وطرده من الحزب وتمسك بمقررات المؤتمرات السابقة التي عينته لهذه المسؤولية. ولن تحل هذه الإشكالية إلا بتدخل السلطات الفرنسية الى جانب الحبيب بورقيبة والديوان السياسي طالبة من صالح بن يوسف أن ينشئ حزبا جديدا معارضا إذا كان مصرا على مواصلة نشاطه وان يعطي لهذا الحزب أي اسم يريد وان يكف تماما عن استعمال اسم الحزب الحر الدستوري الجديد في مختلف نشاطاته. ولم يكن لهذا الانحياز السافر سوى تفسير واحد وهو معاضدة الجماعة التي كانت فرنسا تنوي من وراء انتصارهم المحافظة على مواقعها وامتيازاتها.

ففي حفل التدشين لمقر الأمانة العامة، ألقى الزعيم صالح بن يوسف خطابا ضمّنه تقريبا ما جاء في خطابه بجامع الزيتونة المعمور. لكنه تطرق في إحدى فقراته إلى المسائل الثقافية معتبرا أن اشد المخاطر التي تهدد الشعب التونسي من وراء الاتفاقيات هي الهجمة الكبيرة المنتظرة في المجال الثقافي. والخطر لا يكمن فقط في استعمال اللغة الفرنسية كلغة رسمية ثانية بل انه يتمثل في تفشي

اللائكية والإلحاد وهي من الوسائل التي ترمي الى طمس ه
الشعب التونسي.

وليس ذلك بالموقف المعزول في سياسة بن يوسف. إذ نراه يـ
في نفس اليوم في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني الزيتـ
ويواصل عمله بمقر الأمانة العامة مستقبلا الوافدين عليه من حـ
أنحاء تونس ومن كل طبقاتها الاجتماعية والثقافية.

أصبح لصالح بن يوسف شبكة ثابتة من الهياكل عبر البلاد تؤطر الدفع الجماهيري باتجاه الاختيارات التي حددها في خطبه والتي جندت الأقلام لتعميمها في جل وسائل الإعلام المكتوبة وتعبئة الشعب حولها. وظهر للجميع أن أنصار الزعيم صالح بن يوسف يفوقون عددا أنصار الديوان السياسي وان الغلبة سوف تؤول إليهم من دون شك إذا ما حسم الأمر دون تدخل قوة أجنبية.

وكان بورقيبة أول من شعر بالخطر. فقد لاحظ خلال تحوله الى عدة مناطق إن ميزان القوى أصبح يميل بشكل مفزع الى الأمانة العامة. ولاحظ أن صفوف الحزب لم تكن موحدة وخاضعة له بما فيه الكفاية. ورأى انه لا مجال لخوض معركة بهذه الدرجة من الخطورة دون غربلة حزبه وتوحيد صفوفه وكان مؤتمر صفاقس الفرصة السانحة لذلك.

عندما افتتح المؤتمر اقترح عدد كبير من المناضلين توجيه دعوة الى الزعيم صالح بن يوسف لحضور أعماله، واقر بورقيبة هذا الرأي. وكانت مناورة منه لأنه لا يريد الظهور بمظهر الخوف من الطرف المقابل. لكنه كان يخشى في أعماق نفسه أن يتحول المؤتمر الى محاكمة لخطه السياسي. ولكنه كان يعرف الزعيم بن

يوسف جيدا وكان متأكدا تماما انه لن يقبل الدعوة. وكان ذلك بالفعل موقف صالح بن يوسف. وضع شروطا صعبة التحقيق لحضور أعمال المؤتمر وأهمها انه يقترح تأجيله لأيام حتى يتسنى له دعوة الشعب والجامعة التي أعربت له عن مساندتها. وبالطبع رفضت الجلسة العامة هذه الشروط وتواصلت أعمال المؤتمر.
وفي لجانه ظهرت كذلك معارضة شديدة للاتفاقيات. كان ذلك خاصة في اللجنة السياسية التي انتخب السيد الطاهر عميرة مقررا لها.

وقد لاحظ السيد عميرة أن عددا لا يستهان به من الوطنيين مازالوا يقبعون في سجون الاستعمار الفرنسي وأكد أن ذلك لا ينم عن صدق نية فرنسا تجاه الشعب التونسي. وأكدت اللائحة السياسية أن هذا الموقف يعتبر اعتداءا على مصالح تونس وانه في صورة عدم إطلاق المساجين السياسيين سوف يطالب الحزب باستقالة حكومة الطاهر بن عمار ويعلن تخليه عن الاتفاقيات. لكن هذه اللائحة رفضت في النهاية. وكان بورقيبة قد تدخل بقوة ضدها واقترح لائحة ثانية باسم الديوان السياسي ورغم ذلك فان أجواء المؤتمر ظلت معكرة فعديدون هم الذين تمسكوا بحق صالح بن يوسف في حضور أعماله وراو أن اقتراحه تأخيره منطقي جدا. بل أن ذلك هو الحل الذي يمنع انقسام الحركة الوطنية التونسية الى شطرين.

وبذل (بورقيبة) جهدا كبيرا لإقناع الحاضرين بضرورة الحسم محذرا إياهم عواقب التردد مؤكدا أن أنصار الزعيم صالح بن يوسف من الذين لم يواجهوا فرنسا في السابق ولا يمكن بحال من الأحوال أن يواجهوها حاضرا ومستقبلا. وأعاد التأكيد على الصفة المرحلية والمؤقتة للاتفاقيات. عندها انحاز المؤتمر إليه والى الديوان السياسي ولكن ليس بالإجماع الذي تشير إليه بعض

المصادر وليس على قاعدة الخط العام الذي اتبعه بورقيبة وال
السياسي. جاءت لوائح المؤتمر تصديقا للتوجهات الاستقلالية ا
كان يدافع عنها الزعيم صالح بن يوسف.

لقد صادق المؤتمر على ثلاث لوائح، الأولى تتعلق بإحداث ج وطني. لم يكن ذلك من مطالب الديوان السياسي لكن الضغط الـذي سلطته عليه الأمانة العامة جعله يرتقي بشعاراته ومطالبه خوفا من أن تفلت زمام الأمور من يديه. ومن المعلوم أن الاتفاقيات اعتبرت أن موضوع الجيش يدخل ضمن مشمولات الحكومة الفرنسية. فهي مكلفة بحماية الحدود مثلما ذكرنا آنفا. وردا على ذلك كان الـزعيم بن يوسف يعتبر أن الجيش والدفاع يمثلان ركيزة هامة من ركائز السيادة الوطنية. وتعتبر اللائحة الأولى لمؤتمر صـفاقس التحاقـا بنهجه.

أما اللائحة الثانية فتتعلق بالاستقلال. ونجد فيها إشارات عديدة إلى اللائحة الأولى التي كان اقترحها السيد الطاهر عميـرة المعـروف بخطه الوطني وبرفضه المساومة حول قضايا السيادة. وقد أكـدت هذه اللائحة أن الهدف الأسمى للحزب هو الاسـتقلال التـام. نعـم هكذا. فبعد هذه الصراعات المريرة بدعوى عدم التسرع والابتعـاد عن سياسة المجازفة والمغامرة وبعد أن نعت الزعيم صـالح بـن يوسف واعضاده بالتطرف والمزايدة وبعد أن كان البعض يعتبر أن شعار الاستقلال التام الذي صدر عن مؤتمر دار سليم غير ملـزم، بعد ذلك كله يصادق المؤتمر على هذه اللائحة التي يحاول الديوان السياسي من خلالها احتلال مواقع الزعيم صالح بن يوسف وافتكاك شعاراته.
واللائحة الثالثة كانت اشد تأكيدا على أن خط المهادنة قد أفلس وان ساعة تدارك الأخطاء الفادحة التي اقترفت عند امضاء الاتفاقيات

AlHawa

مع فرنسا قد دقت. جاءت لائحة السياسة العامة مطالبة الحكومة التونسية القائمة بالتطبيق الفوري للاتفاقيات. لكن نفس اللائحة تتطرق في فقرتها الأخيرة إلى ضرورة تنظيم انتخابات عامة للبلديات ولتكوين جمعية تأسيسية. وهذا المطلب الأخير يخرج بالمؤتمر تماما عن الحدود التي تفرضها الاتفاقيات. كان ذلك أمرا محتما بحكم التنافس التي تشهده الساحة. فالشعب شاهد على الطرفين وهو الذي يرجح الكفة لصالح طرف دون الآخر. فلعب بورقيبة والديوان السياسي ورقتهم الأخيرة برفع مطلب الجمعية التأسيسية وبذلك يكونون قد قبلوا واحدا من أهم الشعارات التي كان يرفعها صالح بن يوسف.

دامت أعمال المؤتمر خمسة أيام في حين كانت مقررة لثلاثة أيام فقط. وان دل ذلك على شيء فعلى ضراوة الصراع بين خطين داخله.

ومن الناحية السياسية يمكن القول بان نتائج المؤتمر تمثل تحولا نوعيا لخط بورقيبة والديوان السياسي باتجاه النهج العام الذي انتهجه الزعيم صالح بن يوسف وصادقت عليه جماهير الشعب التونسي. فهي محاولة لسحب البساط من تحت أقدام الأمين العام واحتلال مواقعه. وبذلك يكون النهج الوطني الجذري قد مثل عنصر ضغط متواصل على المؤتمر من داخله ومن خارجه ودفعه الى التخلص من النظرة المرحلية على حساب مصالح الشعب والوطن. وهناك جانب هام من أعمال المؤتمر يجب أن نشير إليه. لقد حلت بتونس بمناسبة انعقاده وفود عديدة من لأقطار العربية والإسلامية. جاءت للمساهمة في البحث عن حل للازمة التونسية. الوفد العراقي كان يقوده الأستاذ عبد المجيد المحمودي وقد أدلى ببيان موال لخط الديوان السياسي.

لكنه أدى زيارة في اليوم الموالي الى الزعيم صالح بن يوسف وابلغه تحية حكومته راجيا أن يتوصل الطرفان الى حصر النزاع وإيجاد حل سريع له.

أما الوفد المصري فكان يتركب من فضيلة الشيخ احمد حسن الباقوري وزير الأوقاف والسيدان احمد سعيد مدير إذاعة صوت العرب وحبيب جماتي الصحفي. وقد صرح الباقوري للأهرام عند عودته الى مصر أن الخلاف بين بورقيبة وبن يوسف خلاف في الرأي فقط. وقد نعت الخط الذي يمثله "الأمين العام السابق" للحزب الحر الدستوري الجديد انه خط وطني.

وبغض النظر عن مواقف هذه الوفود فان حضورها ذكر المؤتمرين بالدور الكبير الذي لعبه الشرق العربي والإسلامي في تدويل القضية التونسية ودعم الثورة بالسلاح والعتاد. وقد خص بورقيبة ضيوف المؤتمر بكلمة ترحيب في خطابه الافتتاحي ثم أكد أن الشعب التونسي قد ناضل تحت قيادة الحزب الدستوري الجديد من اجل الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية لتونس.

وهذا الموقف يعتبر بدوره محاولة لاحتلال مواقع الزعيم صالح بن يوسف. تلك من أهم أطوار المؤتمر الذي أنهى أشغاله يوم 19 نوفمبر 1955 بانتخاب مكتب سياسي جديد يتركب من السادة الباهي الادغم و جلولي فارس والصادق المقدم والمنجي سليم والهادي نويرة وعلي بلهوان والطيب المهيري احمد التليلي ومحمد المصمودي وعبد الله فرحات.

وكان من الواضح أن المهمة الأولى تتمثل في افتكاك زمام المبادرة من الأمانة العامة واستعادة سيطرة الحزب على الساحة.

ومن ناحيته كان الزعيم صالح بن يوسف يواصل عمله التحسيسي والتوعوي. فبينما كان المؤتمر يواصل أعماله بصفاقس دعي بن يوسف إلى اجتماع عام حضره 30 ألف مواطن. وقد رفعت لافتات تندد بالاتفاقيات وتساند نضال الجزائر والمغرب من اجل استقلالهما. وتؤكد على أن الاستقلال التام وحده كفيل بإعادة السيادة للشعب. وعندما اخذ الزعيم صالح بن يوسف الكلمة كان الحاضرون يهتفون باسمه وينادون بالاستقلال التام. فخاطبهم على أساس المحاور العادية التي يتطرق إليها دائما في خطبه.

تناول الوضع الدولي والوضع العربي إلى أن وصل إلى بلدان شمال إفريقيا العربية الإسلامية مؤكدا أن موجة النضالات التي تعم العالم والمنطقة من شانها أن تشجع الشعب التونسي على مواصلة الكفاح وليس على التخلي عن واجبه تجاه وطنه وتجاه الإخوة الذين يقاتلون بجواره. وكان يقصد الجزائر. وأكد دور البلاد الآسيوية والعربية في إعطاء القضية التونسية أبعادها الدولية. وخصّ مصر بالشكر والامتنان لما قدمته لشعب تونس من مساعدة في شتى المجالات. وكانت كلماته تثير موجات من التصفيق والهتاف.

وكان الحاضرون جلهم من الطبقات الشعبية التي اشتدت بها الأزمة الاقتصادية والاجتماعية من العمال والعاطلين عن العمل، من التلاميذ والطلبة جمعهم حب الوطن ووعيهم بضرورة تخليصه من براثن الاستعمار، فاصطفوا وراء الزعيم صالح بن يوسف لان خطابه يستجيب لأعمق مشاعرهم ولطموحاتهم وآمالهم. وتناول الكلمة الحبيب جاماتي فعبر عن أمله في أن تحصل تونس بسرعة على استقلالها التام وأكد انه مهما اختلفت الوسائل التي يختارها الشعب التونسي لتحقيق ذلك فانه سيجد مصر وصحافتها إلى جانبه.

AlHawa

وتناول الكلمة من بعده السيد احمد سعيد مدير إذاعة صوت العرب بالقاهرة فأبدى إعجابه بصمود الشعب التونسي ونضاله المتواصل من أجل الاستقلال التام. وأكد أن شعب مصر يتابع باهتمام وتضامن كامل ما يحدث في تونس وفي الجزائر ومراكش. ثم تكلم فضيلة الشيخ الباقوري فقال انه يحمل إلى الشعب التونسي الممثل في هذا الاجتماع تحية مصر العربية المسلمة المتضامنة كليا مع تونس في مطالبها الشرعية. وأثنى على الزعيم صالح بن يوسف صاحب النظرة السديدة الذي عرفه الشرق العربي بنضاله الدؤوب وخدمته المتواصلة لقضية تونس ولقضايا التحرر بصفة عامة.

وفي إطار عملية تنظيم الصفوف أعلن صالح بن يوسف يوم 26 نوفمبر عن نيته في تنظيم مؤتمر تكون مهمته الأولى ضبط النهج الفكري والسياسي للأمانة العامة وحدودها التنظيمية لتتمكن من أن تلعب دورها كمعارضة بنجاح.
بدا صالح بن يوسف وأعضاده يعدون لهذا المؤتمر ويعلنون بين الفينة والأخرى عن دنو موعد انعقاده. وفي 8 ديسمبر 1955 صرح بن يوسف أن عدد الشّعب المنضوية تحت راية الأمانة العامة بلغ 510 وان المؤتمر سوف ينعقد في منتصف شهر جانفي 1956.

ولكن عمله لم يختصر على النواحي السياسية. فقد كان حريصا على ربط الصلة بأكبر عدد ممكن من المقاتلين الوطنيين ليؤكد لهم أن العمل الوطني مازالت أطواره متواصلة ما دامت فرنسا لم تسحب آخر جندي لها ليس من تونس فحسب بل كذلك من الجزائر والمغرب. كما اقنع وفودهم المتعاقبة على بيته بالاستعداد إلى مصارعة فرنسا من جديد. وكانوا يتأثرون كثيرا لأقواله خاصة

وأنهم طالبوا دون جدوى وفي عديد المناسبات بتكوين جيش وطني يضمهم يواصلون من خلال تقديم خدماتهم للوطن.

ذلك ما كان ينادي به عدد كبير منهم يوم 29 نوفمبر أمام وزارة الداخلية. وذلك هو محور الشعارات التي رفعتها أعداد هائلة منهم يوم 3 ديسمبر في مظاهرة صاخبة. وكان الطاهر الأسود أقرب قادة العمل المسلّح إلى الزعيم صالح بن يوسف.

تطورت الأعمال الفدائية من جديد خاصة في المناطق المتاخمة للجزائر. وظنت الحكومة من البداية أنها ليست سوى بعض الأعمال المعزولة التي يقوم بها فدائيون جزائريون يتسربون إلى التراب التونسي. لكن سرعان ما فهم الجميع أن الشعب التونسي أخذ يعود بقوة للعمل الثوري نتيجة عدم استجابة فرنسا لمطالبه.

وبدأ الحديث عما أسمته الصحافة الفرنسية" بالفلاقة الجدد" الذين انتشروا في كل أرجاء البلاد وكانوا جميعا من أنصار صالح بن يوسف. وكانوا يركزون أعمالهم على ضرب مصالح الاستعمار الفرنسي وجيشه.

ولما اشتدت حملة الحزب الدستوري على أنصار الأمانة العامة وكثرت مهاجمة مقراته وقتل رجالها التجأ صالح بن يوسف في بعض الظروف إلى قاعدة "السن بالسن والعين بالعين " لكنه كان يأبى أن يسيل دم الشعب التونسي على يده في حين لا يتورع أعداؤه عن اقتراف افضع الجرائم بحق الوطنيين المخلصين لشعب تونس ولقضيته العادلة.

وكانت الإدارة الفرنسية تراقب تطور هذا الصراع وتتدخل محليا كلما آلت الغلبة لانتصار الأمانة العامة. وضرب حصار القمع تدريجيا حول صالح بن يوسف ورجاله. وأخذ قرار نهائي بشأنهم كان يقضي إما باغتيالهم أو بإلقاء القبض عليهم.

وألقي القبض فعلا على أعداد كبيرة من المواطنين الذين عادوا إلى حمل السلاح وقد نشرت الصحف يوم 18 ديسمبر 1955 نبأ إلقاء القبض على مجموعة حسونة الجلاصي. وهي تتركب من ثمانية عشر رجل. وكانت هذه المجموعة تهاجم المعمرين والجيش الفرنسي في منطقة مجاز الباب. وجمعت قوات الأمن بهذه المناسبة كمية متوسطة من الأسلحة والذخيرة.

ويبدو أن الأسلحة بدأت تدخل من جديد إلى تونس بكميات كبيرة عن طريق الحدود الليبية فتوجه منها أجزاء إلى الجزائر ويوزع الباقي على عناصر المقاومة في تونس. ومن المحتمل جدا أن يكون الزعيم صالح بن يوسف قد فكّر في مدّ قنوات أخرى باتجاه الدول التي يملك فيها صداقات كبيرة بهدف اقتناء الأسلحة اللازمة لمواصلة العمل الوطني حتى الاستقلال التام. فمن بين المؤشرات على ذلك إلقاء القبض على السيد كمال بن رمضان في منتصف شهر جانفي. وكان على أهبة السفر إلى جاكرتا عاصمة اندونيسيا. وعند تفتيشه عثر الأمن الفرنسي على وثائق متعلقة باقتناء كمية من الرشاشات من اندونيسي لحساب شركتين مقيمتين في زوريخ. وليس من المستبعد أن تلجأ حركة سياسية في مرحلة تحرير وطنية إلى جلب الأسلحة لمواصلة الكفاح ولتوفير وسائل الدفاع الشرعي الذي دفعها إليه تضافر جهود الإدارة الفرنسية وقيادة الحزب الحر الدستوري الجديد.

AlHawa

انتشرت المجموعات الوطنية المسلحة على كامل تراب تونس تقريبا. ففي بداية سنة 1956 كانت موزعة بشكل خاص على المناطق التالية: غار الدماء والقصرين وتالة وسيدي بوزيد وقفصة وتمغزة وقابس وجبل عرباطة. وجبل برقو وتبرسق والوسلاتية.

ومن أهم العناصر القيادية لهذه المجموعات مصباح النيفر والطاهر الاسود. وحاولت وسائل الإعلام في البداية التركيز على دور المقاومة المسلحة الجزائرية التي تدفع ببعض عناصرها للتسلل إلى التراب التونسي. وأكدت جريدة لوبيتي ماتان الصادرة يوم 29 جانفي 1956 أن المقاتلين المنتشرين في المناطق الحدودية من غار الدماء إلى قفصه كلهم من الجزائريين. وحقيقة الأمر خلافا لذلك تماما. فالمقاومة المسلحة في تلك المرحلة كانت تتكون من التونسيين وإن انضم إليهم أحيانا بعض إخوتهم الذين يعبرون الحدود لمساعدتهم. وتحصل نفس العملية بالاتجاه المعاكس. فيتسرب المقاتلون التونسيون الى أرض الجزائر ويشاركون هناك في الاشتباكات مع الجيش الفرنسي. وفي ذلك تعبير عن وحدة النضال والقتال لشعبي الجزائر وتونس ضد الاستعمار الفرنسية.

في تلك الآونة تذكرت الإدارة الاستعمارية بعض الوعود التي قطعتها على نفسها. وأعلنت يوم 18 جانفي 1956 إنها تستعد لتوزيع مساحات كبيرة من الأراضي الفلاحية على قدماء الثوار. فهي اذا تمارس الترغيب إلى جانب الترهيب. فكل الطرق الكفيلة بإفراغ الحركة الثورية المسلحة من رجالها ومنعها من التطور كانت تستعمل. لكن البؤر الثورية تواصل نشاطها وازداد عددها.

في ذلك الحين جاء القرار المشترك بين الحزب الحر الدستوري وحكومة الطاهر بن عمار والإدارة الفرنسية بتونس و المتمثل في

إلقاء القبض على صالح بن يوسف وتلبيسه مسؤولية الفتنة والتهم التي تنجر عن ذلك من تآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي والتحريض على ارتكاب الجرائم وغيرها من الأعمال التخريبية التي يعاقب عليها القانون شر عقاب.

وفي ليلة 26 جانفي 1956 ، تلك الليلة التي كان من المقرر أن يلقى فيه القبض عليه تمكن الزعيم صالح بن يوسف من الإفلات من شبكة الرقابة التي أقيمت حول بيته وفي كل المناطق الحساسة في العاصمة. فاستعان ببعض المقربين إليه ملتجئا إلى الضاحية الجنوبية ومنها تسلل إلى داخل البلاد ثم إلى التراب الليبي. حل بليبيا يوم 1 فيفري 1956 ومنحته السلط الليبية فورا حق اللجوء السياسي.

هنا تبدأ صفحة جديدة من حياة الزعيم صالح بن يوسف سنعالجها لاحقا بحول الله.

عندما داهمت قوات الأمن بيته وتأكدت أنه أفلت من قبضتها انتابها شعور بالخيبة ترجمته في الأيام الموالية إلى حملة واسعة لاعتقال اعضاده وأصدقائه وأنصاره. واستباحت المقرات السياسية للأمانة واستولت على وثائقها وأموالها. وعلى كميات من الأسلحة كان المناضلون يوفرونها لغاية حماية أنفسهم في تلك الظروف التي كثرت فيها الهجمات عليهم من قبل أنصار بورقيبة والمكتب السياسي.

وإذا أردنا تقييم المرحلة التي أقام فيها الزعيم صالح بن يوسف في تونس والتي تمتد من 13 سبتمبر 1955 إلى 26 جانفي 1956 يمكن القول بأنها تنقسم إلى عدة مراحل. الأولى فسح فيها المجال

لكل الذين ارادوا لعب دور لمحاصرة الخلاف وأيجاد حلول له ترضي الطرفين. وقد استغل الطرفان هذه الفترة لاستعادة بعض القوة قبل الدخول في معركة حامية الوطيس. أما الإدارة الاستعمارية فقد خصصت هذا الوقت لمراقبة القوى المتأهبة للصراع. وكانت تقدم للنجاح الذي اختارت أن تتعامل معه كل المعلومات حول ما يحدث في الصف المقابل وتساعده بكل السبل لتعزيز قدرته التعبوية والإعلامية.

والمرحلة الثانية انطلقت يوم ألقى الزعيم صالح بن يوسف خطابه الشهير بجامع الزيتونة المعمور. وهي مرحلة الصراع المفتوح وبداية المناوشات والفرز الكبير الذي عرفته الحركة الوطنية بين أنصار صالح بن يوسف وهم اليوسفيون وأنصار الحبيب بورقيبة وهم البرقيبيون. وهي مرحلة تأكد الشعب التونسي خلالها أن خدعة كبيرة قد انطلت عليه. فعادت كل فئاته إلى ميادين النضال الاجتماعي والسياسي وعادت طلائعه الثورية تحمل أسلحتها وتكون فرقا جديدة للمقاومة. وهنا كان موقف الإدارة الاستعمارية موقفا منحازا فبدأت تضايق أنصار الأمين العام وتفسح المجال أمام الطرف المقابل. ودامت هذه المرحلة تقريبا إلى نهاية شهر نوفمبر.

والمرحلة الثانية بدأت على اثر انتهاء مؤتمر صفاقس من أعماله وعودة المشاركين فيه إلى مناطقهم. كأن شيئا ما حدث ليشجعهم على ضرب أنصار الأمانة العامة ومقراتها واستفزاز مناضليها قد جرّهم إلى صراعات دامية. كأن المواقع التي كانت قائمة رفعت فأصبحت الحرب الأهلية أمرا مباحا. هل أعطت السلطات الفرنسية تشجيعات لأصحاب مؤتمر صفاقس؟ هل اغتنم المكتب السياسي فرصة المؤتمر لتشنيج أعصاب رجالهم ودفعهم الى المعركة بكل

AlHawa

شراسة؟ يبدو أن العنصرين اجتمعا فعلا وأنجبا هذه الحملة الدامية على الأمانة العامة.

وانتهت المرحلة الثالثة في بحر من الدماء؛ دماء المناضلين الوطنيين الطاهرة الزكية، دماء المقاتلين الذين لم يتأخروا يوما عن مقاومة فرنسا ولا بخلوا على قضية الشعب والوطن بالعمر كلّه وبالمال كلّه. فسجلوا في تاريخ هذا الشعب صفحات لا يمحوها الدهر ولا تأتي عليها الأكاذيب. ولأنهم رفعوا أصواتهم عالية منددين بالاستعمار الجديد رافضين تسلط فرنسا على السيادة التونسية تأكلهم نار الغدر وتهدر دماؤهم. ووضعت منظمات للقيام بهذا العمل النجس أطلق عليها اسم لجان الرعاية. كانت عناصرها تلاحق المناضلين فتقتلهم في وضوح النهار وسلطة الحماية تراقب من بعيد ولا تنبس ببنت شفة. قتل في تلك المرحلة أعداد كبيرة من أبناء الشعب التونسي. ذنبهم أنهم رفضوا الانسياق وراء برامج بورقيبة ورفضوا التفاهم مع فرنسا إلا على قاعدة الاستقلال التام ورفضوا تصور القضية التونسية بمعزل عن قضية الجزائر والمغرب الأقصى.

والقي القبض على أعداد كبيرة أخرى من المناضلين كانت لجان الرعاية تقتادهم إلى بيوت في ناحية القصبة وخاصة في "سباط الظلام" وهناك يلقوا شرّ أنواع العذاب. ولم ينج منهم إلا نزر قليل.

وفي المدن النائية وفي الأرياف والقرى كانت الملاحقات تنتهي بالقتل. فاعدم من كان يذود عن الوطن بروحه ومن كانت فرنسا تخشاه وتقرأ له ألف حساب. وبعد ذياع خبر خروج صالح بن يوسف متسللا إلى ليبيا التجأ عدد كبير من أنصاره إلى نفس البلد يطمحون إلى إعادة تنظيم صفوفهم في انتظار ساعة العودة إلى

AlHawa

ساحة المعركة. والتحق عدد كبير كذلك بالتراب الجزائري فانخرطوا في صفوف الثورة هناك وابلوا في حروبها البلاء الحسن واستشهد من بينهم الكثيرون.

ولنا عودة إلى هذه الموضوعات في كتاب لاحق إن شاء الله.

AlHawa

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الصفحات إزالة الغبار المتراكم على العديد من المراحل الهامة من تاريخ الحركة الوطنية. ولا شك أننا كتبنا من وجهة نظر منحازة. ولا يعني ذلك أننا تجنينا على الحقيقة، أو أننا أعطينا الرجل أكثر مما يستحق. بل أننا على عكس ذلك تماما لم نتمكن من ضبط كل خيوط المشاركة النضالية لصالح بن يوسف في نسج المسيرة التحريرية لشعب تونس. وسنعمل جاهدين في المستقبل القريب من أجل تفادي هذا النقص. أما الانحياز فهو ضرورة. نعني الانحياز للروح الوطنية. وكم كانت حياة صالح بن يوسف تجسيدا لأسمى معاني الروح الوطنية.

أحيانا تكتشف الحقيقة بعد آلاف السنين. تصطدم فأس أحد العاملين في حفريات تاريخية بجسم مجهول فيستخرجه بكثير من الحذر خشية عليه من فعل الهواء والنور بعد غياب طويل عنهما. فإذا بها الحقيقة التاريخية التي غفل عنها الباحثون. الحقيقة الساطعة التي لا تغيرها الأقاويل والكتابات بل إنها هي التي تغير الأقاويل والكتابات من الخطأ إلى الصواب.

فما بالك ونحن نبحث عن حقيقة قريبة منا مازال عدد من الرجال الذين شاركوا في صنعها يتمتعون بصحة جيّدة ويساهمون في نهضة الوطن والشعب.

AlHawa

الأحداث لا تتغير. يتراكم الغبار عليها، إنها تغيب على الأنظـ
مؤقتا، فقط. لكن تأثيرها وفعلها لا يتوقف على قـدرتنا لمتابعة
فكثيرا ما تكون لها نتائج غير منتظرة.

فالسلطات الفرنسية على سبيل المثال، وقفت إلى جانـب المك
السياسي للحزب الحر الدستوري الجديد ضد الأمانة العامة. و
يهمها أن ينتصر الخط الذي أبدى استعداده لضمان أقصى ما يمكن من مصالحها في تونس. كانت تحاول إظهار صالح بن يوسف في مظهر المتطرف. وعندما لاحظت أن ذلك الوجه لا يزيده إلا شعبية حاولت قلب الصورة لذر الرماد في الأعين. يقول شرل سوماني – وهو موظف سام في الإقامة العامة الفرنسية بتونس – أن الـزعيم صالح بن يوسف كان يسعى بكل السبل إلى إقناع فرنسا بأنه أقـدر من بورقيبة على خدمة وضمان مصالحها. جاء ذلك في مـذكرات نشرتها له مجلة " لي تامب مـوديرن (Les temps Modernes) في عددها 356. والنص الأصلي حرره صاحبه يـوم 23 جـانفي 1956 اثر لقاءه مع صالح بن يوسف. وبغض النظر عما في هـذا القول من سوء تقدير للوضع السياسي ولشخصية الأمين العام يهمنا أن نشير إلى أن الكاتب نفسه شارل سوماني كتـب فـي صـحيفة لابراس الصادرة في تونس باللغة الفرنسية يوم 12 فيفـري 1956 مقالا طويلا عن استئناف المفاوضات التونسية الفرنسية قـال فيـه بالخصوص أنه يتعجب من تطور الأحداث بهذه السرعة ويلاحـظ أن الحزب الحر الدستوري الجديد انتقل عمليا إلى المواقع السياسية التي كان يدافع عليها بالأمس خصمه الكبير الـزعيم صـالح بـن يوسف. أي أنه أصبح بدوره ينادي بضرورة منح تونس اسـتقلالها التام فورا. وإذا فهم بعضهم هذا التطور على أنه انجـاز لسياسـة المراحل فهو عين الخطأ. كل ما في الأمر أن لا التعبئة التي قامت بها الأمانة العامة والوعي الذي أدركه الشـعب التونسـي أصـبحا

AlHawa

يحتمان دخول تونس عصر الاستقلال رغم انــف فرنســا ورغــم استعداد بعض الأطراف التونسية لإمهالها ما لزم من الوقت.

فالقوى التاريخية الأصيلة تقوم بفعلها إن كانـــت بـــارزة أو خفيـــة. وصالح بن يوسف كان حاضرا في المحادثات التي نالــت تــونس بمقتضاها الاستقلال التام. كان حاضرا رغم غيابه ومؤثرا مثلما أثر في الأحداث طوال إقامته في تونس ومدّة هجرته الأولى. والــزعيم صالح بن يوسف مازال وسوف يظل حاضرا إلى جانـــب الأجيـــال الصاعدة يملأ نفوسها شجاعة ويزيدها عزما وحزما واستعدادا للبذل والتضحية.

تونس 13 مارس 1990

AlHawa

رسالة إلى المنجي سليم

هذه الرسالة وجّهها الزعيم صالح بن يوسف يوم 14 فيفري 1954 من القاهرة بصفته أمينا عاما للحزب الحر الدستوري الجديد إلى السيد المنجي سليم أبرز زعماء الحزب المقيمين في تونس. وقد حدد فيها الاستراتيجيا التي يجب توخيها في تلك المرحلة الدقيقة من تاريخ الحركة الوطنية التونسية.

القاهرة، في 14 فبراير 1954

حمدا وصلاة وسلامة،

أخي العزيز المنجي سليم، تحيات وأشواقا وبعد فيبدو لي انك لم تتصل بمكتوبي المؤرخ في غرة يناير المنصرم والذي بسطت لك فيه ما أرى أن يكون عليه الموقف السياسي للحزب داخل تونس حتى لا تضطرب أقوالنا وتتعارض تصريحاتنا فيذهب عملنا سدى.

AlHawa

موقف الحزب بعد تسمية المقيم العام الجديد

كان لتصريحات الهادي نويرة التي نادت بالتزام الهدوء اثر نداء جلالة الباي أسود الأثر على نشاطنا في الخارج خصوصا وأنها صادفت انعقاد دورة الأمم المتحدة في أكتوبر المنقضي. فكانت أكبر عامل في فشل القرار الخاص بالقضية التونسية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ وجد خصوصا في تصريحات ممثل الحزب بتونس ما جعلهم يستبشرون بجو الوفاق السائد بتونس فلا يجدر أن يعكر هذا الجو قرار جديد يصدر من الأمم المتحدة... إلى آخر ما جاء بخطب متعددة لخصومنا"إن الخطة التي شنتها علينا الدول الاستعمارية في أروقة الأمم المتحدة أثناء الدورة كانت لا محالة شديدة، ولكن الدول المترددة بيننا وبين خصومنا وجدت في تصريحات الهادي نويرة مستندا لأن تميل لجانب الخصوم. نعم ليس في قرار ما تتخذه الأمم المتحدة لفائدتنا شيء يحملنا على الاعتقاد بأنه الوسيلة لتخليصنا من السيطرة الاستعمارية وطرد الفرنسيين من تونس ولكن كل تأييد يصدر عن الأمم المتحدة لفائدتنا ليقوي ساعدنا ويشجع كفاح الشعب ويجعل الجانب التونسي – ولو لم يكن من الحزب – قويا في مفاوضات يمكن أن تفتح مع فرنسا لحل المشكل التونسي. وعند رجوعي من نيويورك اثر الدورة مررت بسويسرا حيث قابلت الإخوان وأبلغتهم كل ذلك وأوصيتهم بان يبلغوا لكم وللباي بأن تلتزموا الاحتياط في المستقبل في تلك التصريحات التي تصدر عن الديوان السياسي كما بينت ذلك بمكتوب أرسلته إليك بعد أن أخبرت الإذاعة بالإفراج عنك.

AlHawa

المواقف العلنية للحزب من الخارج في يناير 1952

بعد أن رفعت الشكوى لمجلس الأمن في 14-1-1952 ودخلت البلاد في الكفاح للروح الذي ابهر العالم، أصبحنا كبعثة من الحكومة الشرعية تمثل البلاد بأسرها نصرح بأن الشعب التونسي يكافح من أجل استرداد استقلاله وسيادته كاملة وسواء في خطب أذعتها من القاهرة أو في مؤتمرات صحفية عقدتها بالشرق وأمريكا والسويد طيلة هذين العامين جعلت الهدف الذي نكافح من أجله داخل البلاد وخارجها هو الاستقلال والسيادة الكاملة. ولم نكن في ذلك **إلا المنفذين لقرار المؤتمر التاريخي لحزبنا وهو المؤتمر المنعقد في 18-1-1952- يوم ألقي القبض عليكم جميعا- والذي نادى بوجوب إلغاء الحماية والاعتراف باستقلالنا التام كأساس وحيد لحل المشكل التونسي**. وقد ترأس المؤتمر المرحوم الهادي شاكر وكان المقرر له الهادي نويرة فتولى هو مع بعض الإخوان تبليغ القرار إلى جلالة الباي بحمّام الأنف ثمّ حالت السلطة دون وصولهم إلى القصر.

ولكم كان اندهاشي عظيما عندما لاقيت الأخوين محمود المسعدي والنوري البودالي بستوكهولم في 14-7-1953 أثناء انعقاد مؤتمر النقابات ومؤتمر الأحزاب الاشتراكية وسمعت منهما أن مؤتمر الحزب المشار إليه انعقد في ظروف خاصة لا يمكن التقيد بقراراته. كان ذلك الرد ّمهما لما تعرضت للمفعول السيئ الذي انجر على تصريحات الهادي نويرة سواء بالنسبة للحوادث أو حتى بالنسبة لمبادئنا (تصريح به عرض مشاركة الحزب في تصفية الجو والأخذ بنصيبه من المسؤوليات عقب تصريحات رؤساء الوزارة الذين تعاقبوا لطلب الثقة من البرلمان الفرنسي اثر الأزمة الوزارية الفرنسية الأخيرة وهو تصريح كان نهاية في الضعف

خصوصا في أيام (دي هوتكلوك) وفي إبان سياسة التقتيل واغتيال إخواننا الدستوريين- تصريحات أخرى تستنكر "أعمال العنف" بينما يسميه الفرنسيون عنفا إنما هو ردّ فعل من جانب الوطنيين على سياسة البطش. فقلت يومئذ للأخوين باستكهولم انه لا بدّ من تدارك الموقف وكنا آنذاك على أبواب دورة الأمم المتحدة فسلمت للمسعدي والبودالي نسخة من خطاب لي أذيع بمصر بتاريخ 1953/7/9 ونسخة من تصريح بالفرنسية حددت تقريبا الأسس التي ينبغي أن تعتمد من طرفنا في حل المشكل التونسي-الإفراج عن المعتقلين والمساجين المحكوم عليهم والذين ينتظرون الحكم - إلغاء الأحكام العرفية وحالة الحصار - تمكين جلالة الباي من تشكيل حكومة وطنية تمثل الشعب تمثيلا حقيقيا تكون مهمتها مفاوضة فرنسا على أساس إلغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال والسيادة الكاملة.

أكدت على الأخوين المسعدي والبودالي بأن يبلغنا الهادي نويرة ما يأتي: باقتراب دورة جمعية الأمم يدلي الهادي نويرة بتصريح مماثل في الجوهر لما جاء في تصريحاتي المذكورة حتى نتقدم إلى دورة جمعية الأمم في انسجام تام بين الداخل والخارج. ولما مر من مصر الشيخ الشاذلي النيفر بمناسبة الحج وكان ذلك اثر نقلة (دي هوتكلوك) ألححت عليه بأن يطلب من الهادي جمع مؤتمر الأربعين، وإذا تعذر ذلك أن يدلي هو بتصريح عن الديوان السياسي يتجه فيه إلى الأمم المتحدة ويناشدها الاهتمام بقضية تونس المعادلة مع إبداء أسفه لعدم امتثال فرنسا للقرار السابق. كل ذلك بغية الانسجام والمحافظة على وحدة المناهج السياسية وعبرت للشيخ الشاذلي النيفر عن رأيي في أن عزل (دي هوتكلوك) يجعل الإخوان بما فيهم الهادي في مأمن من كل خطر إذا هم أقدموا على تصريح سياسي من النوع الذي أشرت إليه فكانت نتيجة توصياتي أن فوجئنا بتصريح للهادي يدعو فيه للهدوء ويمنح نوعا من الثقة

للمقيم الجديد وذلك قبيل انعقاد الدورة بأيام الأمر الذي تسبب عنه ما ذكرته من أسباب لفشل كل قرار.

لماذا أمسكت عن تصريح بالراديو بعد رجوعي من الأمم المتحدة

سلكت الصمت لأنني علمت أن هناك مساع مشكورة من جلالة الباي للتحصيل على سراح أكثر ما يمكن من الإخوان وعلى رأسهم زعيمنا الحبيب. فرأيت من الحكمة أن ألتزم الصمت حتى لا يتخذ كلامي في صورة ضغط على المقيم فتفشل المساعي المبذولة وتتوقف حركة الإفراج إذ كنت أرمي من وراء ذلك إلى عمل سياسي منظم تقومون به بعد الإفراج عنكم وقد سطرت هذا البرنامج في رسالتي التي يظهر أنها لم تصلكم.

البرنامج

لا شك أن الجبهة الداخلية التونسية تصدعت منذ حلول المقيم الجديد بتونس، وأصبح المترددون وضعاف النفوس والخونة يشتركون في مأدبة تجمع (كولونا Colonna) و (بيو Puaux) وأقطاب التجمع الفرنسي قتلة فرحات حشاد والهادي شاكر وغيرهما من إخواننا الدستوريين. ولم يجرؤ أحد من التونسيين على إتباع ذلك السلوك المخزي إلا بعد أن فتح الحزب الباب على مصرعيه بتصريح الهادي الذي منح المقيم الجديد الثقة قبل أن يقدم هذا الأخير أي عربون على حسن نيته وحسن نية حكومته سوى خطاب كله عبارات جوفاء. فكان الأجدر بالهادي ألا يفضي بأي تصريح وأن يقف من المقيم الجديد موقف الاحتراز حتى لا يجد الانهزاميون مبررا لحضور مأدبة جمعت في (لاليانس فرنسيز L'alliance Française) بين مزالي وسعد الله والماطري والبكوش وكولونا (Colonna) وبيو (Puaux)... الخ ثمّ بعد ذلك تباطل سيل التأييد

AlHawa

للمقيم من كل الطبقات(المجلس الشرعي... وغيره) التـي كانـت محجمة إما خوفا من انتقام الشعب أو مراعاة للكرامـة الوطنيـة. فأصبح يخيل إلينا أن الوحدة القومية التي كانـت متماسـكة حـول الملك والحزب انتقلت إلى السفارة وأصبح الحزب في معزل عنهـا إلى أن أفرج عنك. فجاءتك كل تلك الطبقات مهنئة ومعبـرة مـن جديد على ولائها للحزب في شخصك ولما كنت راسلتك مـن قبـل ظننت أن رسالتي سوف يكون لها المفعول المرتجى وقد جاء فـي رسالتي تلك ما يأتي: يجب توضيح الموقف للأمـة علـى طريـق الحزب بعدما أخذ التبلبل يسود الأفكار فتارة تتكلم الصـحافة عـن مذكرة 31 أكتوبر 1951، وتارة على الاستقلال الـداخلي، وتـارة على إصلاحات كل ذلك مركز على تعـديل وزاري يسـعى إليـه البعض من الذين يريدون الوصول إلى الوزارة أو الرجـوع إليهـا على جثث إخواننا الشهداء. فتوضيح الموقف يكون بجمـع مجلـس الأربعين بعد الاتفاق مع سيدي الشاذلي، وإذا تعذر ذلك تسعون انتم في جمعه باتفاق مثلا مع الحزب القديم والمنظمات القومية. وأثنـاء الاجتماع تقومون أنتم:

1) بعرض الحالة من يناير 1952 – كفاح الأمـة – رفـض مجلس الأربعين للإصلاحات المشوهة– رسالة جلالة الباي في 1952/12/16 إلى رئيس الجمهورية والتـي حـددت الأسس العملية والمبدئية للقضاء على التوتر بـين تـونس وفرنسا، كما تعرضت إلى أمر خطيـر ومفيـد ألا وهـو الوصول بالتفاوض إلى تركيز علائق جديدة مع فرنسا على أساس الحرية ومبادئ الأمم المتحدة.
2) تذكير الخلاف الجوهري بيننا وبين فرنسـا فـي مباشـرة السيادة التونسية.
3) ذكر الغموض الذي يكتنف تصريحات المقيم حول الجوهر.

4) وجوب توضيح موقف التونسيين حتى يزول كل التباس حول ما يمكن أن نقبله من الحلول من فرنسا.

5) الخروج من هذا الاجتماع بقرار يؤكد تمسك الشعب التونسي بوجوب إلغاء الحماية الذي أصبح نظاما لا يقره الكثير من الفرنسيين كالحزب الاشتراكي مثلا(راجع Le petit Matin بتاريخ 1954/1/19، صفحة 3، عمود 3).

6) والمطالبة بتحقيق جو من الحرية كامل يكون برفع الحصار وإطلاق كل المساجين المحكوم عليهم والموقوفين من المواطنين وعلى رأسهم الزعيم الحبيب بورقيبة إذ من العبث أن نطالب بنقل الزعيم إلى فرنسا كهدف يكفي لتصفية الجو. I) **إذا ما تحقق تلك الشروط الأولية** يمكن II) **الدخول في مفاوضات مع فرنسا على أساس إلغاء الحماية والاعتراف بالسيادة الكاملة والاستقلال** وتجري هذه المفاوضات III) **حكومة تونسية صرفة يعيينها جلالة الملك** وتكون ممثلة للشعب التونسي تمثيلا حقيقيا. فتتسلم حالا اثر تعيينها جميع السلطات بما فيها المالية والأشغال والأمن والتعليم والبريد ومندوبية البناء. فيصبح لها من الحرية ما يكفي لان تقوم بالأمرين إدارة البلاد والتفاوض، دون أن تكون معرضة لمشاغبات قسم فرنسي إذا ما بقي داخلها فإذا سيطرت هذه الحكومة على جميع مرافق الدولة بدون منازع لسلطاتها في الداخل II) **تستطيع أن تباشر معا التفاوض مع فرنسا لإبرام معاهدة جديدة** معها فتحدد في تلك المعاهدة الجديدة مصالح فرنسا المشروعة وضمان المصالح المشروعة للفرنسيين المستوطنين بتونس. كما يلتزم الجانب التونسي في المعاهدة نفسها بألا تصدر أبدا عن الدولة التونسية تشريعات عنصرية. ولما كانت البلاد

التونسية متمتعة في نظر القانون بسيادتها ممثلة في الملك تستطيع، انتظار المراحل المؤدية إلى أيام المعاهدة المنشودة دون الاضطرار إلى سلوك ما سلكه غير كالسودان مثلا. ففي السودان اتفقت انكلترا ومصر على إيجاد هيكل سوداني صرف في شكل حكومة تتجرّد مجلس ينتخب من الشعب مباشرة تحت إشراف هيئة دولية، ثم تباشر هذه الحكومة سودنة الإدارة في مدّة معينة يقع أثناءها انتخاب مجلس ثان تكون مهمته تقرير مصير السودان على إحدى الصور الثلاث: اتحاد مع مصر ومع بريطانيا أو انفصال عن الاثنين. **وأما الحكومة التونسية التي يعينها الملك ممثلة للرأي العام تمثيلا حقيقيا أن تكون كالتي تشكلت في مصر – وهي بلاد ذات سيادة – سنة 1936 من جميع الأحزاب فكانت لها الصلاحية الكاملة لإبرام معاهدة 1936 بين ايطاليا ومصر. وأما إقامة** نظام ديمقراطي في تونس وإجراء انتخابات لمجلس تشريعي وتحديد سلطاته بالنسبة لسلطات الملك وغير ذلك من الإصلاحات الداخلية التي تهم نظام الحكم في بلادنا، فذلك أمر نختص به نحن التونسيون فندبره ونكونه باتفاق مع ملكنا دون تدخل السلطة الفرنسية فيه إذ أنها (أي السلطة الفرنسية) تكون قد ضمنت مصالح فرنسا ورعاياها بتونس في بنود واضحة جلية تنص عليها المعاهدة الجديدة والتي تكون قد أقرتها الحكومة الوطنية نيابة عن الملك و بتفويض من جلالته.

تلك هي الأسس التي نرى الاجتماع المقترح يسفر عن اتخاذها في شكل قرار واضح لا لبس فيه. والذي يعبّر تعبيرا صادقا على رغبة الشعب التونسي الحقيقية تلك الرغبة التي أقرها حزبنا في

مؤتمره المنعقد في 1952/1/18 والتي دخل الشعب من أجلها معركة ويا لها من معركة فلم يضح الوطنيون ولم يستشهدوا للمطالبة بالاستقلال الداخلي. إنها مرحلة اجتزناها واجتازها الشعب فأصبحنا مركزين حركتنا بالخارج على مبدأ استقلالي صرف. والشعوب التي تؤيدنا لا تفعل ذلك إلا لأننا نطالب باستقلالنا كسائر الشعوب المكافحة ولن يفهم شعب أو أمة أننا بعد الكفاح الطويل والتضحيات الجسيمة التي وجه الحزب الأمة إليها نتراجع ونصبح نطالب بالاستقلال الداخلي والسيادة الداخلية فكيف بنا بعد بعثنا بإخواننا إلى الموت من أجل الاستقلال نصبح نكيل لفرنسا العرابين على اعتدالنا وتراجعنا دون أي مبرر.

فإذا لم يتيسر إقناع سيدي الشاذلي أو جلالة الباي بالخطة المذكورة آنفا لتسعى مع الحزب القديم والمنظمات في تحقيقها. وإذا تعذر ذلك حتى مع هؤلاء فليقم الديوان السياسي وحده بهذه المهمة التاريخية وليصدر التصريح المشار إليه وحده فيكون بذلك وسيبقى أهلا لحمل مشعل الحرية والاستقلال ولا يخون الرسالة التي استشهد من أجلها الكثير من إخواننا الدستوريين.

فأبرقت لك لترسل لي برقيا النص الكامل للتصريح فقلت في نفسي أن هناك أمرين إما أن تكون لم تتصل بمكتوبي السابق أو أن شأنه شأن كل التوصيات التي بعثت بها للهادي من قبل والتي لم تحض بالاعتبار وفي كلتا الحالتين لا يمكن لي أن أبرر بحال هذا الموقف من الديوان السياسي لأن فيه قضاء على الفكرة الوطنية التي من أجلها كافح الشعب وخروج على المبادئ التي قررها مؤتمر يناير 1952 والأخطر من الكل هو تحطيم كل النشاط الذي نقوم به في الخارج والذي بدأ يؤتي ثماره من حيث التنظيم والاستعداد لاستئناف الكفاح إذا ما أصرت فرنسا على التمسك بسياستها

AlHawa

الخرقاء وهي عدم التسليم لنا بسيادتنا الكاملة. وكان في رأيي أن نتخذ الخطوات التي بينتها آنفا – وهي اجتماع وتصريح موضح للموقف يكون قوميا وحزبيا – أولا للقضاء على المناورات التي راجت سوقها في هذه الأيام كتعديل وزاري وقبول بعض إصلاحات على طريق وزارة جديدة... الخ... حتى لا يتخذ سكوتنا أو بالأحرى تصريحاتكم المائعة متكأ يستند إليه من يهمهم الأمر في تسوية الحالة بأي ثمن أما لمصلحة شخصية أو لضجر وخوف في نفوسهم، ثانيا ليمكن لي متابعة الجهود مع الإخوان في الخارج لتوفير أسباب استئناف الكفاح بصورة مجدية وقد دخلنا في هذا الطور منذ مدّة. ولعلّه بلغكم نبأ شيء منه لأننا نؤمن كما تؤمن أنت وبقية الإخوان بأن فرنسا لن تتنازل على شيء جوهري من سيطرتها للشعب التونسي إلا تحت عامل الاضطرار. فالمساعي التي نقوم بها في الميدان الدبلوماسي أو في الميدان المادي لا يمكن أن تستمر بحال إذا فقد عنصرها الأساسي في الداخل وهو المحافظة على مبدأ الاستقلال والتمسك به كوسيلة وحيدة لا ثانية لها لنحمل من نعمل معه في الميادين المذكورة. إني لا أطلب من الدستوريين أن يرتموا على التضحية بلا حساب لكني أطلب من الجميع ألا يتحملوا مسؤولية النزول بالقضية التونسية، قضية التحرير والاستقلال، إلى مستوى قضية إصلاحات واستقلال داخلي وغير ذلك من العبارات والأضاليل التي طهر الحزب من إدارتها إخواننا الدستوريين الذين استشهدوا في ساحات الشرف أو اغتيلوا من أيدي الآثمين.

فرجائي الملح أن تعيدوا النظر في الموقف وأن تسلكوا الخطوات التي بينتها آنفا حتى ترجع الثقة في حركتنا لأنني اعتزمت السفر إلى آسيا في منتصف مارس المقبل حيث أقوم برحلة واسعة النطاق تستغرق شهرين أو ثلاثة لتوفير الأسباب التي ذكرتها آنفا وأنا واثق

AlHawa

في أن البرنامج الذي سطرته لكم لو طبقتموه في أقرب و
سيكون بالفرنسية حدد تقريبا الأسس التي ينبغي أن تعتمد من
في حل المشكل التونسي - الإفراج عن المعتقلين والمس
والمحكوم عليهم والذين ينتظرون الحكم - إلغاء الأحكام العر
وحالة الحصار - تمكين جلالة الباي من تشكيل حكومة وطنية
الشعب تمثيلا حقيقيا تكون مهمتها مفاوضة فرنسا على أساس إلغاء
الحماية والاعتراف بالاستقلال والسيادة الكاملة.

ملخص: يعقد اجتماع بإحدى الطرق المبينة آنفا يؤول إلى توضيح الموقف بتصريح كالذي ذكرت إزاءها لاستنكارها أولا ولمقاومتها ثانيا. وأما إذا بقينا على التصريحات السابقة والأخيرة للديوان السياسي تكونون أحببتم أم كرهتم قد مهدتم السبيل لتلك المناورات ولا يمكن بحال للحزب أن يتخلص من المسؤولية أمام الشعب والمشاغبة والخصوم (لجنة الطالب...الخ...) الذين يبدو أنهم أجمعوا أمرهم من جديد لمقاومة الحزب فيكون من الأحرى أن نعطي لهم الفرصة للطعن في سياسة الحزب كان يحملوه مسؤولية التنكر للمبادئ القومية المقدسة التي استشهد في سبيلها الكثير من الوطنيين وسوف يكون هذا منطقهم وهو في حدّ ذاته منطق سليم.

نتيجة التصريح المطلوب

تعيد فرنسا النظر في سياستها إذا ما فشلت المناورات، فيصبح التصريح هو الرائد الجديد الواضح الذي يقع على أساسه كل شروع في استئناف مفاوضات أو مفاهمات أو اتصالات سواء على طريق الحزب أو غيره من التونسيين. فنكون نحن أقوياء في الخارج وتكونون أنتم ماسكين لزمام الموقف داخل البلاد. وأما إذا نجحت مؤامرة بتشكيل وزارة أو بتعديل الحالة نكون نحن في حل منها

وتكون للحزب وللشعب الحرية المطلقة في مقاومتها بكل ما تسمح به الظروف. ففي كل الحالات نكون قد اغتنمنا هذه الفترة لتجهيز العوامل اللازمة للمستقبل القريب والبعيد وإذا وضحنا موقفنا،فالموقف سيكون لفائدتنا، وما علينا إلا أن نصمد ونثبت وإلا نسعى إلى خنقنا بأيدينا وليس الإدلاء بتصريح واضح معناه جر الإخوان الدستوريين إلى محنة جديدة أو كارثة يدخلونها ولم يمضي زمن طويل عن محنتهم السابقة وإنما معناه التمسك بالمبدأ القويم الذي يمكننا من متابعة نشاطنا في الخارج والاستعداد لاستئناف الكفاح في الداخل عندما تتوفر أسبابه في القريب إن شاء الله. وإذا ما ضايقتنا بعض العناصر من الانهزاميين أو غيرهم لحملنا على تأييدهم فيما يذهبون إليه مما يسمونه "إنقاذ الموقف" و "التخفيف على الشعب" فلنصارحهم بأن الشعب لبى دعوتنا إلى الكفاح لا لنزوح عليه ولنضلله بصروفات ونضلله بعروضات فرنسية لن تئول إلا لتثبيت السيطرة الاستعمارية على البلاد وإقرار استعبادنا بأيدينا. فليذهبوا وشأنهم وليقبلوا ما أرادوا من فرنسا إنما نحن لا نجاريهم أبدا بل نحذرهم ونفهمهم بأننا سوف نستتكر سلوكهم وسوف نحملهم مسؤولية العبث بتضحيات الشعب وبدمائه الزكية ولا يضرنا انفصالهم عنا مهما علت مكانتهم مادمنا نكون قد وضّحنا موقفنا ورسمنا الطريق لأنفسنا وللأجيال المقبلة. ولربما يقول الكثيرون ما أولئك المذبذبين ما فعل لنا العالم العربي والأسيوي وما فعلت لنا الأمم المتحدة وما صنعت لنا أمريكا... إلى آخر ما يجري الآن على ألسنة الكثيرين والذي انتشر اسمه حتى في بعض المسؤولين من الدستوريين؟.

نعم لم تكن الأحداث الأخيرة مساعدة لنا كما نريد ونتمنى، ولكن هل يكون التونسيون الطلقاء أقل صبرا من زعيمنا الحبيب بورقيبة الذي كثيرا ما كتب من منفاه موصيا بالصبر ومنبها بأن الأحداث

العالمية ستكون من جانبنا ولكن ببطء من ذلك سياسة أمريكا التي لا محالة ستتغير لفائدتنا عندما تتحقق هزيمة فرنسا نهائيا بالهند الصينية وبفشل مشروع الجيش الأوربي أمام برلمان فرنسا إذاك، يقع تحول السياسة الأمريكية عن وجهة فرنسا وهو ما أصبحنا متأكدين منه بدورنا حسب معلوماتنا الصحيحة فيتغير في المجال الدولي موقف أمريكا منا وذلك لا لسواد عيوننا وإنما إرضاء لمجموعة دول العرب وآسيا التي يهم أمريكا أن تجعل منها نقطة ارتكاز لسياستها عند روسيا عندما يصبح اعتمادها على فرنسا واهيا بسبب رفضها لمشروع الجيش الأوربي وتحويل سياستها – أي سياسة فرنسا – نحوى روسيا. وهو ما أصبح الأمريكان يعتقدونه اعتقادا جازما وأي على ذلك من أدلة لا تقبل الشك وأما مجموعة الدول العربية والآسيوية وفي مقدمتها الهند، وأخيرا مصر لهي الآن أخذت تتجه نحو الحياد والابتعاد عن كل تعاون مع الغرب ما دام الغرب (أي فرنسا و انكلترا) معرضا عن التسليم بحقوق الشعوب العربية كاملة غير منقوصة بما فيها المغرب العربي. وقد أصبحت بذلك قضيتنا جزءا من كل الأمر الذي يجعلنا نستعين في المستقبل القريب من ضغط مصر على الغرب وتعليق تعاونها معه على شرط الاعتراف بحقوقنا والتسليم بها وهذا الموقف من مصر أصبح يؤثر على أمريكا تأثيرا كبيرا لما أصبحت تتمتع به مصر من المكانة الممتازة في العالم العربي. وأصبحت كل دولة عربية تؤكد بدورها عدم التعاون مع الغرب على المنهاج الذي قررته مصر. وأمريكا قد استولى عليها ذعر كبير لان سياستها – وهي سياسة تطويق روسيا بوسائل الإستراتيجية المسماة بإستراتيجية الأطراف (Tactique paragraphique) – أصبحت فاقدة لأهم حلقاتها وهي حلقات الشرق الأوسط وأن توفقت أمريكا إلى جلب الباكستان وإيران إلى حظيرتها بربطهما مع تركيا فهذا لا يكفيها حصانة ضد الخطر الشيوعي وأمنا لإستراتجية الأطراف إذ

AlHawa

تبقى الحلقة الوسطى – وهي حلقة الشرق العربي – ثلمة وأي ثلمة خصوصا وأن سياسة أحكام الأطراف (اسبانيا–شمال إفريقيا–مصر والبلاد العربية) تصبح حيوية لأمريكا بعد أن تكون قد يئست من إقامة الجيش الأوربي وإدخال ألمانيا ضمنه برضا فرنسا. ولكن فرنسا لن ترضى بهذا الوضع مما سيؤول لا محالة إلى التحرك المذكور في سياسة أمريكا. كل هذه التطورات في صالحنا، والمشاورات تجري الآن لعقد مؤتمر إفريقي آسيوي لدرس القضية التونسية والقضية المراكشية واتخاذ إجراءات ايجابية ضد فرنسا لتماديها على سياسة العنف في شمال إفريقيا. وأصبح هذا المؤتمر أمرا قريب التحقيق أولا لتمادي فرنسا على سياستها التعسفية منذ سنين ثم إن مصر والدول العربية التي كانت تجاري فرنسا لمصالح لها معها خاصة أصبحت في حل من وجوب مجاملتها وهي لم ترع ولم تحسب لتلك المجموعة أي حساب. ولما كانت أمريكا هي التي تسعى لدى العرب بأن لا يحرجوا حليفتها فرنسا بعقد مؤتمر من النوع المذكور أصبح العرب اليوم متحررين من ذلك الضغط الأدبي عليهم من قبل أمريكا التي فشلت في حمل فرنسا على تغيير سياستها والتي لم تبقى كما كانت مضطرة إلى خدمة ركاب فرنسا باعتبارها حجر الزاوية في بناء الحصن الأطلنطي ضد الروسيين. ولذا من الأسباب التي جعلتني أقوم برحلة في آسيا هو الدعوة إلى عقد هذا المؤتمر قبل الدورة المقبلة لجمعية الأمم المتحدة واعتقد أنه سيكون له أثر فعال على فرنسا وعلى أمريكا نفسها.

ومن يتبين أن الظروف هي التي تتحكم فينا وأن دورنا فيها هو استغلاليا لقضيتنا عندما تصبح مواتية كما أن المساعدات التي لم تكن تغدق علينا كالسيل لمجرد اتصالنا بالشعوب الموالية والصديقة خلافا لما كان يعتقده البعض وهذا الأمر أيضا كان لا بدّ له من الوقت فكيف يمكن لي أن أتابع اتصالاتي للأغراض المذكورة إذا لا

أعتمد في تونس على موقف واضح جلي يستحق العناية والتأييد إذ أن المواقف المائعة لا عطفا ولا تأييدا ولا مساعدة، وأما الذين يريدون جرنا إلى تأييدهم على الضلال بدعوى تقصير أو عجز الذين من كنا معتمدين عليهم في قضيتنا فذلك لا يؤثر علينا إذ سيكون شأنهم شأن الذي يأكل القسطل بيد القط كما يقول المثل العامي. إننا كحزب لا نطالب هؤلاء لا بتتحية ولا بشيء ما سوى أنهم يمسكون عن كل تعاون فيه خذلان الأمة، فإذا ما ركبوا رؤوسهم نكون في حل منهم على شرط أن نتمسك بمبدئنا وأن نصرح به قبل فوات الفرصة.

ما يمكن فعله في هذه الفترة وهي فترة توضيح الموقف في الداخل والقيام بالرحلة التي أشرت إليها74 لتحقيق أغراض استئناف الكفاح من جهة والوصول إلى عقد المؤتمر الإفريقي والآسيوي من جهة أخرى تحضيرا للدورة المقبلة لجمعية الأمم؟.

إن السياسة التي تسير عليها سلطات الاستعمار في تونس منذ مدة أثارت غضب كل الطبقات من عملة تجار وأصحاب مهن حرة وموظفين... الخ... فلماذا لا تستغل هذه الأزمة لفتح واجهة ثانية على الاستعمار من الناحية الاجتماعية والاقتصادية كأن يقوم اتحاد الشغل بإضرابات عنيفة للمطالبة بانجاز رغباتهم الحيوية المستعجلة، وكذلك الموظفون وكذلك التجار مع التنصيص في الخطب واللوائح على أن العبث بالحقوق الحيوية لجميع الطبقات – كل منها في ناحية– يسببه بقاء النظام الاستعماري المفروض وعلاج الحالة لا يأتي إلا بزوال ذلك النظام وتعويضه بنظام ديمقراطي يمكن الشعب من إدارة شؤونه بنفسه وهو متمتع بسيادته الكاملة. وتبدأ المقاومة هكذا في الناحية الاجتماعية ولو أدت إلى حوادث دامية بمناسبة إضرابات العملة فيكون في ذلك مصلحة

AlHawa

كبرى. فتتبه الرأي العام العالمي من جديد إلى الحالة بتونس. وذلك يعيننا كثيرا في العمل الذي نحن بصدده كما ذكرت آنفا ويكون كذلك تهيئة للجو الذي نستأنف فيه الكفاح عند توفر أسبابه فبدلا من أن يسود السكوت على البلاد نستطيع أن نفتح واجهة ثانية تبقي الغليان والتوتر إلى أن تتجمع القوى الشعبية من جديد وتستأنف المعركة على أساس قويم وقوي. وإما الاقتصار على اجتماعات منظماتنا القومية (اتحاد التجارة – الاتحاد العام للشغل – الحجرات الاقتصادية) بالاشتراك مع المنظمات الفرنسية فهذا حقيقة من الأمور الخطيرة إذ أصبحت هذه المنظمات كأنها تطبق في الواقع المبدأ الذي يراد فرضه علينا وهو مآل البلاد التونسية حتما إلى جامعة تونسية فرنسية ينادي بها أقطاب التجمع الفرنسي وقاومها الحزب والشعب بكل ما استطاع، وأما الاتحاد التونسي للشغل فالمفروض أنه يتحرى في كل عمل مشترك بينه وبين (UGTT) لأني واثق حسب معلوماتنا أنه ولو قام بعمل بانفراده ولو كلّه تضحيات جسيمة لا محالة فانه سينفع العملة والقضية العامة بأسرها ففي جميع ميادين الكفاح – خصوصا ذات الصبغة الاجتماعية والتي اقترحها الآن – لا بدّ من اجتناب الخلط والتخليط.

عقد اجتماع خاص في غاية الحذر ويصمد الحزب والمنظمات القومية واطلاعهم على الآراء المبينة بهذا الخطاب حتى يعلموا كل الظروف والملابسات التي تحيط بكفاحنا الطويل المرير حتى نستعدّ له من جديد ونأخذ له كل الوقت على شرط أن نكون وضحنا موقفنا وجنبناه كل لبس وإبهام!.

الأمين العام للحزب
صالح بن يوسف

رسالة من صالح بن يوسف إلى إبراهيم طوبال
بخط يده بتاريخ 1 أوت 1961

فسبادن 1 اوت 61

الاخ العزيز والخل الوفي سي ابراهيم السلام عليك ورحمة الله وبركاته
وبعد فاني اخبرك عن حالتنا انا على وفق المراد من الناحية الصحية. الاولاد
في حمام الغابة السوداء وانا وصوفية نباشر كل هنا بالماء والتحسن يزداد
كل يوم.

اخي اكتب اليك هاته الاسطر لاعلمك علما يقينيا: سوف يقدم عليك
اخوان جزائريون من تونس موفودين من قبل من اتفق
بهم انا بتونس ليبينوا لك رايهم في التعاون بين جماعتنا هناك وبينهم
هم الجزائريين وقد اوفدهم لك الشخص الذي اعتمده بتونس
والمسؤول الاول على الحركة هناك واذا هم ذكروا لك اسمه احتفظ
به لنفسك واياك ثم اياك ان تفوه به الى اي كان مهما كان
ان المسؤول المذكور ارسلهم لك ليثبت من انني موافق
على ان يتعاونوا معهم اذ انهم هم الجزائريين طلبوا منه التعاون فرد
عليهم بانه ينتظر امري وهذا الامر نحوه عند ابراهيم
طوبال بالقاهرة ومن ناحية اخرى ازلغت كل هاته الامور
هنا بفضل امكانياتي ولقد اتصلت بجماعة Turquant سرا ونحن
على اتفاق تام والوفد الذي سيقدم عليك من نتائج الاتفاق
المذكور لكن ارجوك عدم الافصاح بشيء اليهم في ذلك
فمهمتك تنحصر في الاتي: تقول لهم انني اتصلت بك وانني موافق
على تعاونهم معهم ممثلنا بتونس وحليف المواقف هو انك
تعطيهم كلمة السر التي بيني وبين المسؤول بتونس وهي:
قصر = gloria. عندما تحملون هاته الكلمة الى المسؤول بتونس
يعتقد هذا الاخير انني موافق. تلك هي المأمورية
المرجوة منك اخي ارجو ان تقوم بها حسب مرام ان شاء الله.

كنت اود لو كان تبينني لا كلام عنه ولا حاجة الا علمه ما جرى بين التونسيين
والحكومة المصرية واذا انا اتصور موقف التونسيين الملكي نفاقا ومذلة

واما ادرا فاني لا ازال على الاعتقاد بان بورقيبة غير جاد في
وانه عوض وبالتالي اختاره (Afruqueld) والمرح به وزوادة
بالجمود من فرانسوا سيرج الذي لا يزال يمسك على كتف بورقيبة
[illegible] لا ثبات في بين بنيتهم ولو ان قضية ما صرح به بورقيبة
الى جريدة نيويورك تايمز New York Times منذ يومين ونشر هذا التصريح كاملا
في جرائد فرنسا. هذا التصريح كله تراجع وتوسل لامريكا التي
تتدخل بالحكم بين تونس وفرنسا حتى ينفذ بورقيبة ما وجده
ولا وعده. ذلك ان نفسه كتاب فرنسا الرابح استعطاف صداقة
فرنسا بين فرنسا وتونس. وتكون امريكا هي التي ربطت حبل
الاتصال من جديد. ستستدل تونس في الجمعية العمومية للامم
المتحدة حتى اجتمعت الجمعية العمومية واتخذت قرارا بالجلاء بالنسبة
الا فقرات فينبغي هذا القرار عبر اعلى ورق لان امريكا وبريطانيا
وهذا هو المهم ستتغير بان صوتها مع الحكم بان امريكا تجبر فرنسا
على الامتثال للقرار واما روسيا فلن تقارب فرنسا للاعتبار
على تنفيذ القرار. هذه النتيجة هي بالنسبة لاحسن الفروض اجتماع
اجتماع الجمعية العامة والتحصل على قرار بتقرير الجلاء. اذاك نعلم
هل ان بورقيبة جاد في الحرب ام لا اذ لم تبق له الا الحرب كوسيلة
لانفاذ موقفه. اني اعتقد انه غير جاد وانه لن يقدم على حرب
تشترك فيها الجزائر والمتطوعون العرب وغيرهم لاسباب معلومة لدى الجميع
اذا لا زلت اقف منه ومن حكومته موقف الاحتراز ومستمرا
في عملي. لم اتصل الى الان بتذكرة الطائرة لليبيا واما المغرب فاني
على اتصال مستمر به ولا تكلفني نفسك عناء الحديث مع الاخ سي في طرابلس
لزيارتي هناك. لا ثقة في الاتراك لي اذا انقطعت بالوفد الجزائري المذكور
اعلاه والحقت معها المأمورية والنص هو : fait nécessaire وفيما اذا
المهمة انتظر رسالتك وتاريخ الآن في صحو الجو السياسي العربي وما انتهت اليه
تونس الى موقفها الرسمي حسب معلومات ذكرت الحالة وعند ما لكما تحياتي
واشواقي وتقديري الكامل لجهودكم والسلام من [illegible]

الزعيم التونسي الكبير صالح بن يوسف

يصرح أن الجو السياسي بتونس لن يصفى بإعلان العفو العام على الوطنيين المعتقلين والمحكوم عليهم

جنيف – وزع الزعيم الكبير الأستاذ صالح بن يوسف على الصحافة نص تصريح نقلت لنا وكالة فرانس بريس بعض فقراته حيث قالت انه جاء في تصريحه هذا التذكير بأن م.منداس فرانس اعترف في يوم 31 جويلية 1954 بالاستقلال الداخلي للدولة التونسية وأعلنه دون سوء نيّة.

وذكر أن القسم الأكبر من الأمة التونسية وراء الحزب الدستوري التونسي وقد سجّل الحزب بارتياح هذا التصريح الصادر عن الحكومة الفرنسية هذا مع التدقيق بأن الاستقلال الداخلي ليس هو إلا مرحلة انتقالية نحو تحقيق الاستقلال التام للقطر التونسي الذي كان دائما وسيبقى هدف حزبنا.

ثم تعرض إلى المفاوضات التي أجرتها دولة السيد بن عمار مع الحكومة الفرنسية فقال إن على الحكومة التونسية أن تجري المفاوضات في جو خال من شوائب المكدرات أي في جو من الهدوء والاطمئنان ولكن هذا الجو لم يتم انبعاثه تمام الانبعاث بعد فالسجون الجزائرية والتونسية ما برحت تزخر بالوطنيين المحكوم عليهم أو الموقوفين وميادين الاعتقال لا تزال قائمة في القطر التونسي وحالة الحصار وجميع القوانين الاستثنائية ما برحت قائمة الذات وهذا ما يدعو إلى قلق جميع التونسيين وهم يتساءلون لم تتردد السلط الفرنسية عن القيام بالعفو العام الشامل في حين أن

الثقة التي أولاها الشعب التونسي الحكومة الفرنسية هذه الأيام حرية بالاعتبار.

وإذا كانت الحكومة الفرنسية مثلما اعتقده حريصة مثلنا على أن تنجح هذه التجربة الجديدة للتعاون الفرنسي التونسي في كنف السلم والصداقة فلم لا تستغل فرصة هذه الأيام القليلة الباقية لفتح المفاوضات التونسية الفرنسية فتلغي القوانين الاستثنائية التي بدأ يعيد الاحتفاظ بها إلى الجو التونسي التلبد القديم وتطلق سراح جميع الوطنيين التونسيين الذين ساهموا بتضحيتهم في انبلاج فجر هذا العهد الجديد الذي نرغب في استمراره دون أقل مشاكسة وهذا هو شعور جميع التونسيين الذين يكون من الملائم عدم مصادمته بالخيبة.

الزعيم الكبير صالح بن يوسف

يعلق في القاهرة على حالة المفاوضات التونسية- الفرنسية

اتصلنا والجريدة ماثلة للطبع بهذا النبأ
باريس – أذاعت محطة القاهرة نص بلاغ صادر عن الزعيم الكبير الأستاذ صالح بن يوسف الأمين العام

ننقلها لقرائنا في ما يلي:
(إن المأزق الذي انتهت إليه المفاوضات الفرنسية التونسية هو نتيجة لخلافات في وجهات النظر بشأن المستقبل وبشأن الاستقلال الداخلي نفسه)

AlHawa

ثم استطرد قائلا إن الادعاءات الفرنسية من شأنها أن تسبب خيبة المفاوضات وبذلك تقع مسؤولية تلك الخيبة على فرنسا وحدها.

*الصباح

الزعيم الكبير الأستاذ صالح بن يوسف

بعد مقابلته للصاع سالم(إننا غير مرتاحين للطور الراهن للمفاوضات مع فرنسا)

القاهرة – استقبل الصاع صلاح سالم الزعيم الكبير الأستاذ صالح بن يوسف القادم من جينيف وقد تحادث معه مليا في شأن تطور الحالة بتونس.

وكان الأمين العام للحزب الحر الدستوري قد وصل إلى القاهرة في أواخر الأسبوع الماضي قادم من جنيف حيث كان متعقبا عن كثب تطور المفاوضات التونسية الفرنسية من جهة وتطور الحالة بتونس وحيث أجرى اتصالات عدّة برجال الحزب الحر الدستوري .

وقد صرح الزعيم الكبير بعد مقابلته للصاع صلاح سالم قائلا للصحفيين "لقد تناولت المحادثة التي جرت بيني وبين وزير الإرشاد القومي المصري المشاكل التونسية الراهنة".

واستطرد بعد ذلك قائلا: إن المفاوضات التونسية الفرنسية لا ترضينا في طورها الحالي لان فرنسا تريد أن تتحمل وحدها مسؤوليات حفظ الأمن والشؤون العدلية بالبلاد التونسية وهو ما يتعارض مع ما جاء في تصريحات الرئيس منداس فرانس.

وبعد ظهر أمس اجتمع الأستاذ صالح بن يوسف بوزير الخارجية المصرية الأستاذ محمود فوزي وتحادث معه مليا في ما يخص القضية التونسية من جدول أعمال الأمم المتحدة إلى مفاوضات باريس.

وفي يوم الأربعاء يعود الأمين العام للحزب الحر الدستوري إلى جينيف ويستقر بالنزل الذي أقام فيه طيلة المدة الماضية.

وقد علمنا أن عقيلته المحترمة ستلحق به إلى جينيف يوم الخميس.
باريس- التقطت محطة باريس نص خبر عن مذياع القاهرة جاء فيه بأن الصاع صلاح سالم وزير الإرشاد القومي المصري إستقبل في يوم الأمس ثلاثة من زعماء شمال إفريقيا وهم السادة: علال الفاسي الكاتب العام لحزب الاستقلال بالمغرب ومحمد قيدر الزعيم الجزائري وممثل آخر عن الوطنيين التونسيين لم يذكر اسمه.
وقد أحاط الزعماء الثلاثة الوزير المصري علما بآخر تطورات الحالة السياسية ببلدانهم.

AlHawa

النص الكامل لتصريحات الأستاذ صالح بن يوسف

الأمين العام للحزب الحر الدستوري التي سلمه للصحف عن رأيه في الاستقلال الداخلي التونسي

"لقد أعلنت حكومة فرنسا الحكم الذاتي للبلاد التونسية منذ خمسه أشهر إن الشعب التونسي رضي بالحكم الذاتي كمرحلة نحو الاستقلال التام بعد أن واصل كفاحه المرير طيلة سبعين عاما في سبيل استرجاع حريته واستقلاله منذ اغتصبتهما فرنسا منه.

إلا أن المفاوضات الجارية بين تونس وفرنسا منذ خمسة أشهر لتدل على أن حكومة فرنسا لا تنوي البر بوعودها بل تحاول بجميع أنواع الضغط وحتى بالتهديد بقطع المفاوضات أن تقتصر على منح تونس حكما ذاتيا صوريا يقر الوضع الحالي ويجعل من التونسيين وكلاء يحافظون على دوام النظام الاستعماري بتونس.

لقد دقت الساعة اليوم لرفع كل التباس لتعلم فرنسا وتعلم جميع البلدان التي منحت ثقتها إلى الم. منداس فرانس لينهي بالوسائل السلمية كل المشاكل القائمة بين تونس وفرنسا، إن الشعب التونسي لن يرضى أبدا بحكم ذاتي صوري يحول دون تحقيق الاستقلال التام للوطن التونسي.

إنما الحكم الذاتي الذي نقبله لا يكون إلا متجسما في حكم وطني صرف يدير وحده شؤون البلاد التونسية. إن مستلزمات الحكم الذاتي الذي ترتضيه لبلادنا يفرض:

أولا: توقيت كل الاتفاقيات التي تحدّ من سيادتنا إذ بدون ذلك التوقيت يصبح الحكم الذاتي حبرا على ورق ولن يكون ولن يكون مرحلة للاستقلال التام.
ثانيا: تونسة الحكومة التونسية مع نقل كل سلطات الأمن إليها بدون قيد ولا شرط وبمجرد التوقيع على الاتفاقيات، فلا يبقى الحق لأية سلطة فرنسية -مدنية كانت أو عسكرية- أن تشارك في تحقيق الأمن والسهر عليه.

ولما كانت سلطات الأمن المدنية غير كافية فلا بدّ من أن تعترف لنا فرنسا بحق بعث جيشنا الوطني حتى تكون الحكومة التونسية قادرة مطلقا على تحقيق الأمن الكامل وبصفة ناجعة، لكل القاطنين بالأراضي التونسية.

إن وجود جيش وطني تونسي لضروري لقيام حكم ذاتي تونسي، يقر ذلك القانون الدولي ومصلحة الدولة التي تنشد حياة تشييد وبناء.

ثالثا: إرجاع كل الاختصاصات التي هي بأيدي القضاء الفرنسي اليوم إلى القضاء التونسي بعد أجل معقول حتى يصبح القضاء التونسي مهيمنا وحده على كل من تأويه البلاد التونسية بدون فرق في الجنسية أو الدين.

رابعا: تصرف الحكومة في شؤون التعليم والثقافة تصرفا مطلقا، وذلك بأن تصبح إدارة التعليم العمومي بما فيها من مصالح إدارية وما يتبعها من مدارس ابتدائية وثانوية وعليا(معهد الدراسات العليا) وزارة تونسية يديرها وزير تونسي ولا يكون للفرنسيين إلا إرسالية ثقافية تتسامح في وجودها الحكومة التونسية كما تتسامح لغيرها من

الإرساليات الأجنبية ويتحتم جعل تلك الإرساليات تحت رقا الحكومة التونسية فضلا عن أنها لن تتدخل في التعليم التونس مطلقا.

خامسا: الاعتراف للحكومة التونسية بأن تكون حرّة في إتباع سب اقتصادية ونقدية وقمرقية متجانسة مع نظام البلاد التي تتعاه بالفرنك الفرنسي بدون أن يكون ذلك التجانس سياسة لإقرار الروابط الاقتصادية بيننا وبين فرنسا في شكلها الحالي إذ هو شكل استعماري صرف.

يجب أن يكون للحكومة التونسية من الحرية ما يجعلها قادرة على نفع البلاد بكل إمكانيات المساعدة الفنية والاقتصادية، تلك الإمكانيات التي وضعتها المنظمات الدولية لفائدة الأقطار الناشئة أو المتخلفة للنهوض بها اقتصاديا واجتماعيا.

إن الحكم الذاتي لن يكون إلا بتوفر ما سبق من الشروط وهي تعتبر الحد الأدنى فإذا ما نزلنا دونه نكون مغالطين لأنفسنا ولشعبنا.

لقد يبدو من حكومة فرنسا اليوم تتكر للعهود التي ألتزم بها الم.منداس فرانس أمام جلالة الملك العظيم وأمام العالم بأسره من أعلى منبر جمعية الأمم المتحدة.
إن الشعب التونسي لن يقبل حكما ذاتيا يكون خاليا من كل مستلزمات السيادة التي سبق ذكرها وكل تنازل عنها أو عن بعضها يعد غدرا بالوطن وخيانة لدماء شهدائنا الأبرار.

إن إخواننا المكافحين قد أوقفوا حركة المقاومة منذ 31 جويلية المنقضي ظنا منهم- ولو بعد تجارب قاسية – أن رئيس حكومة

AlHawa

AlHawa

فرنسا له موقف يبر بوعده أخيرا استجاب جيشنا الوطني للتحـــرر وقوادنا الأبطال إلى نداء مولانا جلالة الملك وحكومتـــه فوضـــعوا السلاح ثقة منهم أيضا بفرنسا.

وانه ليسعدني أن أعبر لجيشنا الوطني وجنوده البواسل عمـــا تكنـــه لهم الأمة أفرادا وجماعات من محبّة وتقدير واعتراف بالجميل.

واني باعث لكم أيها الإخوان المجاهدون برسالة إعجـــاب وتعظـــيم اقرهما العالم بأسره، إن العالم يشهد اليوم للشعب التونسي بالتعقـــل والنية الحسنة ولكن هيهات أن تستحيل النية الحسنة إلى اســـتجداء واستسلام.

إن الشعب التونسي لقي حذر شديد وإذا نكثت فرنسا عهودها كمـــا يبدو ذلك من تعثر المفاوضات بين الحكومتين فليشـــهد العـــالم أن فرنسا هي المسؤولة وحدها على العواقب الخطيرة التي سوف تنجم حتما عن تنكر حكومتها للعهود والمواثيق.

جنيف في 3 جمادى الثانية – 1 ديسمبر 1371-1954.

صالح بن يوسف

الأمين العام للحزب الحر الدستوري التونسي

* الصباح، 5 جانفي 1655

AlHawa

الزعيم الكبير الأستاذ صالح بن يوسف

يلقي مسؤولية قطع طارئ للمفاوضات التونسية الفرنسية على فرنسا

باريس- نشرت صحيفة "الفيقارو" في عددها الصادر صد أمس حديثا أفضى به إلى مراسلها في جنيف الزعيم الكبير الأستاذ صالح بن يوسف الكاتب العام للحزب الحر الدستوري التونسي وهذا ما نشر- المراسل المذكور : شاء الأستاذ صالح بن يوسف أن يعلق على التصريحات العنيفة التي فاه بها يوم 4 جانفي فقال: (إن النص الذي جددت فيه ما نفهمه نحن من كلمة الاستقلال الداخلي كان قد عرض على المجاهد الأكبر وقد حظي بمصادقته التامة وإذا كان المجاهد الأكبر قد عبر في تصريحه لجريدة أسبوعية باريسية تعبيرا ينم عن التفاؤل فذلك هو شعوره وهو به قد مكن الحكومة الفرنسية من فرصة أخيرة)

واستطرد المراسل قائلا إن الأستاذ صالح بن يوسف يساند المطالب التي عبر عنها الوفد التفاوضي التونسي ويعتبرها مطالبة هو أيضا ومن رأيه أن خيبة مفاوضات باريس إنما هي مسألة ظاهرة وقال (وعلى كل حال فانه قبل سفر م.منداس فرانس إلى ايطاليا بيومين لم تتقدم تلك المفاوضات خطوة واحدة نحو الحل وقد غادر الوفد التونسي باريس حاملا معه كل أمتعته).

ولا يرى الكاتب العام للحزب الدستوري التونسي وسيلة لإنقاذ الحالة اللهم إلا إذا ما ظهرت معجزة وهي أن الحكومة الفرنسية تعيد النظر في موقفها ثم أكد في الوقت نفسه قائلا: (انه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقوم م.منداس فرانس بدور التحكيم في المناقشات في حال أن له فيها دور الخصم والحكم في وقت واحد).

AlHawa

ويقول المراسل بعد ذلك محدثه (أي الزعيم بن يوسف) يلقي علـ
فرنسا كامل المسؤولية وهو يحمل بشدّة على م.كريستيان فوشـ
ويقول المراسل بعد ذلك أن محدثه يزعم بأن لديه وثائق تثبت أ
وزير الشؤون التونسية والمغربية قد وضع وفد بـلاده (أي الوفـ
التونسي) أمام أحد أمرين إما التعاقد على قواعد غير كافية بصور
جلية أو قطع المفاوضات ويقول الزعيم بن يوسف بعد ذلـك (إنهـ
لمساومة).

ويستطرد مراسل "الفيغارو" فيقـول (أن الكاتـب العـام للحـزب الدستوري قد تحدث عن إمكان دعوة بعثة ثقافية فرنسية للاستقرار بتونس وكذلك بعثات أخرى أجنبية وقد عبر بعد ذلك عن سوء نيته في التدقيقات التي أعطاها وقد زعم أن فرنسا ستكون عاجزة عندما تشتغل بشؤون أبنائها الفرنسيين عن تعليم التلاميذ أبناء التونـسيين المتزايد عددهم وحيث أن الحكومة التونسية لا تستطيع بدورها فـي البدء على الأقل القيام بهذا العبء يجدر توجيه دعوة إلى بلاد بهـا الكثير من الأجانب لتفد علينا بعثات انجلوسكسونية وايطالية. ومن رأيه انه من المؤلم حرمان تونس وهي بلاد مازالت متـأخرة فـي مضمار التطور من هذه المساعدات الأجنبية).

وختم المراسل كلمته بقوله (إن هذا المتطرف التونسي بتعبيره بهذا الشكل عن رأيه قد أطلعنا على معيار قراره الحقيقي).

*الصباح 16 جانفي 1955

AlHawa

تصريح جديد للزعيم صالح بن يوسف

حول الوزارة التونسية الجديدة

أصدر الأستاذ صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الحر الدستوري التونسي "ورئيس البعثة التونسية لدى الأمم المتحدة" التصريح التالي بمناسبة تأليف وزارة جديدة في تونس:

لقد تمت في تونس المؤامرة الاستعمارية التي كنا قد حذرنا منها فرنسا والرأي العام العالمي. إذ تألفت في تونس وزارة جديدة على أساس تنفيذ برنامج إصلاحات لا تحقق شيئا من الأهداف الوطنية المقدسة.

لقد صرح الشعب التونسي على لسان منظماته القومية في مناسبات عديدة بعزمه على نيل استقلاله الكامل مهما يكلفه ذلك من تضحيات. ولكم أكد ممثلو الحركة الوطنية التونسية داخل البلاد وخارجها بان كل الإصلاحات التي تصدر عن السلطة الفرنسية ليست في الحقيقة إلا تدعيما للهيكل الاستعماري المفروض على الأمة. وهي لا تساعد مطلقا على حل النزاع القائم بين تونس وفرنسا.

وان الحزب الحر الدستوري التونسي الذي يحمل راية الكفاح التحريري قد حدد في مؤتمره المنعقد في 18-1-1952 الوسائل للوصول إلى حل دائم "وهي إلغاء الحماية" والاعتراف بتونس كدولة مستقلة ذات سيادة وإعادة تنظيم العلاقات بين تونس وفرنسا على أساس المساواة بين الدولتين. أما الإصلاحات التي زعم المقيم الفرنسي في خطابه أنها سوف تبرز (الشخصية التونسية) ليست في

AlHawa

الحقيقة إلا تأكيدا لوجهة النظر الاستعمارية التي نادت بها وثيقة الحكومة الفرنسية في 15-12-1951.

والعالم بأسره يعلم ما نتج عن تلك الوثيقة التي تفرض على الشعب التونسي قبول الفرنسيين – وهم أجانب – في مباشرة السيادة التونسية من الحكم إلى الهيئات النيابية الرائعة وثارت ثائرته على اعتداء الاستعمار الفرنسي الصارخ فتحطمت على صخرة المقاومة التونسية كل المشروعات الإصلاحية المزيفة التي أراد الاستعمار أن ينفذها بالحديد والنار مستندا إلى أعوانه البكوش وزملائه المارقين. وهاهي فرنسا تعود اليوم إلى سلوك نفس السياسة فتلجأ إلى شرذمة من شخصيات تونسية تنكرت لمبادئ الأمة وإجماعها وسخرت من تضحيات الشعب التونسي ودمائه الزكية التي أراقها انهارا في سبيل عزته وحريته واستقلاله فقد قبل هؤلاء أن ينقذوا الاستعمار الفرنسي من الهوة السحيقة التي دفعه إليها كفاح الشعب المرير حتى كاد يقضي عليه وظن هؤلاء المارقون أن الشعب سينخدع بهم ويرضى عن مشروعاتهم الاستعمارية الجديدة ولكن هيهات أن يغتر بهم الشعب التونسي المجاهد بل سيقاومهم كما قاوم من سبقهم إلى أن يحقق لنفسه أهدافه السامية فيسترجع سيادته الكاملة واستقلاله المنشود.

* الصباح، 11 مارس 1955

AlHawa

الأمين العام للحزب الحر الدستوري

معالي الأستاذ صالح بن يوسف يخطب أمام برلمان الهند شارحا المطالب التونسية

ألقى الأستاذ صالح بن يوسف، الأمين العام للحزب الحر الدستوري التونسي، أمام البرلمان الهندي خطابا مطولا حول القضية التونسية ورد فيه على الخصوص ما يلي:
إننا لا نكافح الاستعمار الفرنسي والرجعية والحكم الأجنبي و مؤيديه في باريس فقط بل نواجه كذلك تهديدا أشد خطورة يتمثل فيما قد تحصل عليه فرنسا من مساعدة من حليفاتها الغربيات والولايات المتحدة الأمريكية. فدول الحلف الأطلنطي عازمة على وضع المصالح الإستراتيجية فوق كل شيء، وقد حملها عزمها هذا على تأييد الأوضاع الحالية في شمال إفريقيا وأن تعارض ما يحدث في تلك المنطقة. وتجلى هذا الموقف الذي تقفه الدول الغربية خلال بحث قضايانا في الأمم المتحدة وهو في حقيقة الأمر أكبر عقبة دولية نحو تحقيق استقلال الشعوب المستعمرة في شمال إفريقيا و في شرق إفريقيا وغربها وكذلك في جنوب إفريقيا وحتى في جزء من آسيا اليوم.
ومنذ أن تغلب على قوة حركتنا وتقدمها تصلب الديمقراطيات الغربية أصبحت ضرورة الحصول على تأييد للقضايا المماثلة لقضيتنا أعظم، ومسؤولية الدول الإفريقية والآسيوية أكبر.

وخلاصة القول، فان مشكلتنا اليوم هي كيف يمكن اجتياز هذه العقبة دون أن نصير مجرد قطعة صماء في النزاع القائم بين الشرق والغرب مثلما حصل في كوريا والهند الصينية؟ وهذا ليس مشكل تونس فقط بل هو مشكل كل دولة تعيش تحت الحكم الأجنبي

اليوم في إفريقيا. إننا نريد استقلالنا ونريد أن نقيم نظاما ديمقراطيا خاصا بنا في بلادنا. وأقول نظاما ديمقراطيا خاصا بنا لأنه يوجد أصناف عديدة مما يدعي بالنظم الديمقراطية في أوروبا واليوم لا نريدها أن تجتاز البحر المتوسط.
نريد حريتنا كدولة افريقية وحرية إفريقيا والقضاء على العنصرية، ونريد العمل مع إخواننا كدولة عربية وأن نقف معهم في كفاحهم من أجل استقلالهم ومن أجل تقوية هذه المنطقة بأسرها وتحريرها من النفوذ الأجنبي، ونريد صداقة ومصالحة كل جيراننا كدولة من دول البحر المتوسط، ولكننا لا يمكن ولن يمكن أن نقبل الحكم الاستعماري البالي الذي يستند إلى العنف والوسائل السياسية الرخيصة الرذيلة، والذي يريد منا أن نصبح في الدرجة الثانية في وطننا. والذي سعى إلى إكراهنا على اقتسام سيادتنا مع الأجانب الذين يطالبون بذلك الجزء من سيادتنا بناء على أنهم يمثلون فرنسا ورسالتها التمدينية.

الزعيم الكبير الأستاذ صالح بن يوسف متحدثا عن تطورات المفاوضات التونسية الفرنسية

*الحكم داخل تونس ينبغي أن يكون تونسيا صرفا
*المؤتمر الحالي سيتخذ قرارات تاريخية لتأييد قضايا تونس والجزائر والمغرب

جاكرتا– لمراسل الصباح الخاص:
ما أن وطأت قدما الزعيم الكبير الأستاذ صالح بن يوسف أرض أندونيسيا حتى خف لاستقباله جمهور كبير من رجال الحكومة الأندونسية ورجال الوفود المشاركة التي وصلت قبله إلى مؤتمر الأمم الإفريقية والآسيوية وكان الأستاذ الطاهر عميرة مدير مكتب تونس ومراسلنا الخاص بجاركتا في طليعة المستقبلين.

AlHawa

وقد أجرى مراسلنا هذا الحديث مع الزعيم الكبير حول القضية التونسية وتطوراتها والمفاوضات الجارية ونشاط الزعيم في مؤتمر باندونغ.

س:بمناسبة انعقاد مؤتمر باندونغ وقدومكم إليه هل لكم رأي تبدونه في قضية تونس؟

ج: إن مؤتمر باندونغ حدث تاريخي عظيم،إذ يجتمع لأول مرّة مندوبو الأمم الأسيوية والأفريقية التي كان معظمها قبل سنوات قليلة في صراع عنيف مع الاستعمار، وأخذت منذ أن تحررت من العبودية تقوم بدورها في السياسة الدولية، وهي محافظة على مبادئها العليا في التمسك بالحرية والعدالة، وقد آلت على نفسها أن تساند كفاح الشعوب التي مازالت ترزح تحت نير الاستعمار.
ولا ريب أن قضية تونس وكذلك قضية شقيقتيها الجزائر والمغرب، سوف تحظى بعناية مؤتمر باندونغ الذي نتوقع أن يصدر بشأنها قرارات تأييد تاريخية.

والواقع أن هذه ليست المرة الأولى التي تقف فيها الدول الأسيوية الإفريقية من قضية الحرية في تونس وفي المغرب العربي عامة موقف المناصرة والتأييد، فقد جعلت كتلة الدولة الإفريقية الآسيوية التي تاقت في دائرة الأمم المتحدة هذا الموضوع همها الأول،وكان لعنايتها وسهرها المتواصل على قضيتنا الفضل الأكبر في تدويل قضية تونس، وفيما حضي به كفاح شعبنا في سبيل الاستقلال والحرية في دعاية واسعة النطاق في العالم ومؤازرة فعالة.

ثم لا ننس مؤتمر كولومبو ومؤتمر بوغور الذين مهدا للمؤتمر الآسيوي الإفريقي الحالي واتخذا في تأييد قضيتي تونس ومراكش

AlHawa

قرارين تاريخيين عبرا عن مدى اهتمام دول آسيا بالصراع العظ
الذي تدور رحاه في شمال إفريقيا.
وما يزيد في أهمية مؤتمر باندونغ بالنسبة لتونس خطورة الظرو
الدقيقة التي تجتازها القضية التونسية في الوقت الحاضر.

س: ماهي هذه الظروف الدقيقة؟

ج: من المعلوم أن الحكومة الفرنسية لجأت إلى المفاوضات مع تونس تحت ضغط الكفاح الداخلي العظيم الذي بهر العالم، وتحت ضغط تأييد الدول الآسيوية والإفريقية المتواصل لتونس من أجل الاستقلال والحرية، فكانت مقترحات منداس فرانس الشهيرة في 31 جويلية 1954 التي أعلن فيها اعتراف الحكومة الفرنسية بالحكم الذاتي لتونس والدخول في مفاوضات مع الحكومة التونسية لإبرام اتفاقيات ينضم بها الحكم الذاتي المقترح.
وقد قبل الشعب التونسي الحكم الذاتي هذا كمرحلة للاستقلال التام الذي يهدف إليه كفاحه.

س:ما هي مقومات الحكم الذاتي في نظركم؟

ج:ان الحكم الذاتي الذي كما حددته في تصريحي في 5 جانفي الماضي يحتم أن يكون الحكم داخل الأراضي التونسية تونسيا صرفا فيشمل جميع المقيمين بها بقطع النظر عن جنسيتهم أو دينهم.

وإذا رأينا اليوم تعثرا ملموسا في المفاوضات بين تونس وفرنسا فلأن الحكم الذاتي الذي تطلب فرنسا من التونسيين قبوله بعيد كل البعد عما تقتضيه قاعدة حكم البلاد التونسية بواسطة التونسيين أنفسهم دون غيرهم.

س: هل يمكن لكم أن تفصلوا القول من وجهة نظر الفرنسيين؟
ج: بعد سبعة أشهر ونصف من المفاوضات أخذ الجانب الفرنسـ يصر أن يتنكر التونسيين للهدف الأساسي لجهاد الأمة المتواصـ وهو الاستقلال التام، لقاء حكم ذاتي مزيف، إذ يطالب الفرنسيين تبقى سلطة الأمن – وهي الركن الأساسي لقيام الدولة– بيـ الفرنسيين في جزء من الجنوب التونسي. ومشتركة بين التونسـ والفرنسيين في منطقة بنزرت و تينجة و فيريفيل ومنزل جميل بالشمال كما يطالبون بإقرار امتيازات مرهقة في اقتصاد البلاد لإقرار مصالح الفرنسيين فحسب وفرض تدخلهم في التعليم العمومي وجعل اللغة الفرنسية لغة رسمية إلى جانب لغتنا العربية، ويريدون أن تبقى المحاكم الفرنسية تنظر في القضايا السياسية التي تتعلق بالتونسيين.

ومن جهة أخرى يلحون في اشتراك الفرنسيين في ممارسة السيادة بطريقة غير مباشرة بأن شاركوا في المجالس البلدية وفي مجلس اقتصادي نيابي ينظر في شؤون الميزانية العامة للدولة.
ذلك بعض ما يطالب به الفرنسيون وقد نشأت عنه أزمة في لمفاوضات الجارية بين تونس و فرنسا. و من الطبيعي أن يرفض الجانب التونسي هذه المقترحات الفرنسية و أن يؤيده الشعب بأكمله في موقفه من مطالب الفرنسيين التي إن قبلت تصبح إقرارا مشروعا للوضع الاستعماري الحاضر.
وإن الشعب التونسي يوجه أنظاره اليوم نحو مؤتمر باندونغ, الأمل عظيم في أن يتلقى من هذا المؤتمر تأييدا كاملا شاملا حتى يحقق هدفه في الحرية و الاستقلال.

*الصباح19 أفريل 1955

AlHawa

تعليق الزعيم الكبير الأستاذ صالح بن يوسف قبل اختتام مؤتمر باندونغ على البروتوكول التونسي الفرنسي

باندونغ – سلم الزعيم الكبير الأستاذ صالح بن يوسف رئيس وفد تونس في مؤتمر باندونغ إلى رجال الصحافة العالمية قبيل انتهاء المؤتمر العام البيان التالي:
إنّ الحزب الحر الدستوري المتكلم باسم الأمة التونسية قبل الحكم الذاتي كخطوة نحو الاستقلال التام و لذلك فإن كلّ اتفاق يقر الوضع السياسي الراهن سيغلق باب الاستقلال وسيرفضه الشعب التونسي و كذلك كل اتفاق لا ينصّ على تسليم مسؤولية حفظ الأمن حالا إلى الحكومة التونسية فيما يخص جميع أنحاء البلاد بما فيها منطقة بنزرت ومناطق الجنوب حتى الحدود الليبية و أن كل مشاركة للسلطات الفرنسية بأي شكل من الأشكال في إدارة الأمن الداخلي تنفي مبدأ الحكم الذاتي الذي أعلنت عنه فرنسا.
كما أن الرعايا التونسيين يجب أن يكونوا تحت سلطة القضاء التونسي في نضام الحكم الذاتي الحقيقي مهما يكن نوع الجريمة أو المخالفة بما فيها الجرائم أو المخالفات التي تخص الأمن الداخلي أو الخارجي للدولة التونسية.
إن الشعب التونسي سيرفض كذلك كل اتفاق يعترف للفرنسيين المقيمين بتونس بحقوق مفرطة فيما يتصل بالشؤون الاقتصادية و الإدارية والمالية إذ سيمنحهم امتيازات بالنسبة للقانون القومي التونسي.
وأخيرا إن الشعب التونسي سيرفض كل اتفاق لا يتضمن إلغاء كل تشريع غير تونسي في أجل معقول وكذلك إعادة كل الاختصاصات للمحاكم التونسية التي ينبغي أن يعود إليها في النهاية النظر في ما يخص كل سكان تونس بدون تمييز في الجنس أو الدين.

AlHawa

وفي هذه الساعة التي أعرب فيها مؤتمر باندونغ الذي ضم أمم ثلثي العالم على تأييده الكامل بالإجماع لطلب تحقيق الاستقلال الوطني وبدأ يضغط على الحكومة الفرنسية لقبول هذا الطلب بدون تأخير و يحق للشعب التونسي أكثر من أي وقت مضى أن يرفض الحكم الذاتي الصوري الخالي من كل شيء.

*الصباح 26 أفريل 1955

في رسالة إلى الرئيس بن عمار والى الزعيم المنجي سليم

يلح الزعيم صالح بن يوسف

على وجوب عودة اللاجئين التونسيين إلى ديارهم والعفو على المحكوم عليهم منهم وإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين قبل حلول عيد الفطر

_ القاهرة _ (عن مكتب الصباح)

تمكنا من التحصيل على نسخة من نص البرقية التي وجهها معالي الأستاذ صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الحر الدستوري التونسي الى كل من صاحب الدولة الرئيس الطاهر بن عمار بعنوان نزل (وانستمانستر) بباريس والى معالي الأستاذ المنجي سليم رئيس وفد التفاوض التونسي بعنوان نزل (كونتينانتال) بباريس:

"أذكركم بالبرقيات السابقة التي كنت وجهتها من القاهرة إلى باريس ومن باندونغ الى تونس واني لألح للمرة الأخيرة حتى يتم تحقيق ما يلي قبل حلول عيد الفطر:

1) عودة جميع اللاجئين التونسيين بليبيا إلى تونس على أن تسلم لهم وثائق براءة من قبيل التي سلمت إلى معاهدتنا "الفلاقة".
2) إطلاق سراح جميع الوطنيين الذين مازالوا في غياهب السجون التونسية " وتمكين الموقفين من السراح الوقتي وتوقيف تنفيذ الأحكام الصادرة على المحكوم عليهم".
3) إصدار العفو على إخواننا المحكوم عليهم بالإعدام غيابيا وهم السادة يوسف الرويسي عضو الديوان السياسي ومندوبنا في الشرق الأوسط العربي والطيب سليم مندوبنا في دلهي الجديدة ورشيد إدريس مندوبنا في الباكستان وكذلك إبراهيم طوبال مندوبنا بالقاهرة وأخيرا رفيقنا حسين التريكي.

مع تحياتي الودية صالح بن يوسف

تصريح جديد للزعيم صالح بن يسف.

القاهرة- روت وكالة فرانس بريس أن الزعيم الكبير الأستاذ صالح بن يوسف قد أفضى بتصريحات تضمنت نداء موجها للشعب التونسي يدعوه فيه لمعارضة الاتفاق الذي تجري بشأنه المفاوضات بين تونس وفرنسا وانه قد وجه النداء بوصفه أمينا عاما للحزب.

وتقول فرانس بريس أن هذا النداء قد نشرته الصحافة المصرية وأذاعته الإذاعة المصرية وأن من جملة ما جاء فيهالكلمات التالية:(إن الاتفاق الذي هو بصدد الإعداد يحقق فقط تمديد النظام الاستعماري الحالي الذي عاشت تونس في جوه 74 عاما ... وان الحكومة التونسية ستتحمل نتائج الاضطرابات الخطيرة التي ستحدث إذا لم يحسب حسابا لمعارضة الشعب التونسي.

AlHawa

السفر إلى جنيف.

هذا وقد علمنا من مراسلنا بالقاهرة أن الزعيم الكبير سيحل بجنيف بعد غد، أي يوم الخميس 19 ماي الحالي، كما أفادنا مراسلنا المذكور بأن قنصل فرنسا بالقاهرة قد امتنع من تسليم تأشيرة الدخول الى تونس التي طلبها الزعيم الكبير، كما امتنع قنصل فرنسا بجنيف من قبل. وقد تسلم معالي الأستاذ محمد بدرة تأشيرة الدخول لتونس وسيعود الى أرض الوطن قريبا.

(* الصباح 17 ماي 1955)

تصريح جديد للزعيم صالح بن يوسف

يفي به في روما تعليقا على الاتفاقيات التونسية الفرنسية

اتصلنا من روما في صباح الأمس بنص هذا البيان الصادر عن الزعيم الكبير الأستاذ صالح بن يوسف الأمين العام للديوان السياسي للحزب الحر الدستوري وهو مؤرخ بالثامن عشر من الشهر الحالي.

ويظهر أن هذا البيان قد وصل في الليل الى تونس فلم تشأ إدارة البريد إيصاله إلينا في المطبعة بل اكتفت بوضعه في صندوق البريد في مكتبنا الموصد ليلا فحيل بيننا وبين نشره في عددنا الماضي مثلما فعلت الزميلات التي وصلها البيان في الإبان.

وها نحن نبادر بنشره رغم هذه العوائق حتى يطلع عليه القراء واليكم نصه:

"إن الشعب التونسي يقوم الآن برد فعل عنيف ضد الحملة المنظمة والمغرضة التي يقوم بها وزراء التفاوض داخل المملكة التونسية قصدهم الوحيد من وراء ذلك هو أن يتحصلوا على موافقة الشعب التونسي على الاتفاقيات التونسية الفرنسية ولو كانت هذه الموافقة زائلة.

وفي هذه الساعة الحرجة من تاريخنا القومي فإنني أوجه نداء أخيرا إلى حكومتنا التونسية وإلى مفاوضينا حتى يتحملوا مسؤوليتهم وأن سلامة الوطن التونسي يجب أن تتقدم على جميع الاعتبارات التكتيكية أو الاعتبارات التي تقوم على مسايرة الظروف السياسية وإنه لا ينبغي بحال على مفاوضينا إمضاء اتفاقيات شبيهة بالاتفاقيات التي نشرت السفارة العامة بتونس نصوصها في 8و9 ماي الجاري.

ولا يمكن لأي تونسي وطني مهما بلغت درجته من السمو أن يتحدى إرادة الشعب القومية وأن الشعب التونسي يرفض هذه الاتفاقيات وإنه عازم على إحباطها بجميع الوسائل التي في مقدرته استعمالها.

وعليه فإن التوقيع على الاتفاقيات لفرضها على الشعب التونسي يساوي في نهاية الأمر إشهار الحرب على هذا الشعب. وإني لمقتنع بأن أعضاء وفدنا للتفاوض سيراجعون موقفهم أمام مثل هذا الأمر (روما في 18 ماي 1955)

* الصباح 23 ماي 1955

AlHawa

وفد المنظمات القومية ينتهي إلى نتيجة سعيدة

إثر محادثاته مع الزعيم الكبير الأستاذ صالح بن يوسف

جنيف لمراسل الصباح

أفضى الزعيم الكبير الأستاذ صالح بن يوسف إلينا بهذا التصريح "بعد المحادثات التي دارت بيني وبين أصدقائي الموفودين ع الديوان السياسي والمنظمات القومية بخصوص الحالة السياس الراهنة أرى من واجبي أن أؤكد عزمي على العودة إلى بلادي لمواصلة العمل في حظيرة حزبنا العتيد قصد تحقيق هدفنا الوحيد: استقلال الوطن.

وقد حققت لهم _ وإن كان ذلك بديهيا _ أن حرصي شديد على تعزيز وحدة الحزب التي هي الدعامة الأساسية لوحدتنا القومية.

● الصباح 28 ماي 1955

الزعيم صالح بن يوسف

يصرح في القاهرة مؤكدا عزمه على العودة إل الوطن

القاهرة_ ذكرت وكالة فرانس بريس أن الزعيم الكبير صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الحرّ الدستوري التونسي قد صرح في القاهرة للصحفيين قائلا:

إني ما برحت عاقدا النية على العودة إلى تونس بيد أني لم أقرر بعد موعد ذلك الرجوع.

وكان تصريحه هذا بعد قدومه من ليبيا التي أقام بها ردحا قصيرا من الزمن وكان قد حل بها عند قدومه من سويسرا في طريقه إلى القاهرة.

واستطرد الزعيم ابن يوسف في تصريحه قائلا – حسب رواية وكالة فرانس بريس– أنه يعتزم البقاء داخل الحزب الدستوري وأن يبدي معارضته العلنية للاتفاق التونسي الفرنسي وقال:

"إن غايتي هي إفهام أعضاء الحزب الدستوري أنه بقبول هذا الاتفاق نكون قد وقفنا موقفا مناقضا للمبادئ التي يقوم عليها برنامج الحزب نفسه.

* الصباح 29 جوان 1955

AlHawa

جميع الحقوق محفوظة
لدار نقوش عربية

33 نهج لنين تونس الهاتف/فاكس 71342608
البريد الالكتروني chebbi-moncef@yahoo.fr
ISBN : 9973-740-02-5